COMESA Competition Commission

COMESA

لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك بالكوميسا

التقرير السنوي 2024

الرؤية

أن نكون مركزاً للتميز في مجال تنظيم المنافسة وحماية المستهلك بحلول عام ٢٠٣٠.

الرسالة

تعزيز الأسواق التنافسية وتحسين رفاهية المستهلك داخل السوق المشتركة من خلال منع وحظر الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة وحماية المستهلكين، وبالتالي تعميق التكامل الإقليمي.

القيم الأساسية

يسترشد مجلس المفوضين والإدارة وموظفو لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بالقيم التالية:

النزاهة: نلتزم بالمحافظة على النزاهة من خلال العمل بطريقة تتسم بالعدالة والشفافية والتمسك بالأخلاقيات والصدق ومناهضة الفساد.

الكفاءة: نلتزم بتقديم الخدمات بطريقة مناسبة وفعالة من حيث التكلفة مع ضمان أن تساهم كل وظيفة يتم تنفيذها في تحقيق الأسواق التنافسية، وتعزيز رفاهية المستهلك، بما يحقق في نهاية المطاف التكامل الإقليمي داخل السوق المشتركة.

الفعالية: نظهر أعلى مستوى من القدرة والاستعداد للقيام بالعمل. ويصاحب ذلك موقف تعليمي واعتراف بأننا جميعاً أمناء على الثقة العامة، وبالتالي فعلينا واجب أسمى يتمثل في تقديم الخدمة العامة.

المساءلة: نضمن المساءلة أمام أصحاب المصلحة في عملياتنا وفي عملية صنع القرار.

الاستقلالية: نتمتع بالاستقلالية في تنفيذ ولايتنا والوصول إلى قراراتنا دون تأثير غير مبرر.

التحسين المستمر: نتبنى ونحافظ على ثقافة الابتكار والاستجابة للتغيير وأفضل الممارسات.

التعاون: نعمل في تعاون وثيق ومساعدة متبادلة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

جدول المحتويات

رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا 1
كلمة الرئيس التنفيذي 7
مجالات تركيزنا 11
مجلس المفوضين 15
فريق الإدارة 19
الحوكمة المؤسسية 30
الإدارة والموظفون 33
أبرز تدخلات لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في السوق لعام 2024 35
تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة 36
تعزيز الإنفاذ 58
تعزيز الامتثال لقرارات اللجنة 60
المناصرة والتعاون الاستراتيجي 68
تعزيز المؤسسات 80
القدرة التنظيمية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا 80
الارتقاء إلى آفاق الغد 85
حسابات الإدارة 87

قائمة الأشكال

الشكل 1: حالات الاندماج التي تمت معالجتها حسب النتيجة /القرار في عام 2024 مقارنة بعام 2023 37
الشكل 2: حالات الاندماج حسب القطاع الاقتصادي في عام 2024 مقارنة بعام 2023 38
الشكل 3: الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الاندماج 38
الشكل 4: الممارسات التجارية المقيدة حسب النوع 44
الشكل 5: الممارسات التجارية المقيدة حسب القطاع 48
الشكل 6: الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا 48
الشكل 7: أنواع شكاوى المستهلكين المتلقاة 49
الشكل 8: القضايا الاستهلاكية التي تمت معالجتها في عام 2024 مقارنة بعام 2023 49
الشكل 9: الدول الأعضاء المتأثرة بالحالات 50
الشكل 10: توزيع شكاوى المستهلكين في سوق الطيران 56

الجدول رقم 1: اجتماعات المجلس واللجان المنعقدة في عام 2024 31

الأسماء المختصرة

ABA	نقابة المحامين الأمريكية
ACF	منتدى المنافسة الأفريقية
AFCAC	اللجنة الأفريقية للطيران المدني
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
AU	الاتحاد الأفريقي
CAK	هيئة المنافسة الكينية
CARICOM	الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة
CBC	مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا
CC	لجنة المنافسة في موريشيوس
CCJ	محكمة عدل الكوميسا
CCPC	لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك
CCRED	مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية
CFTC	لجنة المنافسة والتجارة العادلة
COMESA	السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي
COMFWB	اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال
CID	اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية
CTC	لجنة المنافسة والتعريفة
EAC	جماعة شرق أفريقيا
EAEU	الاتحاد الاقتصادي الأوراسي
ECA	جهاز حماية المنافسة المصري
EC	المفوضية الأوروبية
EEC	اللجنة الاقتصادية الأوراسية
ESCC	لجنة المنافسة في إيسواتيني
EU	الاتحاد الأوروبي
FTC	لجنة التجارة العادلة
ICN	الشبكة الدولية للمنافسة
ICPEN	الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون
LAZ	جمعية المحامين في زامبيا
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي
RICA	مفتشية رواندا لسلطة المنافسة وحماية المستهلك
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
TFTA	منطقة التجارة الحرة بالثلاثية
UNCTAD	اتفاقية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

كلمة رئيس اللجنة

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للجنة تنظيم المنافسة بالسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) لعام ٢٠٢٤. إذ يسلط التقرير الضوء على الإنجازات والتحديات التي سجلتها اللجنة وفقاً لأهدافها الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢١- ٢٠٢٥.

ففي العام قيد المراجعة، بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي ٣,٢ بالمائة، بانخفاض من ٣,٣ بالمائة في عام ٢٠٢٣. كما شهدت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية أيضاً انخفاضاً من ٤,٤ بالمائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٤,١ بالمائة في عام ٢٠٢٤. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، أدى الضغط التضخمي الناجم عن التوترات الجيوسياسية إلى ارتفاع أسعار الفائدة، لإدارة تقلبات أسعار الصرف. ولم تكن منطقة الكوميسا بمنأى عن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكوميسا من ٦,١٢ في عام ٢٠٢٣ إلى ٥ بالمائة في عام ٢٠٢٤. وبلغ متوسط التضخم السنوي ٢٢,٨ بالمائة، بزيادة عن ٢٠,٨٪ في عام ٢٠٢٣. كما أثرت التحديات الاقتصادية الكلية بشكل عام على تنفيذ اللجنة لقوانين تنظيم المنافسة وحماية المستهلك. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة تلقت ٥٦ معاملة اندماج في عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٣٨ معاملة تم تلقيها في عام ٢٠٢٣.

وقد حققت اللجنة إنجازات ملحوظة في أداء مهامها. ففي العام قيد المراجعة، كثفت اللجنة جهودها في الإنفاذ ضد الممارسات التجارية التقييدية، وعمليات الاندماج وقضايا المستهلكين. وفيما يتعلق بالممارسات التجارية التقييدية، بادرت اللجنة بإجراء تحقيقات بمبادرة ذاتية في قطاعي النقل والمشروبات غير الكحولية.

بالإضافة إلى ذلك، وإدراكاً لأن البحث والمناصرة لا تقل أهمية في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك عن التحقيقات، تم استخدام نتائج بحوث اللجنة في أسواق الزراعة والغذاء للدعوة إلى تغييرات في السياسات بين مختلف أصحاب المصلحة. حيث تواصلت اللجنة مع الدول الأعضاء على مختلف المستويات بما في ذلك سلطات المنافسة الوطنية، وحماية المستهلك أو السلطات المختصة، وكذلك السفراء من الدول الأعضاء الذين هم ممثلون دائمون للكوميسا. وقد أخذت اللجنة المناصرة إلى المستوى العالمي من خلال مختلف المنتديات بما في ذلك شبكة المنافسة الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لزيادة الوعي حول بعض الشواغل في أسواق الزراعة والغذاء التي تؤثر على المنافسة ورفاهية المستهلك وكذلك تعيق نموها. وعلاوة على ذلك، ومع ملاحظة الشكاوى المتعددة في سوق الطيران، أجرت اللجنة مسحاً في السوق لفهم مخاوف المستهلكين وسلوك الجهات الفاعلة في السوق حتى يمكن أن يوجه ذلك إجراءاتها لحماية المستهلكين. ومن المتوقع نشر تقرير هذا المسح في عام ٢٠٢٥.

ولضمان أن تكون أكثر فعالية في عملياتها، قدمت اللجنة تعديلات على لائحة المنافسة للكوميسا («اللائحة»)، وقواعد المنافسة للكوميسا («القواعد») وقواعد الموظفين إلى أجهزة الكوميسا. حيث بدأت لجنة الكوميسا للشؤون القانونية النظر في اللائحة، لكنها لم تكمل مراجعة الوثيقة بسبب قيود الوقت وبالتالي ستستمر المراجعة في عام ٢٠٢٥. ومع ذلك، تمت الموافقة على قواعد الموظفين من قبل المجلس الوزاري. وأدخلت قواعد الموظفين الجديدة تغييرات كبيرة فيما يتعلق بحوكمة شؤون الموظفين ورفاهيتهم. ومن المتوقع أن يكون الموظفون أكثر تحفيزاً وينفذون ولاية اللجنة بكفاءة وفعالية أكبر، مما يرفع مستوى أدائهم المتميز بالفعل.

وعلاوة على ذلك، تواصل اللجنة دعم الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات. ففي عام ٢٠٢٤، واصلت اللجنة مساعدة الدول الأعضاء في تطوير وتعديل القوانين، وتطوير وتعديل المبادئ التوجيهية، ودعم التعزيز المؤسسي والإعداد، وكذلك تدريب متعاملي القضايا والإدارة ومجالس إدارات سلطات المنافسة الوطنية أو السلطات المختصة.

وإنني أقدر التعاون المستمر مع مختلف المؤسسات مثل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وشبكة المنافسة الدولية، ونقابة المحامين الأمريكية، ونقابة المحامين الدولية، واللجنة الأفريقية للطيران المدني، ومنظمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، والاتحاد الأوروبي، ولجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية، ووزارة

العدل الأمريكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وجامعة جوهانسبرغ، ومركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية، والشبكة الدولية لإنفاذ حماية المستهلك، واللجنة الاقتصادية الأوراسية، ولجنة المنافسة للكاريكوم، وجمعية ثقة المستهلكين، وجامعة موريشيوس، وجامعة زامبيا، وجامعة زيمبابوي، والمستهلكون الدوليون، والمجلس الإداري للدفاع الاقتصادي، وسلطات المنافسة والمستهلك الوطنية في السوق المشتركة، ولجنة المنافسة الفلبينية، وهيئة هولندا للمستهلكين والأسواق، وسلطة المنافسة الوطنية في نيوزيلندا، ولجنة المنافسة في جنوب أفريقيا، والمنتدى الأفريقي للمنافسة من بين آخرين.

كما واصلت اللجنة بناء شبكتها وإقامة علاقات دائمة مع مختلف أصحاب المصلحة. ففي هذا الصدد، وُقعت مذكرات تفاهم مع مركز شامبا للغذاء وتغير المناخ ومعهد فيديليس للقيادة. كما واصلت اللجنة تعاونها مع مختلف المؤسسات خاصة تلك التي وقعت معها مذكرات تفاهم. واصلت جهودها لضمان عمل سلطات المنافسة الإقليمية بشكل وثيق لدعم تنفيذ بروتوكول سياسة المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيث شاركت في الاجتماع الثاني لسلطات المنافسة الإقليمية.

ويسرني أن أبلغكم أن مجلس إدارة اللجنة عمل بكامل أعضائه الـ ١٣ خلال الفترة قيد المراجعة. عقدت اجتماعات المجلس واللجان حضورياً وافتراضياً لتنفيذ ولاية اللجنة. ففي عام ٢٠٢٤، ودعنا ستة مفوضين، بمن فيهم رئيسة المجلس السابقة، المفوضة إلين روبارانغاندا ورحبنا بستة مفوضين جدد. وقد توليت منصب رئيس مجلس الإدارة، بعد أن انتخبني المجلس الجديد في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٤. وأود أن أشكر زملائي أعضاء المجلس على ثقتهم بي في هذا الدور بعد انتخابات تنافسية. كما أود أيضاً أن أعترف بتفاني وقيادة وإنجازات المجلس السابق خلال فترة ولايتهم. وألتزم بالبناء على عمل سلفي وبتوجيه اللجنة لتكون مركز تميز لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك.

وفي الختام، أغتنم هذه الفرصة لأشكر بصدق مجلس المفوضين لدعمهم، والرئيس التنفيذي لقيادته الثابتة التي لا تتزعزع والإدارة وموظفي اللجنة الذين بذلوا بالغ دعهم لضمان تنفيذ وظائف المجلس والإدارة اليومية لشؤون اللجنة بمهنية وتميز. سيداتي وسادتي، واصلوا العمل الجيد

المفوض/ فيبين نوغاه
رئيس لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

كلمة الرئيس التنفيذي

كان عام ٢٠٢٤ عاماً حافلاً آخر للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا. حيث واصلت اللجنة مسارها القوي في معالجة السلوك التجاري المناهض للمنافسة من قبل المؤسسات العاملة في السوق المشتركة. كما عززت اللجنة عزمها على معالجة السلوكيات التجارية السيئة التي تقوض رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة، وهو وضع قد يؤدي إلى تآكل ثقة المستهلك في السوق وفي نهاية المطاف إلى اقتصادات ذات أداء ضعيف.

ويعد تقييم عمليات الاندماج، والتحقيق في الممارسات التجارية التقييدية وانتهاكات حماية المستهلك أحجار الزاوية في تنفيذ ولاية اللجنة. ففي السنوات الأخيرة، أعطت اللجنة الأولوية للبحث كمكون أساسي في نسيج تدخلاتها في السوق ولم يكن عام ٢٠٢٤ استثناءً.

ففي العام قيد المراجعة، نظرت اللجنة وأصدرت قرارات بشأن عدد قياسي من قضايا الاندماج. تم إخطار ما مجموعه ستة وخمسين (٥٦) معاملة اندماج، بزيادة قدرها ٤٧,٤ بالمائة عن عام ٢٠٢٣. وفي الفترة قيد المراجعة، حدثت معظم عمليات الاندماج في قطاعات الخدمات المصرفية والمالية، والطاقة والبترول، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن نظام تقييم الاندماج في الكوميسا يستند إلى مبدأ التبعية، أي أن أفضل سلطة منافسة مؤهلة تتعامل مع المسألة. يحقق نظام مصمم بعناية لعتبات إخطار الاندماج هذا الهدف. لذلك، في حين أن هناك العديد من عمليات الاندماج التي تحدث في السوق المشتركة، يتم تحديد غالبيتها على المستوى الوطني وفقاً لمبدأ التبعية.

وفي نفس العام، واصلت اللجنة تقييم سبع قضايا للممارسات التجارية التقييدية، وبدأت تحقيقين وأغلقت قضية واحدة. أثرت القضايا في الغالب على قطاعات المشروبات الكحولية وغير الكحولية، وتجارة الجملة والتجزئة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والتخزين والخدمات اللوجستية. فيما يتعلق بحماية المستهلك، عالجت اللجنة ثماني عشرة (١٨) قضية تمثل زيادة بنسبة ١٣٧,٥ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٢٣. كانت ثلاث عشرة من القضايا في مجال تصنيع السلع الاستهلاكية سريعة الحركة، مع تلقي قضيتين في كل من قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطيران والنقل. يمكن أن تعزى الزيادة في عدد القضايا إلى عوامل مختلفة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بعمليات الاندماج، هناك أدلة واقعية على أن هذا قد يكون جزئياً بسبب التحديات الاقتصادية الكلية العالمية الناتجة عن إعادة هيكلة الشركات لعملياتها من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ. وقد عُزيت الزيادة الإجمالية في عدد قضايا الممارسات التقييدية والمستهلكين إلى ارتفاع مستويات الوعي بوجود قوانين المنافسة وحماية المستهلك الإقليمية وآليات الإنفاذ من خلال تعزيز مبادرات الإنفاذ والمناصرة التي تقوم بها اللجنة. في عام ٢٠٢١، أدليت ببيان مفاده أن اللجنة قد تطورت الآن من عصر الإنفاذ الناعم إلى عصر الإنفاذ الصارم، وسوف نتبع هذا المسار بلا هوادة لضمان خلو السوق المشتركة من السلوك التجاري الذي يحبط إلزامية السوق الواحدة ويعيق النمو.

وكانت اللجنة مدركة أيضاً أن الأسواق التي تعمل بشكل جيد يمكن أن تتحقق ليس فقط من خلال التحقيقات ولكن أيضاً من خلال البحث الذي يمكن أن يساهم في تعديل السياسات وصياغتها. كما كانت اللجنة أيضاً منتبهة إلى أن تدخلاتها البحثية ستكون أكثر مغزى في القطاعات التي تؤثر على غالبية مواطني الكوميسا وهي الدعامة الرئيسية لاقتصادات معظم الدول الأعضاء في الكوميسا. لذلك، تم تحديد أسواق الغذاء والزراعة بصفتها قطاعات ذات أولوية لأن الأداء غير السليم لهذه القطاعات سيكون له عواقب كبيرة على غالبية الفقراء. لذلك، واصلت اللجنة عملها البحثي في إطار مشروع المرصد الأفريقي للسوق بالتعاون مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية (CCRED) بجامعة جوهانسبرغ. وحدد البحث عدداً من مخاوف المنافسة في أسواق الغذاء والزراعة والتي هي نتيجة ليس فقط لسلوك السوق المناهض للمنافسة ولكن أيضاً للسياسات المناهضة للمنافسة غير المقصودة. وتم نشر نتائج البحث وتوصياته لمختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك سفراء الدول الأعضاء المعتمدين لدى الكوميسا، ومجلس وزراء الكوميسا والجمهور. ومن خلال عمل المناصرة، لعبت اللجنة العاملة مع لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا وهيئة المنافسة في كينيا دوراً رئيسياً في تقديم أهمية قضايا المنافسة في أسواق الزراعة والغذاء على المستوى العالمي من خلال شبكة المنافسة الدولية.

وتواصلت اللجنة مع مختلف أصحاب المصلحة بهدف رفع مستوى الوعي بشأن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. من بين هؤلاء أصحاب المصلحة كان القضاة، والممارسين القانونيين، والصحفيين، والدبلوماسيين وطلاب الجامعات من الدول الأعضاء في الكوميسا وخارجها. علاوة على ذلك، ولتعزيز الشفافية والمساءلة أمام الجمهور، عقدت اللجنة مؤتمرها الصحفي الثاني حيث قدمت معلومات للإعلام حول بعض قضايا المنافسة والمستهلك التي كانت تتعامل معها، والقرارات المتخذة بشأن بعض القضايا، وأهمية ولايتها في تعزيز التكامل الإقليمي والسياسة المتوقعة والتغييرات القانونية التي من شأنها أن تغير مشهد إنفاذ قانون المنافسة والمستهلك في السوق المشتركة.

وتماشياً مع وظائفها في تعزيز قوانين ومؤسسات المنافسة الوطنية كما هو منصوص عليه في اللوائح، قدمت اللجنة المساعدة الفنية وبناء القدرات للعديد من الدول الأعضاء. ركزت المساعدة الفنية على مراجعة وتطوير وتعديل القوانين لإسواتيني ومصر وجيبوتي، بينما تم تنفيذ بناء القدرات لجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا وزامبيا وزيمبابوي. لضمان الكفاءة والفعالية في تنفيذ تشريعات المنافسة في رواندا، ساعدت اللجنة تلك الدولة في تطوير مبادئ توجيهية لدعم أنشطة الإنفاذ الخاصة بها. كما عقدت اللجنة تدريباً متخصصاً لمعالجي القضايا في مجالات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية ورفاهية المستهلك من جميع أنحاء الدول الأعضاء.

كما تلقت اللجنة دعماً مالياً وفنياً نحو تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء وموظفيها من مختلف شركاء التعاون. أود بالتالي أن أشكر شركاء التعاون الذين دعموا بعض أنشطة اللجنة ومن بينهم أمانة الكومنولث، ومركز شامبا للغذاء وتغير المناخ، والاتحاد الأوروبي، ولجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية، ووزارة العدل الأمريكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وما سبق هو لمحة عن أعمال اللجنة في الفترة قيد المراجعة. وهذه الإنجازات ليست بالإنجاز الهين خاصة فيما يتعلق بإنفاذ قوانين المنافسة والمستهلك الإقليمية التي تأتي مع تحدياتها الخاصة الغريبة. لذلك، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني الكبير لجميع أصحاب المصلحة لدينا والذين بدونهم، لم تكن قصة النجاح هذه ستكون ممكنة. فلقد كان مجلس إدارة اللجنة وموظفوها داعمين للغاية وثابتين وأنا لا آخذ هذا كأمر مسلم به. زملائي، أقول لكم شكراً وعلينا جميعاً أن نفخر بأننا قدمنا مساهمتنا في ضمان أن الأسواق التي تعمل بشكل جيد تفيد اقتصاداتنا والمستهلكين في السوق المشتركة. سيكون من الخطأ ألا أعترف بالدعم الجدير بالثناء والتفاني لولاية اللجنة من أمين عام الكوميسا، سعادة السيدة تشيليشي مبوندو كابوييوي وأمانة الكوميسا بأكملها. السيدة الأمين العام، نحن ممتنون وسنواصل العمل بلا كلل للمساهمة في أجندة تكامل سوق الكوميسا. نحن ممتنون أيضاً لجميع أصحاب المصلحة من بينهم الوزارات الحكومية للدول الأعضاء، وسلطات المنافسة والمستهلك الوطنية والإقليمية، والوكالات غير الحكومية، وشركات المحاماة، والمؤسسات التجارية ومختلف خبراء المنافسة والمستهلك الأفراد الذين تفاعلنا معهم لتسهيل عملنا.

أدعوكم الآن إلى ربط حزام الأمان، والاسترخاء والاستمتاع بقراءة التقرير السنوي للجنة تنظيم المنافسة للكوميسا. وأضمن لكم أنكم ستمضون وقتاً جيدًا.

:

د/ ويلارد مويمبا
المدير التنفيذي

مجالات تركيزنا

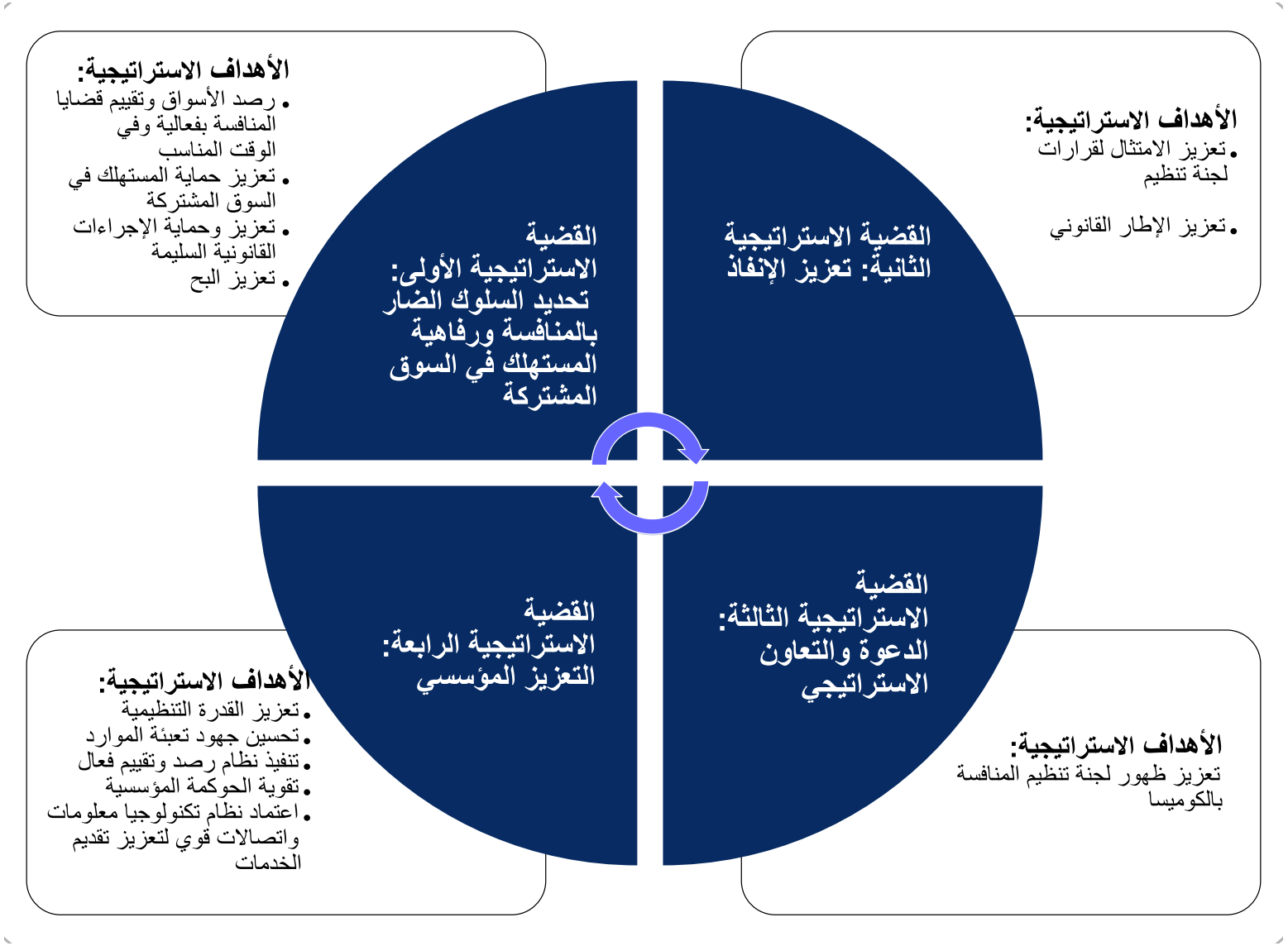
القضية الاستراتيجية الثانية: تعزيز الإنفاذ
الأهداف الاستراتيجية:
• تعزيز الامتثال لقرارات لجنة تنظيم
• تعزيز الإطار القانوني
القضية الاستراتيجية الأولى: تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة
الأهداف الاستراتيجية:
• رصد الأسواق وتقييم قضايا المنافسة بفعالية وفي الوقت المناسب
• تعزيز حماية المستهلك في السوق المشتركة
• تعزيز وحماية الإجراءات القانونية السليمة
• تعزيز البح
القضية الاستراتيجية الثالثة: الدعوة والتعاون الاستراتيجي
الأهداف الاستراتيجية:
تعزيز ظهور لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا
القضية الاستراتيجية الرابعة: التعزيز المؤسسي
الأهداف الاستراتيجية:
• تعزيز القدرة التنظيمية
• تحسين جهود تعبئة الموارد
• تنفيذ نظام رصد وتقييم فعال
• تقوية الحوكمة المؤسسية
• اعتماد نظام تكنولوجيا معلومات واتصالات قوي لتعزيز تقديم الخدمات

الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا- معتمد من المجلس لعام 2024

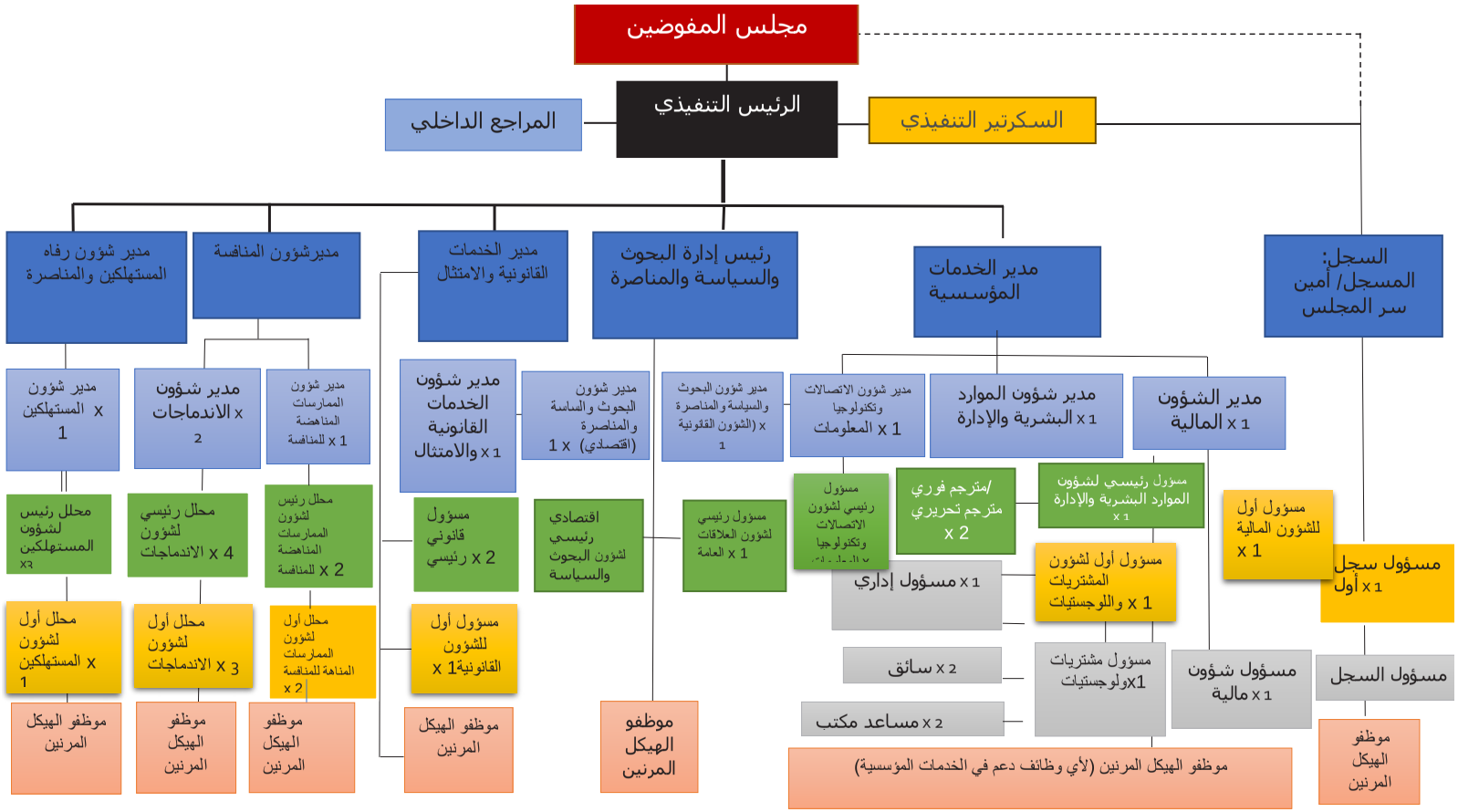

RPA:البحوث والسياسة والمناصرة؛ HR : الموارد البشرية؛PR : العلاقات العامة؛ IT :تكنولوجيا المعلومات؛S/ :تمثل أول(P1)

الأزرق الداكن وظائف الدرجة 4 | الأزرق الفاتح وظائف الدرجة | الأخضر وظائف الدرجة | لأصفر وظائف الدرجة | الأسود وظيفة الأمين العام | الموظفون المرنون

مجلس المفوضين

مجلس الإدارة هو الهيئة العليا للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا والمسؤولة عن السياسة والفصل القضائي. ومجلس إدارة اللجنة هو مجلس غير تنفيذي. وهذا يعني أن أعضاؤه ليسوا مشاركين في الإدارة اليومية للجنة. ويتم تعيين المجلس من قبل مجلس وزراء الكوميسا («المجلس»). ويكون الحد الأقصى لعدد أعضاء المجلس المعينين هو ثلاثة عشر (١٣) عضوًا بينما الحد الأدنى هو تسعة (٩). ولا يعمل أعضاء المجلس المعينون على تعزيز مصالح دولهم الأعضاء بل مصلحة السوق المشتركة بأكملها.

ولأغراض الفصل القضائي، ينقسم المجلس إلى هيئتين هما اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية («CID») ومجلس الاستئناف. وتتكون اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية من ثلاثة (٣) أعضاء يرشحهم المجلس. ويكونوا مسؤولين عن اتخاذ القرارات الأولية في القضايا التي حققت فيها أمانة اللجنة. وفي حالة عدم تظلم الأطراف من قرار اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية، يكون القرار نهائياً. ومع ذلك، فإذا تظلمت الأطراف من قرار اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية، فلديها حق متأصل تضمنه اللوائح في استئناف القرار أمام مجلس الاستئناف. ومجلس الاستئناف هو هيئة مخصصة وتتألف من خمسة (٥) أعضاء مرشحين من المجلس. ولضمان النزاهة، يُستبعد بموجب القانون الأعضاء الثلاثة (٣) للجنة المسؤولة عن القرارات الأولية من التمثيل في مجلس الاستئناف. وإذا نشأ استئناف من مجلس الاستئناف، فإن هذا الاستئناف يقع على عاتق محكمة عدل الكوميسا .

رئيس المجلس، المفوض فيبين كمال نوغاه

المفوض فيبين نوغاه هو رئيس الشؤون القانونية والكارتلات في لجنة المنافسة في موريشيوس. وهو محام، تم قيده بنقابة المحامين في إنجلترا وويلز في عام ٢٠٠٦ كما تم قيده بنقابة المحامين الموريشيوسية في يناير ٢٠٠٨. وانضم إلى لجنة تنظيم المنافسة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٩. ويحمل درجة البكالوريوس في القانون (مع مرتبة الشرف) من جامعة لندن ساوث بانك، ودرجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة كينت، المملكة المتحدة ودورة المهن القانونية (BVC) من جامعة غرب إنجلترا، بريستول، المملكة المتحدة. كما يحمل دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة ودبلوم الدراسات العليا في قانون المنافسة الأوروبي، كلاهما من كينجز كوليدج، لندن. والمفوض نوغاه هو أيضًا عضو في لجنة القرارات الأولية.

نائب رئيس المجلس، المفوض سام كولوبا واتاسا

المفوض سام كولوبا واتاسا هو المدير التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الأوغندية. وهو أيضًا رئيس اللجنة الفنية للبترول التابعة لوزارة الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا ومفوض هيئة المنافسة لجماعة شرق أفريقيا. وقد حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماكيريري وهو عضو في معهد التسويق القانوني، المملكة المتحدة.

والمفوض واتاسا هو رئيس لجنة الشؤون المالية والإدارة بالمجلس. كما أنه عضو في لجنة البناء واللجنة الفنية والاستراتيجية بالمجلس.

المفوضة ديفوت هاتانجيمانا

المفوضة ديفوت هاتانجيمانا هي حاليًا المستشارة القانونية في وزارة التجارة والنقل والصناعة والسياحة («الوزارة»)، بوروندي. كما أنها عضو في وحدة إدارة المشتريات بالوزارة. وقد عملت بصفتها مستشارة قانونية في المديرية العامة للتجارة منذ عام ٢٠٢٠ وتحمل درجة البكالوريوس في القانون من جامعة بوروندي.

وتعمل المفوضة هاتانجيمانا عضوًا في لجنة المراجعة والمخاطر بالمجلس

المفوض أدلبرت إيمانويل بوتو نكايمانا

المفوض أدلبرت نكايمانا هو مستشار وزير التكامل الإقليمي والفرنكوفونية المسؤول عن جماعة شرق أفريقيا. وعمل سابقًا بصفته وزيرًا إقليميًا لماي ندومبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ٢٠١٨. وقبل ذلك، كان المدير التجاري المسؤول عن الحسابات الرئيسية في شركة ستاندرد تيليكوم حيث ارتقى في المناصب من منصب مشرف المبيعات في عام ٢٠٠٧ حتى ترك الشركة كمدير تجاري في عام ٢٠١٨.

ويحمل درجة البكالوريوس في القانون من جامعة كينشاسا وتم قبوله في نقابة المحامين في عام ٢٠١٢. كما يحمل دبلوم الدولة من كلية بوموبي. والمفوض نكايمانا هو عضو في لجنة المخاطر والمراجعة بالمجلس.

المفوض محمود ممتاز (بدرجة دكتوراه)

المفوض محمود ممتاز هو حاليًا رئيس جهاز حماية المنافسة المصري. ويعمل بصفته عضو مجلس إدارة في هيئة تنظيم الغاز، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وشركة الكهرباء المصرية وجهاز حماية المستهلك. كما أنه عضو في اللجنة الاستشارية لمكافحة الإغراق والدعم والوقاية.

وقبل توليه منصبه في جهاز حماية المنافسة المصري، عمل كمتخصص في تنمية القطاع الخاص في المقر الرئيسي للبنك الدولي في واشنطن العاصمة حيث كان مسؤولاً بشكل أساسي عن العديد من مشاريع سياسة المنافسة بالإضافة إلى تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا. كما قام بتدريس قانون واقتصاديات المنافسة في كل من جامعة هامبورغ، ألمانيا وجامعة القاهرة، مصر. ويحمل الدكتور ممتاز درجة الدكتوراه في قانون واقتصاديات المنافسة من جامعة هامبورغ، ألمانيا ودرجة الماجستير في الأعمال الدولية من الجامعة الألمانية في القاهرة. والمفوض ممتاز هو رئيس لجنة القرارات الأولية واللجان الفنية والاستراتيجية بالمجلس.

المفوض تيشالي بيليهو كيفيني

عمل المفوض تيشالي بيليهو كيفيني بصفته وزير الدولة في وزارة التجارة والتكامل الإقليمي بإثيوبيا بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤. وقبل ذلك، كان المدير العام لمؤسسة تقييم المطابقة الإثيوبية. كما عمل في مركز والتا للمعلومات من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣ حيث ارتقى في المناصب من رئيس الأخبار والبرامج إلى مدير تطوير الأعمال. وعمل عضوًا في لجنة العمدة ورئيس مكتب القطاع الاجتماعي والمعلوماتي في إدارة مدينة أواسا، ورئيس قسم الطاقة الريفية والمناجم في مكتب المياه والمناجم وموارد الطاقة. كما عمل بصفته عضو مجلس إدارة في مؤسسات مختلفة بما في ذلك شركة وافا للتسويق وترويج الأعمال، وهيئة تصميم النقل والبناء، وشركة التعدين، وجامعة ديلا، وهو حاليًا نائب رئيس شركة التجارة الإثيوبية ورئيس جامعة أديغرات.

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال في الإدارة الصناعية من جامعة أديس أبابا للعلوم والتكنولوجيا؛ بكالوريوس في القانون من جامعة أديس أبابا، وماجستير العلوم في الكيمياء (غير العضوية) من جامعة بنجابي، باتيالا، الهند؛ وبكالوريوس العلوم في الكيمياء من جامعة أديس أبابا. يحمل شهادات مختلفة في إدارة الجودة والصحة المهنية وإدارة الصحة ومعايير سلامة المنتجات الاستهلاكية.

والمفوض كيفيني هو عضو في لجنة الشؤون المالية والإدارة بالمجلس.

المفوضة ساديا رازافيماندیمبي

المفوضة ساديا رازافيماندیمبي هي حاليًا مديرة إدارة التجارة الخارجية في وزارة التصنيع والتجارة والاستهلاك في مدغشقر. وهي أيضًا عضو في المجلس الوطني للكاكاو والمفوض العام للمعارض. لديها خبرة ثلاثة عشر عامًا في التعامل مع المنافسة وسياسة حماية المستهلك والتجارة والتجارة متعددة الأطراف والإقليمية في وزارة التجارة وثماني سنوات أخرى من الخبرة في البعثة الدبلوماسية في سفارة مدغشقر في جنيف، البعثة الدائمة لمدغشقر في جنيف. كما عملت في مديريات مختلفة في وزارة التجارة وهي نقطة اتصال سابقة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سياسة المنافسة وحماية المستهلك. وكانت أيضًا جزءًا من الفريق الذي صاغ قانون المنافسة الوطني لمدغشقر. وتحمل درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية ودرجة الماجستير في الإدارة العامة والاقتصاد والإدارة العامة.

والمفوضة رازافيماندیمبي هي عضو في لجنة الشؤون المالية والإدارة واللجنة الفنية والاستراتيجية بالمجلس.

المفوض لويدز فنسنت نخوما

المفوض لويدز فنسنت نخوما هو المدير التنفيذي للجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي. وقبل ذلك، كان خبيرًا محترفًا في صياغة وتنفيذ وتطبيق سياسة المنافسة على المستوى الوطني والإقليمي. كما عمل سابقًا لدى كل من لجنة المنافسة والتجارة العادلة ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا. ويتمتع بخبرة واسعة في العمل على برامج التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية حيث عمل في وزارة التجارة والصناعة وكذلك في القنصلية العامة لملاوي في جوهانسبرغ كملحق للتجارة والاستثمار. ويحمل درجة الماجستير ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة من كينجز كوليدج لندن. كما يحمل درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية تخصص الاقتصاد من جامعة ملاوي.

والمفوض نخوما هو رئيس لجنة البناء بالمجلس. وهو أيضًا عضو في لجنتي القرارات الأولية ولجنة الشؤون المالية والإدارة بالمجلس.

المفوضة بياتريس أوواموكيزا

عملت المفوضة أوواموكيزا بصفتها مدير عام لهيئة رواندا للتفتيش والمنافسة وحماية المستهلك (RICA) بين عامي 2020 و2024. كما عملت كمدير عام لخدمات التفتيش والتصديق للزراعة والثروة الحيوانية في رواندا حيث نسقت أنشطة الصحة والصحة النباتية وكذلك وظائف المنظمة الوطنية لوقاية النباتات.

كما عملت عضو مجلس إدارة في المجلس الوطني لتنمية الصادرات الزراعية 2012-2015 ونائب رئيس مجلس إدارة مجلس تنمية الموارد الزراعية والحيوانية في رواندا 2015-2018 ولديها خبرة واسعة في مجال مراقبة الجودة والمعايير وإنفاذ اللوائح وتطوير العديد من السياسات. وتحمل درجة الماجستير في علوم النبات مع تخصص في أمراض النبات وعلم الحشرات من جامعة واخنينجن، هولندا.

والمفوضة أوواموكيزا هي رئيسة لجنة المراجعة والمخاطر بالمجلس.

المفوضة ناتالي إدموند

المفوضة ناتالي إدموند هي الرئيس التنفيذي للجنة التجارة العادلة في سيشيل. وقد ارتقت في المناصب من محلل منافسة، محلل منافسة أول في عام 2012، محلل رئيسي في عام 2014، نائب الرئيس التنفيذي في عام 2017 وإلى منصب الرئيس التنفيذي في عام 2023.

والمفوضة إدموند هي عضو في مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات في سيشيل. وتحمل درجة البكالوريوس في الآداب في الاقتصاد والسياسة الاجتماعية (مع مرتبة الشرف) من جامعة مانشستر ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة من كينجز كوليج في إنجلترا.

والمفوضة إدموند هي عضو في لجنة المراجعة والمخاطر في لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

المفوض محمد حسام الدين التويتي

المفوض محمد حسام الدين التويتي هو المدير العام للمنافسة والتحقيقات الاقتصادية في وزارة التجارة وتنمية الصادرات في تونس. وقد ارتقى في المناصب من العمل بصفته مفتش الشؤون الاقتصادية في إدارة المنافسة والمسوحات الاقتصادية إلى مدير عام نفس الإدارة. كما شغل منصب مدير المسوحات الاقتصادية. ويحمل درجة الماجستير في المالية من كلية الاقتصاد والإدارة بتونس، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من نفس المؤسسة. كما حصل على تدريب للإداريين في المدرسة الوطنية للإدارة.

والمفوض التويتي هو نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والإدارة بالمجلس

المفوضة لويامبا كيزيتو مبامبا

المفوضة لويامبا مبامبا هي مديرة إدارة الاندماجات والاحتكارات في لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا، وهو المنصب الذي شغلته لأكثر من 10 سنوات، كما عملت كمديرة لحماية المستهلك في الفترة من 2021 إلى 2022 ومديرة الممارسات التجارية التقييدية من 2020 إلى 2022. وقبل ذلك، كانت محققة أولى تتعامل مع قضايا حماية المستهلك والاندماجات كما عملت كمحققة في نفس المؤسسة. كما عملت كعضو مجلس إدارة في المجلس الوطني لإمداد المياه والصرف الصحي.

وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية والإدارة، وماجستير الآداب في إدارة الأعمال والإدارة، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد، وبكالوريوس في القانون ودبلوم الدراسات العليا في منهجية المحاضرات.

والمفوضة مبامبا هي نائب رئيس اللجنة الفنية والاستراتيجية وعضو في لجنة البناء بالمجلس.

المفوضة لويامبا كيزيتو مبامبا

المفوضة سيسيليا ماشافا هي رئيسة قسم التعريفات التجارية وتدابير الحماية التجارية في لجنة المنافسة والتعريفات في زيمبابوي. وقبل ذلك، عملت بصفتها مدير مساعد لقسم الممارسات التقييدية في نفس المؤسسة حيث أدت دورًا محوريًا في التحقيق ومكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة. كما لعبت دورًا محوريًا في تحقيقات بارزة تتعلق بالممارسات التقييدية وقضايا الاندماج التي تعاملت معها لجنة المنافسة والتعريفات. وقادت مفاوضات فصل المنافسة في الاتحاد الأوروبي- شرق وجنوب أفريقيا وشاركت بجد في التفاوض على بروتوكول المنافسة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وتحمل درجة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية وحوكمة الشركات من جامعة ميدلاندز ستيت ودرجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد من جامعة زيمبابوي.

والمفوضة ماشافا هي عضو في لجنة المراجعة والمخاطر، واللجنة الفنية والاستراتيجية بالمجلس.

الدكتور ويلارد مويمبا، عضو بحكم المنصب في المجلس

الدكتور ويلارد مويمبا، عضو بحكم المنصب في المجلس

الدكتور ويلارد مويمبا هو الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

وقد شغل الدكتور مويمبا أيضًا منصب رئيس إدارة الاندماجات والاستحواذات في لجنة تنظيم المنافسة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وقبل ذلك كان مدير إدارة الاندماجات والاحتكارات في لجنة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا. ويعمل بصفته عضو في مجلس إدارة مركز تدريب المنافسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للشرق الأوسط وأفريقيا. يمثل الدكتور مويمبا أيضًا في فرقة عمل لجنة المنافسة بغرفة التجارة الدولية للاقتصادات الصغيرة والجزرية. وله كتابات واسعة النطاق كما أنه محاضر زائر في مجال قانون المنافسة والمستهلك في مختلف الجامعات في أفريقيا وخارجها. ولديه خبرة واسعة في إنفاذ قانون المنافسة على المستوى الإقليمي والوطني وكذلك في تطوير تشريعات المنافسة وحماية المستهلك في الدول الأعضاء في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وخارجها. ويواصل الدكتور مويمبا تقديم المشورة للحكومات في السوق المشتركة حول الأهمية الأساسية لقوانين المنافسة وحماية المستهلك ومخاطر غيابها أو عدم فعالية إنفاذها.

ويحمل الدكتور مويمبا العديد من المؤهلات من بينها، درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة البكالوريوس في القانون كلاهما من جامعة زامبيا، ودرجة الماجستير في قانون المنافسة للاتحاد الأوروبي، من كينجز كوليج-لندن ودكتوراه في قانون المنافسة من جامعة كيب تاون.

فريق الإدارة

الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي

شغل الدكتور مويمبا أيضًا منصب رئيس إدارة الاندماجات والاستحواذات في لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وقبل ذلك كان مديرًا لإدارة الاندماجات والاحتكارات في لجنة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا. ويعمل بصفته عضو في مجلس إدارة مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للتدريب على حماية المنافسة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. ويعمل الدكتور مويمبا أيضًا في فرقة عمل لجنة المنافسة بغرفة التجارة الدولية للاقتصادات الصغيرة والجزرية. وله كتالات واسعة النطاق كما انه محاضر زائر في مجال قانون المنافسة والمستهلك في مختلف الجامعات في أفريقيا وخارجها. ولديه خبرة واسعة في إنفاذ قانون المنافسة على المستوى الإقليمي والوطني وكذلك في تطوير تشريعات المنافسة وحماية المستهلك في الدول الأعضاء في الكوميسا وخارجها. ويواصل الدكتور مويمبا تقديم المشورة للحكومات في السوق المشتركة حول الأهمية الأساسية لقوانين المنافسة وحماية المستهلك ومخاطر غيابها أو عدم فعالية إنفاذها.

يحمل الدكتور مويمبا العديد من المؤهلات من بينها، درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة البكالوريوس في القانون كلاهما من جامعة زامبيا، ودرجة الماجستير في قانون المنافسة للاتحاد الأوروبي، من كينجز كوليج- لندن ودكتوراه في قانون المنافسة من جامعة كيب تاون.

السيد بونيفاس ماكونجو، مدير المنافسة

السيدة ماري جورور، مديرة الخدمات القانونية والامتثال

السيد ماكونجو مسؤول عن إدارة فحص عمليات الاندماج والاستحواذ والتحقيق في الممارسات التجارية المقيدة ومعالجتها، ويتمتع بخبرة عملية تزيد عن ٢٠ عامًا، منها ثلاثة عشر عامًا في تنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وقبل انضمامه إلى لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، كان مديرًا للمنافسة وحماية المستهلك في لجنة المنافسة في كينيا. وهو حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة القانون الاقتصادي الدولي في جنوب أفريقيا (يونيسا) ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة موي في كينيا. وهو عضو بوضع جيد في جمعية المحامين الكينية ومحاسب عام معتمد (كينيا).

السيدة جورور مسؤولة عن تقديم المشورة القانونية ومتابعة جميع المسائل القانونية في لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا. وتتمتع بخبرة تزيد عن ٣٢ عامًا كممارس قانوني. وقد شغلت سابقًا مناصب مختلفة في وزارة العدل في زيمبابوي تابعة لمكتب النائب العام، والتي شملت منصب المدعي العام الرئيسي في المحكمة العليا والمحكمة العليا في زيمبابوي ورئيس الصياغة التشريعية. كما عملت بصفتها مستشار قانوني وأمين مجلس إدارة لجنة المنافسة والتعرفة في زيمبابوي.

وتحمل السيدة/ ماري المؤهلات التالية من بين مؤهلات أخرى، درجة بكالوريوس القانون مع مرتبة الشرف ودرجة الماجستير في قانون المرأة وحقوق الإنسان، كلاهما من جامعة زيمبابوي، ودبلوم دراسات عليا في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي من كلية كينجز لندن، وشهادات في مجالات مختلفة منها القيادة والإدارة من كلية الدفاع في زيمبابوي، والصياغة التشريعية من المعهد الدولي للقانون في أوغندا، وقانون المعاهدات من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار).

السيد إسحاق تاوشا، كبير الاقتصاديين

السيد ستيفن كاموكاما، مدير رعاية المستهلك والمناصرة

السيد تاوشا مسؤول عن البحوث والسياسة والمناصرة، ويتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عامًا في تنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وكذلك سياسات التجارة الدولية. قبل انضمامه إلى لجنة تنظيم المنافسة التابعة للسوق المشتركة، عمل في لجنة المنافسة والتعرفة في زيمبابوي بصفات مختلفة، من كونه محققًا، ورئيس قسم البحث والسياسة والمناصرة، ومدير مساعد مسؤول عن التعرفات، وغادر اللجنة كمدير مساعد مسؤول عن فحص عمليات الاندماج. ولديه خبرة واسعة في البحث في مختلف المجالات بما في ذلك الاتصالات والأسواق الزراعية والأسواق المالية. وهو حاصل على درجتي ماجستير في الاقتصاد، ودرجة ماجستير في القيادة الاستراتيجية، ودرجة البكالوريوس في العلوم في الاقتصاد.

السيد ستيفن كاموكاما، مدير رعاية المستهلك والمناصرة السيد كاموكاما مسؤول عن إدارة التحقيق وتقييم السلوك ذي التأثير العابر للحدود الذي يقوض رفاهية المستهلك في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والمناصرة المتعلقة بالمستهلك، ويتمتع بخبرة عملية تزيد عن ٢١ عامًا، جزء منها في إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك. وقبل انضمامه إلى لجنة تنظيم المنافسة التابعة للسوق المشتركة، شغل منصب مسؤول تجاري رئيسي في وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات في أوغندا، وكان أيضًا رئيس قسم المنافسة وحماية المستهلك في الوزارة. كما شغل مناصب أخصائي برامج في برنامج تعزيز القدرات التجارية وأخصائي تجارة في فرص وسياسة التجارة الأوغندية. وهو حاصل على درجة الماجستير في الأعمال الدولية، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد، ودبلوم في تطوير وتحليل السياسات التجارية

السيد رولاند مهانجو، مدير المالية

السيدة ميتي ديميسي ديساسا، المسجل

السيد مهانجو مسؤول عن الشؤون المؤسسية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، والتي تشمل التخطيط المالي والامتثال وإعداد التقارير، وهو مسؤول عن المسائل الإدارية. ويتمتع بخبرة قيادية تقدمية تزيد عن ١٥ عامًا في الإدارة المالية، تمتد عبر قطاعات متنوعة ومؤسسات إقليمية. قبل انضمامه إلى لجنة تنظيم المنافسة التابعة للسوق المشتركة، عمل بصفته مدير للمالية والإدارة في مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا، ورئيس المحاسبين في شركة أورانج في بوتسوانا، ومسؤول مالي إقليمي في أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، ومدير للتدقيق في ديلويت بوتسوانا. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في إدنبرة، اسكتلندا، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة ملاوي. وهو زميل في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (FCCA).

تعمل السيدة ديساسا بصفتها أمينًا لمجلس الإدارة، وتضمن أعلى معايير العدالة والإجراءات القانونية الواجبة وحوكمة الشركات في جميع عمليات وإجراءات هيئة المنافسة التابعة للسوق المشتركة، وتتمتع بخبرة تزيد عن ١٨ عامًا كممارس قانوني، منها ١٢ عامًا في لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا. وقبل انضمامها إلى اللجنة، كانت مدعية عامة وعملت أيضًا خبيرة في إصلاح العدالة في وزارة العدل في إثيوبيا.

وتحمل السيدة/ ديساسا درجة الماجستير في القانون الاقتصادي الدولي، ودرجة الماجستير في الإدارة والقيادة، ودرجة في القانون.

فريق الإدارة

يتوقف نجاح اللجنة على حوكمتها وممارساتها المؤسسية. وتتضمن الحوكمة المؤسسية للجنة ممارسات وسياسات مختلفة ذات أهمية حاسمة في ضمان كفاءة صنع القرار والإدارة. وعلى رأس نظام الحوكمة المؤسسية هذا يأتي المجلس. إذ يضمن المجلس تحقيق المساءلة والشفافية والإجراءات القانونية الواجبة في قرارات اللجنة وأنشطتها الأخرى.

ويجتمع مجلس اللجنة بانتظام لتوفير الإشراف التنظيمي والإداري على إدارة اللجنة. ويخضع المجلس للوائح والقواعد وميثاق المجلس، والمسجل هو أمين المجلس. ويكون المسجل مسؤولًا عن ضمان الامتثال لإجراءات وقواعد المجلس. ولتوفير إشراف فعال وكفء على اللجنة، أنشأ المجلس لجاناً وفوض إلى أي لجنة منها وظائفه حسب ما يراه ضرورياً. ولهذه الغاية، فإن المجلس لديه خمس لجان لضمان الإشراف الفعال على شؤون اللجنة. وهذه اللجان هي:

١. اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية.
٢. لجنة المراجعة والمخاطر
٣. لجنة الشؤون المالية والإدارة
٤. اللجنة الفنية والاستراتيجية
٥. لجنة البناء

واللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية مسؤولة عن الفصل واتخاذ القرارات بشأن قضايا المنافسة والمستهلك وتم إنشاؤها وفقاً للمادة ١٣(٤) من اللائحة. وتتكون اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية من ثلاثة أعضاء.

وتضمن لجنة المراجعة والمخاطر تحديد جميع المخاطر التي تتعرض لها اللجنة وتوصي بالتدابير اللازمة لمنع هذه المخاطر أو معالجة آثار المخاطر إذا كانت قد تحققت بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة والمخاطر مسؤولة عن الحفاظ على الرقابة الداخلية السليمة ومراقبة إطار إدارة المخاطر. وتتألف لجنة المراجعة والمخاطر من أربعة أعضاء.

لجنة الشؤون المالية والإدارة مسؤولة عن ضمان أن اللجنة لديها ضوابط مالية داخلية فعالة وكفؤة، وسياسات وأنظمة وإجراءات إدارة الموارد البشرية والإدارة؛ ومراجعة والتوصية بخطط اللجنة المالية والموارد البشرية والإدارية على المدى الطويل والمتوسط والقصير وضمان اتساقها مع الخطة الاستراتيجية؛ وضمان أن اللجنة لديها سيولة مثلى لتحقيق ولايتها بكفاءة وفعالية؛ ومراجعة التقارير المالية وتقديم التوصيات المناسبة إلى المجلس؛ ومساعدة المجلس في تقديم التوجيه والإشراف والمشورة بشأن المسائل المالية وإدارة الموارد البشرية والإدارة والحوكمة المؤسسية في اللجنة. وتتكون لجنة المالية والإدارة من أربعة أعضاء.

تشرف اللجنة الفنية والاستراتيجية على تطوير العمليات والأنظمة المتعلقة بجميع العمليات الفنية للجنة بما في ذلك المراجعة القانونية. وتضع وتوصي للمجلس بالقواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للوائح. كما توصي المجلس بتعديلات على اللوائح لضمان التعزيز الفعال والكفء للمنافسة في السوق المشتركة من خلال منع وكشف وحظر الممارسات المناهضة للمنافسة. تتكون اللجنة الفنية والاستراتيجية من أربعة أعضاء.

لجنة البناء هي لجنة ذات مدة محددة ومكلفة بالإشراف على مشروع بناء المقر الرئيسي للجنة وإنشاء مركز تدريب قانون المنافسة وحماية المستهلك في ليلونغوي، ملاوي. وتتكون لجنة البناء من أربعة أعضاء. وكان من المتوقع في الأصل أن ينتهي مشروع البناء في عام ٢٠٢٦، ومع ذلك، نظراً للظروف غير المتوقعة، تم تعديل التوقعات، ومن المتوقع الآن أن ينتهي المشروع في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٨.
في الفترة قيد المراجعة، عقد المجلس ولجانه الاجتماعات التالية.

الجدول رقم ١: اجتماعات المجلس واللجان المنعقدة في عام ٢٠٢٤

عامتجلا عون	تاعامتجلا ددع	ةرت فلا
سلجملا عامتجا	4	ربمفونو سطسغأ ،وينوي ،ليربأ
سلجملل ةيئانثتسلا تاعامتجلا	3	ربمسيدو ويلوي ،ويام
فانئتسلا سلجم	1	ربمفون
تارارقلا نع ةلوؤسملا ةنجللا ةيلولأا	11	ربمسيدو ريارب نيب
ةرادلإاو ةيلاملا نوؤشلا ةنجل	4	ربمفونو وينوي ،ويام ،سرام
ةيجيتارتسلااو ةينفلا ةنجللا	1	سرام
ء انبلا ةنجل	2	ربمسيدو ليربأ
ءانبلا ةنجلل صاخلا عامتجلا	1	ويلوي
رطاخملاو ةعجارملا ةنجل	1	ربمفون

في أغسطس ٢٠٢٤، تلقى أعضاء المجلس المعينين حديثاً التدريب في مجالات الحوكمة المؤسسية والفصل في القضايا. ويعد تدريب أعضاء المجلس أمراً أساسياً في ضمان الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك في السوق المشتركة وكذلك دعم عمليات اللجنة من خلال تقديم توجيهات السياسة.

تدريب المجلس

في أغسطس 2024، تلقى أعضاء المجلس المعينين حديثاً التدريب في مجالات الحوكمة المؤسسية والفصل في القضايا. ويعد تدريب أعضاء المجلس أمراً أساسياً في ضمان الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك في السوق المشتركة وكذلك دعم عمليات اللجنة من خلال تقديم توجيهات السياسة.

أعضاء مجلس المفوضين والرئيس التنفيذي للجنة تنيم المنافسة وحماية المستهلك بالكوميسا
في حفل تنصيب أعضاء المجلس المعينين حديثاً

الإدارة والموظفون

تتحمل الإدارة والموظفون مسؤولية العمليات اليومية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التحقيقات التي تم إجراؤها وغيرها من المسائل السياسية. والرئيس التنفيذي الذي يتم تعيينه من قبل مجلس وزراء الكوميسا هو رئيس المؤسسة. وعلاوة على ذلك، تمتلك لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أربعة أقسام ووحدات أساسية وفنية وهي: قسم المنافسة (المسؤول عن فحص عمليات الاندماج والاستحواذ والتحقيق في الممارسات التجارية المقيدة ومعالجتها)، وحماية المستهلك، والخدمات القانونية والامتثال، والبحث والسياسة والمناصرة. تتكون الأقسام من محامين واقتصاديين خبراء في المنافسة وحماية المستهلك. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك اللجنة قسم الشؤون المؤسسية، المسؤول عن الإشراف على الشؤون المالية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات.

بعض موظفي لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في عام 2024 -

أبرز تدخلات لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في السوق لعام 2024

نُفذت أنشطة لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا لعام 2024 وفقًا لبرنامج العمل السنوي المعتمد لعام 2024 الذي تم تطويره بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للجنة. ويلخص هذا القسم الإنجازات الرئيسية للجنة بموجب القضايا الاستراتيجية الأربعة (4) للجنة.

تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة

تتمثل المهمة الأساسية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في اكتشاف ومنع وحظر الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة بما في ذلك عمليات الاندماج المناهضة للمنافسة وحماية المستهلكين من السلوك المسيء من قبل المتعاملين في السوق الذين لديهم عمليات في السوق المشتركة.

وتتضمن هذه القضية الاستراتيجية اكتشاف والتحقيق في والقضاء على السلوك المناهض للمنافسة وانتهاكات رفاهية المستهلك في السوق المشتركة لمنع أي ضرر محتمل للمنافسة وتآكل رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة.

تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ

وفقًا للوائح، فإنه إخطار لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بجميع عمليات الاندماج ذات البعد الإقليمي لمراجعتها وتحديد ما إذا كانت مناهضة للمنافسة، أو داعمة للمنافسة، أو محايدة تنافسيًا، أمرًا إلزاميًا. إذ يُطلب من أطراف أي اندماج قابل للإخطار إبلاغ اللجنة في غضون ثلاثين (30) يومًا من قرار الأطراف بالاندماج، وإلا قد تُفرض عقوبات على الأطراف. والاندماج القابل للإخطار يعني اندماجًا أو اندماجًا مقترحًا ذو بعد إقليمي ويكون إجمالي رقم أعماله السنوي أو قيمة أصوله أيهما أعلى عند أو فوق العتبات المحددة في القاعدة 4 من قواعد المنافسة في الكوميسا بشأن تحديد عتبات الإخطار بالاندماج وطريقة الحساب ("قواعد عتبات الإخطار بالاندماج").

وتقدم اللجنة آراءً استشارية مجانية للأطراف الذين ليسوا متأكدين مما إذا كانت معاملاتهم قابلة للإخطار أم لا. ويسهل هذا التجارة ويضمن توجيه أطراف الاندماج بشكل صحيح لتجنب العقوبات لعدم الإخطار بمعاملة قابلة للإخطار. في الحالات التي تستنتج فيها اللجنة أن المعاملة ليست قابلة للإخطار، فإنها تصدر خطاب راحة للأطراف المعنية. وتُمنح خطابات التزكية بناءً على، من بين أمور أخرى، عدم استيفاء المعاملة لتعريف الاندماج كما هو منصوص عليه في المادة 23 (1) من اللوائح أو عدم استيفاء المعاملة لعتبات الإخطار بالاندماج بموجب القاعدة 4 من قواعد عتبات الإخطار بالاندماج.

عندما لا تقدم اللجنة خطاب تزكية، يُطلب من الأطراف إكمال إجراءات الإخطار بالاندماج كما هو منصوص عليه في المادة 24(3) من اللوائح والتي تشمل دفع رسوم الإخطار بالاندماج المطبقة ذات الصلة. وتولى أهمية كبيرة للتقييم الفعال وفي الوقت المناسب لعمليات الاندماج من أجل عدم إحباط الأعمال التجارية.

وخلال الفترة قيد المراجعة، تعاملت اللجنة مع ما مجموعه ستة وخمسين (56) حالة، تم منح خمسة (5) منها خطابات تزكية، وتم التخلي عن واحدة وترحيل سبع (7) حالات إلى عام 2025 حيث كانت لا تزال قيد التقييم. لذلك، اتخذت إدارة التنمية الصناعية قرارات بشأن ثلاثة وأربعين (43) حالة خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في اللوائح.

وتوضح الأشكال أدناه تفصيل الحالات التي تعاملت معها اللجنة في عام 2024 مقارنة بعام 2023.

الشكل 1: حالات الاندماج التي تمت معالجتها حسب النتيجة /القرار في عام 2024 مقارنة بعام 2023

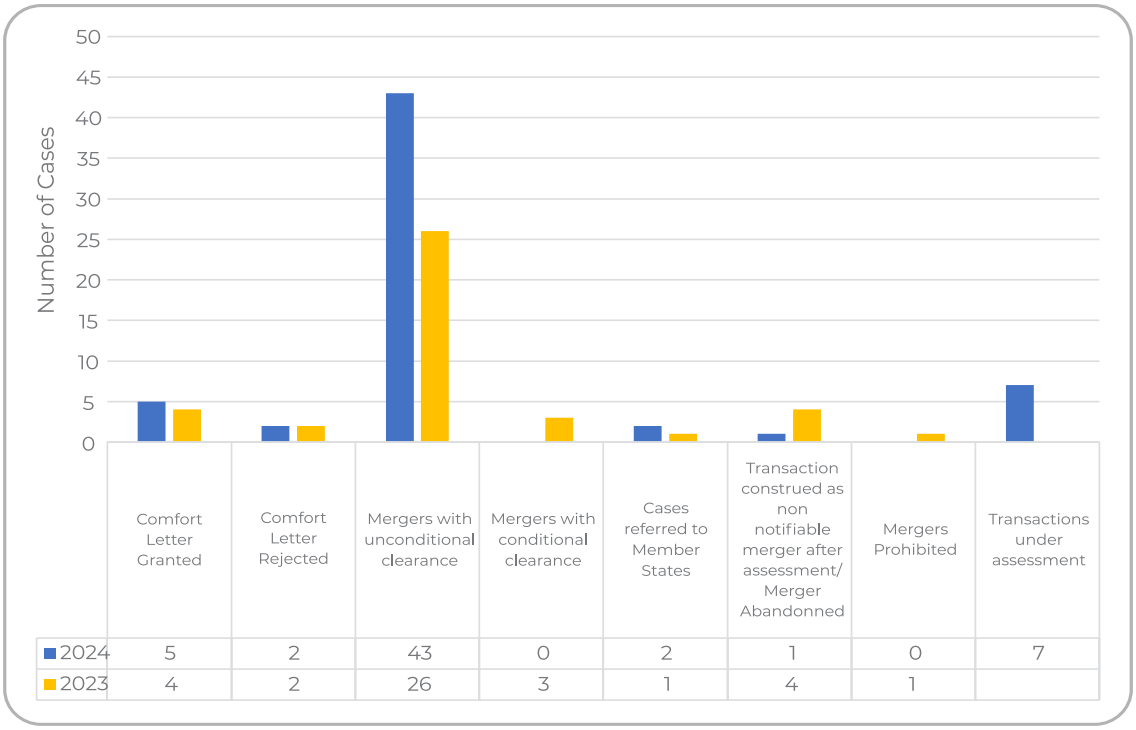

يوضح الشكل 1 أعلاه حالات الاندماج التي تعاملت معها اللجنة حسب النتيجة/القرار. ويظهر أنه في عام 2024، كانت هناك زيادة في عدد عمليات الاندماج التي تم إجازتها، ثلاثة وأربعون (43) مقارنة بثلاثة وعشرين (23) في عام 2023. تمت الموافقة على جميع عمليات الاندماج الثلاثة والأربعين (43) دون شروط حيث كان من غير المرجح أن تثير أي مخاوف تتعلق بالمنافسة. ولم تتم الموافقة على أي من عمليات الاندماج بشروط مقارنة بعام 2023 حيث تمت الموافقة على ثلاث (3) عمليات اندماج بشروط. وعلاوة على ذلك، لم يتم حظر أي عمليات اندماج مقارنة بعام 2023 حيث تم حظر اندماج واحد (1). تمت إحالة حالتين (2) إلى الدول الأعضاء مقارنة بواحدة (1) في عام 2023.

يوضح الشكل 2 أعلاه الحالات حسب القطاع الاقتصادي في عام 2024 مقارنة بعام 2023. ويظهر الشكل أن معظم الحالات التي تمت معالجتها في عام 2024 كانت في قطاع الخدمات المصرفية والمالية بـ 7 حالات، يليه قطاعي الطاقة والبترول بـ 6 حالات، وعدد متساوٍ من 4 حالات تم استلامها في قطاعي الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك قطاعي التعدين والطيران مع 3 حالات لكل منهما، مع توزيع باقي الحالات على القطاعات الأخرى. أظهر توزيع الحالات عبر القطاعات تحولاً عن عام 2023، حيث تلقى قطاع الطاقة والبترول أكبر عدد من الحالات بـ 12 حالة، يليه قطاعي الخدمات المصرفية والمالية وكذلك الزراعة بـ 5 حالات لكل منهما. و في عام 2024، تلقت قطاعات مثل البناء والتجزئة والنقل والخدمات اللوجستية حالتين (2) لكل

منها مقارنة بعام 2023 حيث لم يتم تقييم أي حالات من هذه القطاعات.

الشكل 2: حالات الاندماج حسب القطاع الاقتصادي في عام 2024 مقارنة بعام 2023

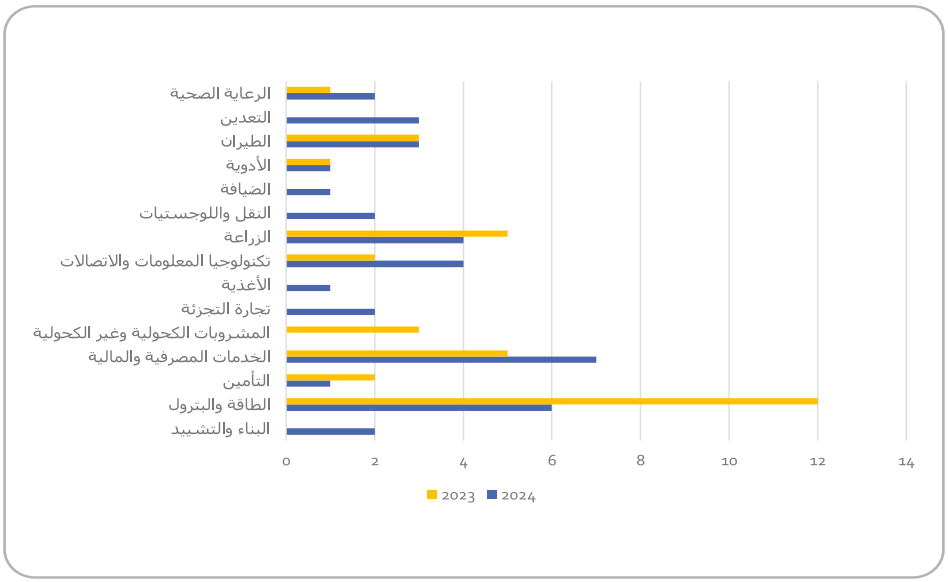

وعلاوة على ذلك، كان أقل عدد من الحالات التي تم تقييمها في عام 2024 في قطاعات الأدوية والتأمين والأغذية والضيافة مقارنة بعام 2023 حيث كان أقل عدد من الحالات في قطاعي الرعاية الصحية والأدوية.

الشكل 3: الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الاندماج

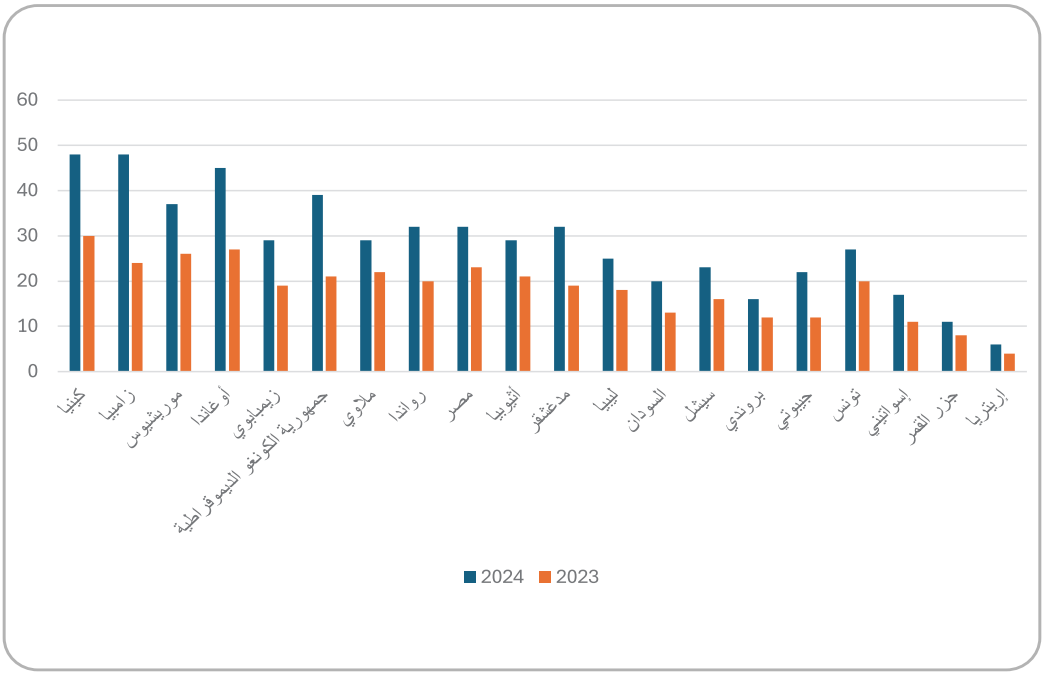

يوضح الشكل 3 أعلاه الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الاندماج المُخطر بها للجنة. حيث كانت البلدان الأكثر تأثراً بالحالات التي تم تقييمها في عام 2024 هي كينيا وزامبيا بعدد متساوٍ من الحالات، تليها أوغندا، ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس مع أقل عدد من الحالات التي تؤثر على إريتريا وجزر القمر. ولوحظ أن هناك بعض التغييرات مقارنة بعام 2023 حيث أثر أكبر عدد من الحالات على كينيا، تليها أوغندا وموريشيوس مع أقل عدد من الحالات التي تؤثر على إريتريا وجزر القمر.

أبرز حالات الاندماج التي قيّمتها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في عام 2024

في أغسطس 2024، تلقت لجنة تنظيمالمنافسة بالكوميسا إخطاراً بشأن اندماج يتعلق بالاستحواذ من قبل شركة كانال+ إنترناشيونال إس إيه إس ("كانال+") على شركة إم سي فيجن المحدودة ("إم سي فيجن"). شركة كانال+ مؤسسة بموجب قوانين فرنسا وهي شركة تابعة لمجموعة كانال+، والتي تملكها شركة فيفندي إس إي، وهي تكتل إعلامي عالمي. تعمل شركة كانال+ في كل من قطاع التلفزيون المدفوع المنبع والذي يشمل تسويق القنوات التلفزيونية لمشغلي التلفزيون المدفوع أو مزودي خدمات الإنترنت ("مزودي خدمات الإنترنت")؛ وقطاع التلفزيون المدفوع المصب والذي يتكون من توزيع عروض التلفزيون المدفوع للمستهلكين والفنادق. ضمن السوق المشتركة، تعمل شركة كانال+ في جزر القمر وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وكينيا وإثيوبيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ورواندا وسيشل وتونس وأوغندا وزامبيا.

وشركة إم سي فيجن هي شركة مؤسسة في موريشيوس وتعمل في سوق التلفزيون المدفوع المصب، وتحمل ترخيص بث تلفزيوني بالاشتراك. وتحصل شركة إم سي فيجن على حقوق البث من شركة كانال+ وشركة موريشيوس للإذاعة والمؤسسات الأخرى المزودة. ووقد تشاركت شركة كانال+ تاريخياً مع شركة إم سي فيجن في هذا السوق. وفي السوق المشتركة، تعمل شركة إم سي فيجن فقط في موريشيوس.

وعند استلام الإخطار، طلبت لجنة المنافسة ("اللجنة") في موريشيوس إحالة جزء من المعاملة التي تؤثر على موريشيوس وفقاً للمادة 24(8) من اللوائح. وكان هذا على أساس وجود مخاوف محتملة قد تؤثر بشكل غير متناسب على موريشيوس بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالأسواق ذات الصلة في موريشيوس. وبعد النظر في طلب الإحالة، اقتنعت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بأن الاندماج سيكون له تأثيرات غير متناسبة في موريشيوس وأحالت جزءاً من المعاملة المتعلقة بسوق موريشيوس وفقاً للمادة 24(9)(ب) من اللوائح في أكتوبر. وقيّمت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا المعاملة فيما يتعلق بالدول الأعضاء الأخرى غير موريشيوس.

وقد حدد التقييم الأسواق ذات الصلة كالسوق المنبع لإنتاج وتوزيع قنوات التلفزيون المدفوع بالجملة في السوق المشتركة؛ والسوق المصب لتوزيع خدمات التلفزيون المدفوع بالتجزئة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وجيبوتي وجزر القمر ومدغشقر.

وكشف التقييم أن المعاملة من غير المحتمل أن تمنع أو تقلل بشكل كبير من المنافسة في السوق المشتركة أو جزء كبير منها ولم تكن من المحتمل أن تؤدي إلى المصلحة العامة أو تؤثر سلباً على التجارة بين الدول الأعضاء. وافقت إدارة التحقيق في المنافسة على المعاملة دون قيود. ولم تنطبق هذه الموافقة على موريشيوس حيث تم تقييم ذلك الجزء من المعاملة المتعلقة بموريشيوس بموجب القانون الموريشيوسي.

الاندماج المتعلق بالاستحواذ على السيطرة المشتركة لشركة سيمنتيس مدغشقر (CEMENTIS MADAGASCAR) من قبل شركة غاما سيفيك المحدودة (GAMMA CIVIC LTD) وشركة دبليو إتش إنفستمنتس بي تي إي المحدودة (WH INVESTMENTS PTE. LTD))

في مايو 2024، تلقت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا إخطاراً بشأن الاستحواذ المشترك من قبل شركة غاما سيفيك المحدودة ("غاما") وشركة دبليو إتش إنفستمنتس بي تي إي المحدودة ("دبليو إتش") (معاً "الشركات المستحوذة") للاستحواذ على 99.99 في المائة من رأس مال أسهم شركة سيمنتيس مدغشقر إس إيه ("سيمنتيس" أو "الشركة المستهدفة"). غاما هي شركة استثمارية قابضة موريشيوسية والتي، من خلال شركاتها التابعة، تعمل في صناعات مختلفة بما في ذلك تصنيع الأسمنت والإنشاءات ومواد البناء والعقارات والخدمات المالية

واليانصيب وتكنولوجيا الألعاب والضيافة. ولدى شركة غاما عمليات في مدغشقر وموريشيوس. أما شركة دبليو إتش فهي شركة استثمارية قابضة مؤسسة في سنغافورة لها مصالح في كيانات صناعية مختلفة بما في ذلك تلك المختصة بإنتاج وتوزيع الأسمنت ومنتجات الأسمنت. وليس لدى شركة دبليو إتش أنشطة في السوق المشتركة. وشركة سيمنتيس هي كيان مالاغاسي يشارك في استيراد وتوزيع الأسمنت واستخراج وتعدين منتجات مثل الحجر الجيري والبوزولانا لإنتاج الأسمنت في مدغشقر.

وكشف التقييم أن الأسواق ذات الصلة كانت تصنيع وتوريد الأسمنت الرمادي في مدغشقر؛ وبيع درجات مختلفة من الأسمنت الرمادي المعبأ على مستوى الجملة في مدغشقر؛ وبيع الأسمنت الرمادي السائب على مستوى الجملة في مدغشقر. وقد تعاونت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مع سلطة المنافسة في مدغشقر لإجراء تحقيقات حول تأثيرات المعاملة على السوق. وكشفت التحقيقات أنه على الرغم من التداخل الأفقي في أنشطة الأطراف في مدغشقر، فإن السوق ستبقى تنافسية. وقررت لجنة القرارات الأولية أن المعاملة لم تكن من المحتمل أن تمنع أو تقلل بشكل كبير من المنافسة في السوق المشتركة أو جزء كبير منها ولم تكن مخالفة للمصلحة العامة. ولاحظت لجنة القرارات الأولية أنه بينما كان الاندماج من المحتمل أن يزيد تركز السوق من 71 في المائة إلى 76 في المائة، تم ملاحظة أن السوق تميز بوجود منافسة الاستيراد التي ستستمر في تقديم قيد تنافسي للكيان المندمج. لذلك تمت الموافقة على المعاملة دون قيود.

الاندماج المتعلق بالاستحواذ من قبل شركة الأسمنت الوطنية القابضة المحدودة (NATIONAL CEMENT HOLDING LIMITED) على شركة سيميروا بي إل سي (CIMERWA PLC)

في فبراير 2024، تلقت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا إخطاراً بشأن الاستحواذ المقترح على 51 في المائة من المساهمة في شركة سيميروا بي إل سي ("سيميروا") من قبل شركة الأسمنت الوطنية القابضة المحدودة ("إن سي إتش إل") من شركة بي بي سي إنترناشيونال هولدينغز بروبرايتري المحدودة ("بي بي سي إنترناشيونال"). وشركة إن سي إتش إل هي شركة خاصة مؤسسة في رواندا وهي مركبة ذات غرض خاص أنشئت لأغراض المعاملة المقترحة. وتسيطر على شركة إن سي إتش إل مباشرة شركة إي آر سي هولدينغز المحدودة، وهي شركة يسيطر عليها اتحاد ائتماني حيث يسيطر المستفيد منها أيضاً على شركة الأسمنت الوطنية المحدودة وشركة الأسمنت الوطنية أوغندا المحدودة، وكلاهما يشارك في إنتاج وتوريد الأسمنت والكلنكر في كينيا وأوغندا، على

التوالي. وداخل السوق المشتركة، عملت المجموعة المستحوذة في كينيا وأوغندا. أما سيميروا فهي شركة عامة مؤسسة في جمهورية رواندا، مع إدراج جزء من أسهمها في بورصة رواندا للأوراق المالية. وكانت شركة سيميروا خاضعة لسيطرة بي بي سي إنترناشيونال، وهي شركة مؤسسة في جنوب أفريقيا، والتي بدورها هي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة بي بي سي المحدودة. وسيميروا هي شركة متكاملة أنتجت ووردت الأسمنت في رواندا ولديها عملاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ("جمهورية الكونغو الديمقراطية"). وداخل السوق المشتركة، عملت الشركة المستهدفة في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكشف التقييم أن الأسواق ذات الصلة كانت تصنيع وتوريد درجات أسمنت مختلفة (32.5N، 22.5X، و42.5N) في رواندا والبلدان المجاورة لها؛ وتصنيع وتوريد الكلنكر في سوق يكون على الأقل على نطاق الكوميسا. كما خلص التقييم إلى أن الاندماج المقترح لن يؤدي إلى تراكم كبير في الحصة السوقية في سوق تصنيع الأسمنت مع تجلي تراكم الحصة السوقية بشكل خاص في رواندا. ولوحظ أنه لن يكون هناك تراكم للحصة السوقية في سوق تصنيع وتوريد الكلنكر. ومع ذلك، أدت المعاملة إلى التكامل الرأسي بين أسواق الكلنكر والأسمنت نظراً لأن المشروع المستحوذ كان مورداً مهماً للكلنكر بينما كانت الشركة المستهدفة شركة تصنيع أسمنت ومستخدمة للكلنكر. ومع ذلك، ستستمر الشركة المندمجة في مواجهة المنافسة من مجموعة متنوعة من المنافسين الرئيسيين في منطقة شرق أفريقيا، بعد الاندماج. لذلك، لم يجد التقييم أسساً لمخاوف المنافسة الناشئة عن التأثيرات التنسيقية أو الأحادية الناشئة عن الاندماج. وعلاوة على ذلك، لم يتم تحديد شواغل المنافسة بسبب الإقصاء في المدخلات أو العملاء. ومن ثم فقد وافقت لجنة القرارات الأولية على الاندماج دون قيود.

الاندماج المتعلق بإنشاء مشروع مشترك، لشركة ماويزي آر دي سي إس إيه (Mawezi RDC S.A)، من قبل شركة إيرتل آر دي سي إس إيه (Airtel RDC S.A وشركة أورانج آر دي سي إس إيه (Orange) (RDC S.A

في نوفمبر 2023، تلقت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا إخطاراً بشأن الاندماج المقترح المتعلق بإنشاء مشروع مشترك، لشركة ماويزي آر دي سي إس إيه ("ماويزي" أو "شركة المشروع المشترك")، من قبل شركة إيرتل آر

دي سي إس إيه ("إيرتل آر دي سي") وشركة أورانج آر دي سي إس إيه ("أورانج آر دي سي"). وشركة إيرتل آر دي سي هي شركة تابعة لشركة إيرتل أفريقيا بي إل سي ("إيرتل أفريقيا")، وهي شركة مسجلة ومؤسسة وفقاً لقوانين إنجلترا وويلز. وشركة إيرتل أفريقيا هي مزود خدمات الاتصالات والأموال المحمولة ولها وجود في أربعة عشر (14) بلداً عبر أفريقيا في شرق وأواسط وغرب أفريقيا. وداخل السوق المشتركة، فإن لدى إيرتل أفريقيا أنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ("جمهورية الكونغو الديمقراطية") وكينيا ومدغشقر وملاوي ورواندا وسيشل وأوغندا وزامبيا. وشركة أورانج آر دي سي هي شركة تابعة لشركة أورانج إس إيه ("أورانج")، وهي مزود خدمات اتصالات متعدد الجنسيات، يعمل في مجال خدمات الهاتف المحمول والإنترنت.

وشركة المشروع المشترك، ماويزي، كانت مشروعاً مشتركاً جديداً "كامل الوظائف" مؤسساً من قبل شركة إيرتل آر دي سي وأورانج آر دي سي والذي ينوي تقديم خدمات مزود الإرساء لاتحاد مسؤول عن بناء وتشغيل وصيانة نظام كابل 2أفريقيا الغربي (كابل "2أفريقيا") في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يكن لدى شركة المشروع المشترك عمليات، عن طريق اشتقاق الإيرادات أو حيازة الأصول في السوق المشتركة أو في أي مكان آخر. وستوفر شركة المشروع المشترك المساحة والمرافق والخدمات للاتحاد من حيث اتفاقية مزود الإرساء. وبصفتها طرف الإرساء المتعاقد، ستبني شركة المشروع المشترك وتشغل وتحافظ على محطة إرساء كابل مفتوحة الوصول في موندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ستبني شركة المشروع المشترك أيضاً وتملك محطة إرساء الكابل، بالإضافة إلى أعمال مدنية أخرى مثل خطوط القنوات وأنظمة الطاقة الاحتياطية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتحمل شركة المشروع المشترك مسؤولية الحصول على جميع التصاريح والتراخيص والموافقات الضرورية لإرساء كابل 2 أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد حدد تقييم لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا الأسواق ذات الصلة كسوق توفير خدمات محطة إرساء الكابل في منطقة وسط أفريقيا؛ وتوفير خدمات الاتصالات المحمولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتوفير خدمات الأموال المحمولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا قلقة في البداية من الإقصاء المحتمل للوصول إلى خدمات هبوط الكابل نظراً لأن الشركات الأم للمشروع المشترك كانت نشطة في اتجاه مجرى النهر في خدمات الاتصالات المحمولة وخدمات الأموال المحمولة، والتي تعتمد على مزود الشبكة المحمولة في الوصول إلى خدمات إرساء الكابل. كما كان لدى اللجنة شاغل أيضاً يتعلق بأن شركة المشروع المشترك ستوفر منصة حيث ستتبادل الشركات الأم المعلومات التجارية الحساسة.

ومع ذلك، كشف التقييم أن المعاملة لم تكن من المحتمل أن تؤدي إلى تداخلات أفقية في الأسواق ذات الصلة المحددة حيث كانت شركة المشروع المشترك تعمل كشركة مستقلة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك منافس، وهو الشركة الكونغولية للبريد والاتصالات ('إس سي بي تي')، في سوق خدمات محطة إرساء الكابل والذي حاز على 100 في المائة من السوق وعلى هذا النحو كانت الشركة المندمجة من غير المحتمل أن تؤثر على السوق من جانب واحد. وفيما يتعلق بشواغل الإقصاء، أكدت الأطراف أن شركة المشروع المشترك ستوفر وصولاً عادلاً ومفتوحاً لجميع خدمات مزود الإرساء الخاصة بها. واعتبرت اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية أن امتثال الأطراف المندمجة بتوفير الوصول العادل والمفتوح سيخفف من مخاطر الإقصاء. كما لاحظت اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية أن اتحاد نظام كابل 2 أفريقيا الغربي من غير المحتمل أن يقبل قيد الوصول إلى خدمات محطة إرساء الكابل حيث أن المزيد من إمكانية الوصول استفاد الشركاء. ولاحظت اللجنة كذلك أن شركة المشروع المشترك لم تكن من المحتمل أن يكون لديها الحافز لزيادة تكاليف الوصول لأنها تطلبت المزيد من المزودين للوصول إلى الكابلات تحت البحرية لتكون محطة إرساء الكابل قابلة للحياة. لنفس السبب، كانت شركة المشروع المشترك من غير المحتمل أن تتوقف عن توريد المنافسين لشركات المشروع المشترك الأم لأن ذلك سيكون معاكساً للإنتاجية لاستدامة أعمال شركة المشروع المشترك.

لذلك وافقت لجنة القرارات الأولية على المعاملة دون قيود حيث كانت من غير المحتمل أن تقصي الوصول إلى خدمات محطة إرساء الكابل لمنافسي الشركات الأم في سوق توفير خدمات الاتصالات المحمولة وسوق الخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول. وعلاوة على ذلك، كانت شركة المشروع المشترك من غير المحتمل أن

توفر منصة لتبادل معلومات السوق الحساسة للشركات الأم التي تنشط كلاهما في خدمات الاتصالات المحمولة وسوق الخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول.

الممارسات التجارية المقيدة

تحظر اللوائح جميع الاتفاقات بين المؤسسات، والقرارات التي تتخذها جمعيات المؤسسات والممارسات المتوافقة التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء؛ والتي يكون هدفها أو تأثيرها منع المنافسة أو تقييدها أو تشويهها داخل السوق المشتركة. تشمل مبادرات لجنة المنافسة الكوميسا في هذا المجال التحقيق في الممارسات التجارية المناهضة للمنافسة المحظورة بموجب المواد ١٦ و١٨ و١٩ من اللوائح وفرض عقوبات عليها، والتي تشمل، من بين أمور أخرى، تثبيت الأسعار، والمناقصات التواطئية، والقيود العمودية والأفقية، وتوزيع السوق وإساءة استخدام الهيمنة.

ويمكن للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أن تبدأ تحقيقات ضد الممارسات التجارية المقيدة بناءً على شكوى من أي شخص عملاً بالمادة ٢١ من اللوائح أو من تلقاء نفسها بموجب المادة ٢٢ من اللوائح. كما يمكن للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مراجعة الاتفاقيات المناهضة للمنافسة وفقًا للمادة ٢٠ من اللوائح التي تخول لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا صلاحية التصريح بالاتفاقيات بعد طلب الترخيص من الأطراف الذين يرغبون في الدخول في عقود أو ترتيبات أو تفاهمات أو تنفيذها حتى لو كانت مناهضة للمنافسة إذا قررت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أن هناك فوائد عامة تفوق الآثار المناهضة للمنافسة.

وتوضح الأشكال أدناه عدد القضايا التي تعاملت معها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في الفترة قيد الاستعراض:

الشكل 4: الممارسات التجارية المقيدة حسب النوع

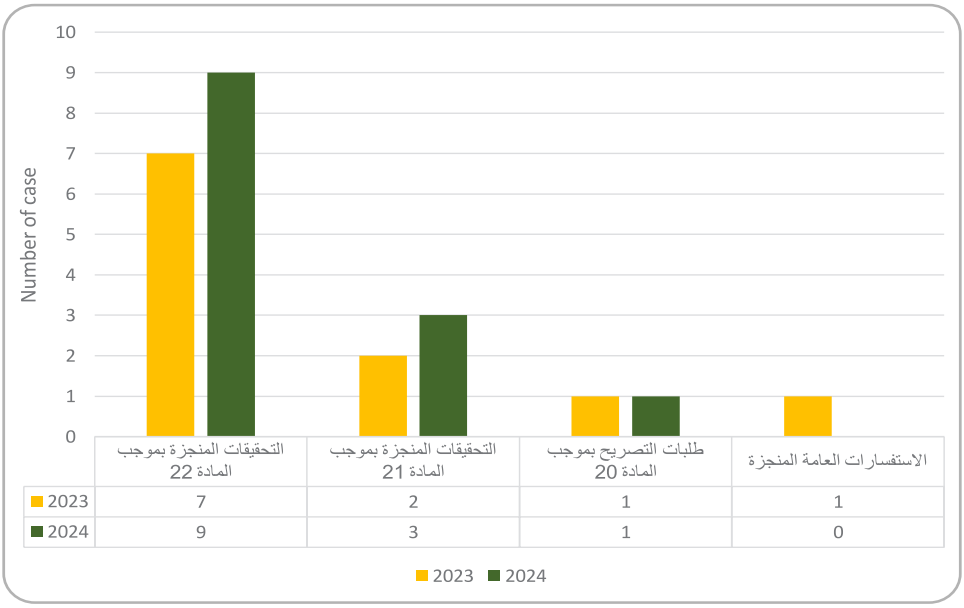

	التحقيقات المنجزة بموجب المادة 22	التحقيقات المنجزة بموجب المادة 21	طلبات التصريح بموجب المادة 20	الاستفسارات العامة المنجزة
2023	7	2	1	1
2024	9	3	1	0

يوضح الشكل 4 أعلاه أن لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أجرت 9 تحقيقات عملاً بالمادة 22 من اللوائح بزيادة عن عدد7 تحقيقات أجريت في عام 2023. كما كانت هناك زيادة في القضايا التي تم التحقيق فيها عملاً بالمادة 21 من قضيتين في عام 2023 إلى ثلاث قضايا في عام 2024. ظل عدد طلبات التراخيص طلبًا واحدًا وفقًا للمادة 20 ولم تكن هناك استفسارات عامة أجريت في عام 2024 مقارنة باستفسار واحد في عام 2023.

يوضح الشكل 5 القطاعات الاقتصادية للقضايا التي يتم التحقيق فيها من قبل لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا. كان أكبر عدد من القضايا التي تم التحقيق فيها هي تلك المتعلقة بالمشروبات الكحولية وغير الكحولية حيث ارتفع العدد بمقدار 1 مقارنة بعام 2023. كما شهد قطاع تجارة الجملة والتجزئة زيادة في عدد القضايا من 2 إلى 4 من عام

الشكل 5: الممارسات التجارية المقيدة حسب القطاع

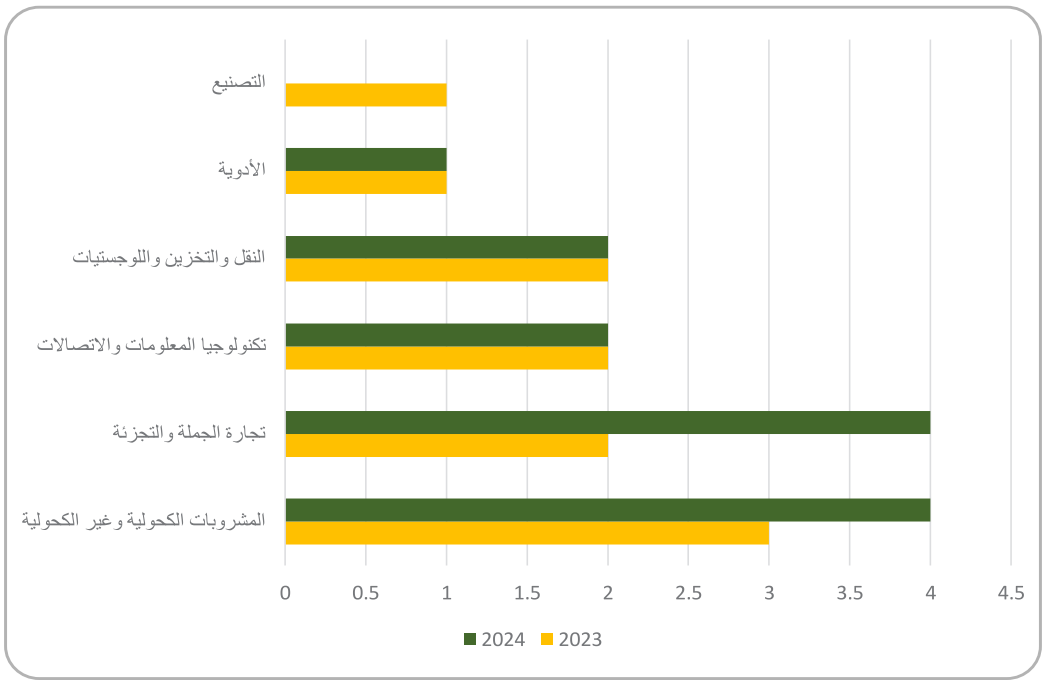

2023 إلى عام 2024 على التوالي. ظل عدد القضايا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمستحضرات الصيدلانية، وكذلك النقل والتخزين والخدمات اللوجستية كما هو.

الشكل 6: الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا

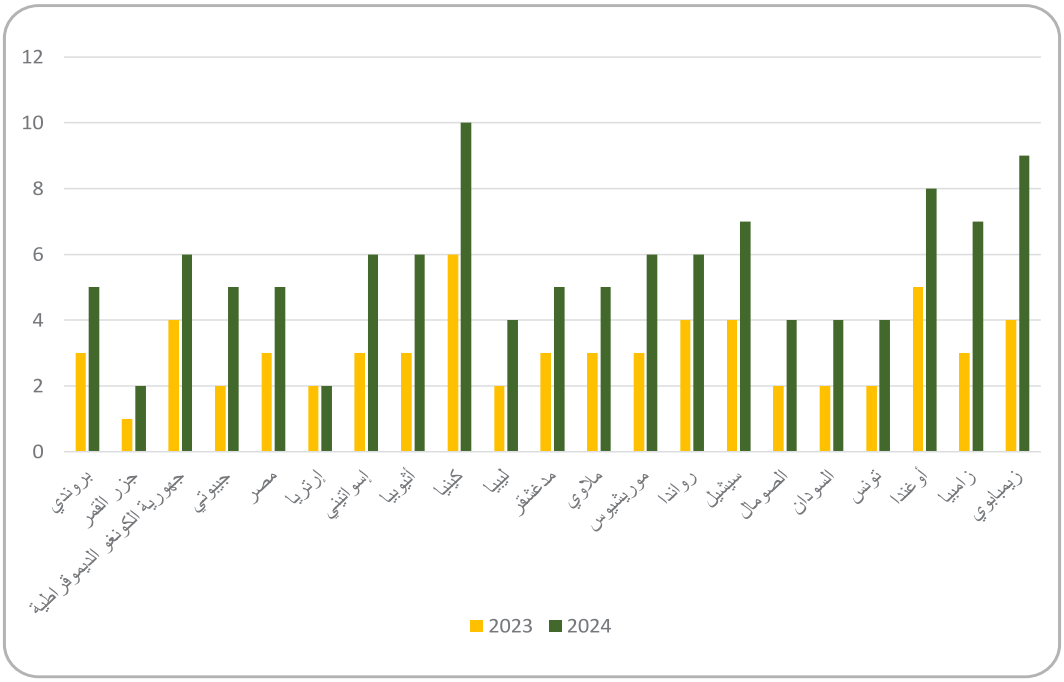

يوضح الشكل 6 الدول الأعضاء المتأثرة بالقضايا التي تعاملت معها لجنة المنافسة الكوميسا. ويمكن ملاحظة أن غالبية القضايا أثرت على كينيا، تليها زيمبابوي في عام 2024 بينما في عام 2023، أثرت غالبية القضايا على كينيا تليها أوغندا. كما تلقت دول أخرى مثل أوغندا وسيشيل وزامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وإثيوبيا وموريشيوس ورواندا عددًا أكبر من القضايا مقارنة بجزر القمر وإريتريا اللتين تلقتا أقل عدد من القضايا. يمكن أن يُعزى العدد الأقل من القضايا في جزر القمر وإريتريا إلى الحجم الصغير لهذه الاقتصادات والمستويات الناشئة لإنفاذ المنافسة في جزر القمر وغياب سلطة المنافسة في إريتريا. ولهذه الغاية، تعمل لجنة المنافسة الكوميسا بلا كلل مع السلطات في جزر القمر وإريتريا لضمان تنفيذ قوي لقانون المنافسة في تلك البلدان.

أبرز قضايا الممارسات التجارية المقيدة في عام 2024

في 18 ديسمبر 2024، أصدر مجلس الاستئناف قراره بشأن استئناف الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (الكاف) ضد قرار اللجنة المسؤولة عن القرارات الأولية المؤرخ 4 ديسمبر 2023 في مسألة "مذكرة التفاهم بين لاغارديير سبورتس إس أيه إس ("لاغارديير سبورتس") وسوبر سبورت إنترناشيونال (بي تي واي) ليمتد ("سوبر سبورت")." نظر مجلس الاستئناف في مجموعة جديدة من التعهدات المقترحة من قبل الأطراف

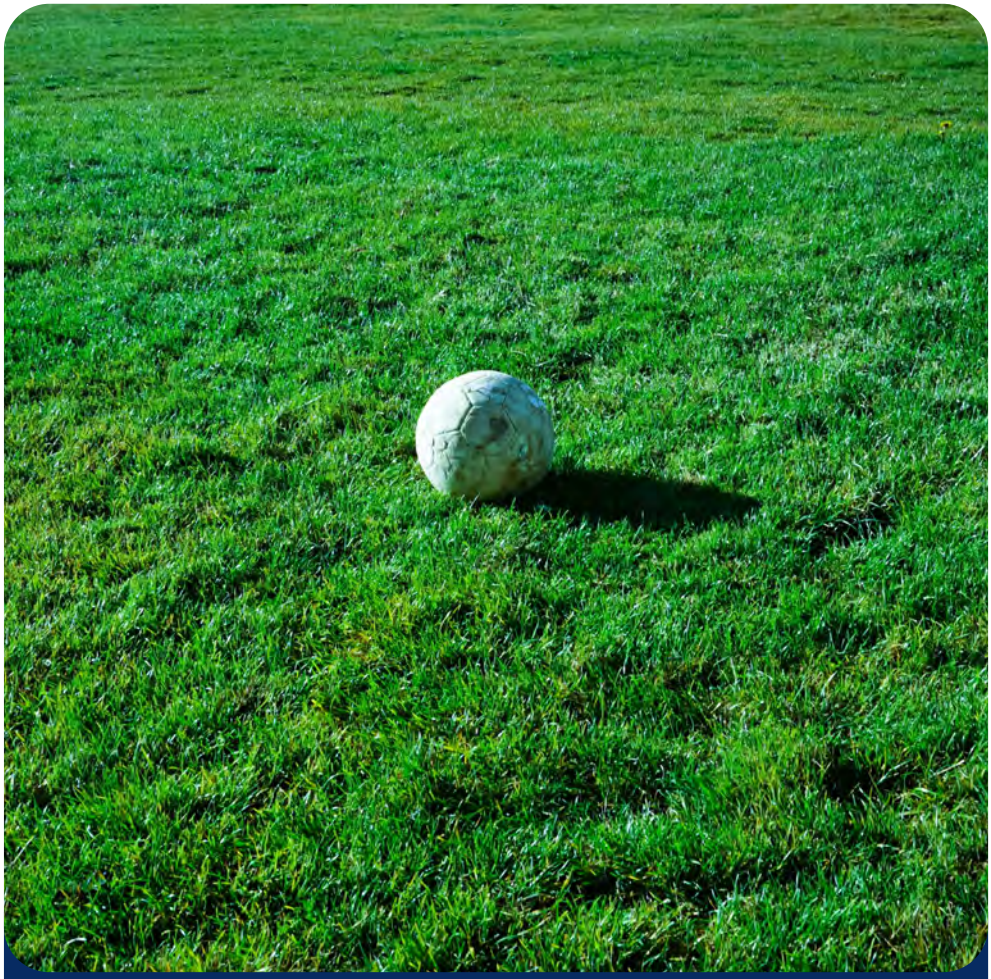

Appeals Board on the appeal by CAF against the decision of the CID on the Memorandum of understanding between Lagardere Sports SAS ("Lagardère Sports") and SuperSport International (Pty) Limited ("SuperSport")

وكان راضيًا بأنها كافية لمعالجة مخاوف المنافسة التي حددتها لجنة المنافسة الكوميسا. لذلك، ألغى مجلس الاستئناف قرار لجنة القرارات الأولية المؤرخ 4 ديسمبر 2023. تماشيًا مع قرار كانال+ الصادر عن إدارة التحقيقات التنافسية، أمر مجلس الاستئناف

الاتحاد الأفريقي لكرة القدم بما يلي:

1. منح جميع حقوق الإعلام الحصرية المستقبلية على أساس عملية مناقصة مفتوحة وشفافة وغير تمييزية، استنادًا إلى مجموعة من المعايير الموضوعية التي سيتم مشاركتها مع لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا قبل إطلاق المناقصة ومواصلة نشر نتائج جميع تمارين المناقصة التي تم إجراؤها على موقعها الإلكتروني، مع مراعاة تنقيح المعلومات السرية؛

2. عدم الدخول في اتفاقيات حصرية جديدة لمدة تتجاوز أربع سنوات وحيثما كان للاتحاد الأفريقي لكرة القدم أسباب مبررة للدخول في اتفاقية مستقبلية لمدة تتجاوز أربع سنوات لإخطار لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا للحصول على ترخيص لمثل هذه الاتفاقيات؛

3. تقديم حقوق الإعلام المختلفة كحزم منفصلة وقابلة للتطبيق تجاريًا. لا يجب السماح لأي مؤسسة واحدة بشراء جميع الحزم الإعلامية. عندما يكون للاتحاد الأفريقي لكرة القدم أسباب مبررة لمنح جميع الحزم الإعلامية لمشتر واحد، يجب عليه إبلاغ اللجنة.

في 7 نوفمبر 2024، عقد مجلس الاستئناف مؤتمرًا ما قبل الاستئناف بخصوص استئناف بي إن وكاف ضد قرار لجنة القرارات الأولية المؤرخ 22 ديسمبر 2023 في مسألة "مذكرة التفاهم بين لاغارديير سبورتس إس.أيه.إس وبي إن ميديا جروب إل إل سي فيما يتعلق بحقوق الإعلام للمسابقات التي ينظمها الاتحاد الأفريقي لكرة القدم." في مؤتمر ما قبل الاستئناف، قدم مجلس الاستئناف توجيهات إجرائية التي تضمنت من بين أمور أخرى ضم القضيتين المستأنفتين من قبل كاف وبي إن حيث نظر كلا الاستئنافين في نفس الموضوع، أي مذكرة التفاهم بين لاغارديير سبورتس إس.أيه.إس وبي إن ميديا جروب إل إل سي فيما يتعلق بحقوق الإعلام للمسابقات التي ينظمها الاتحاد الأفريقي لكرة القدم. من المتوقع أن ينظر مجلس الاستئناف في القضية في فبراير 2025.

شكوى شركة إم تي جنرال ديلرز المقدمة ضد شركة مباندي لايمستون ليمتد

في أغسطس 2023، تلقت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا شكوى من شركة إتش جي إم تي جنرال ديلرز («إتش جي إم تي»)، ضد شركة مباندي لايمستون ليمتد («مباندي») مقدمة وفقًا للمادة ٢١ من اللائحة. وإتش جي إم تي هي شركة مقرها في ملاوي وعملها الرئيسي هو تجارة الجملة وتوزيع الأجهزة بما في ذلك الأسمنت. ومباندي هي شركة تأسست وفقًا لقوانين زامبيا. وهي مملوكة من قبل شركة أفريكان برذرز كوربوريشن ليمتد، وهي شركة تابعة لشركة سينوما للأسمنت المحدودة، إحدى أكبر الشركات المصنعة للأسمنت في العالم وشركة مصنعة شاملة لمواد البناء. وتقوم مباندي بتصنيع علامة سينوما التجارية للأسمنت.

وقد ادعت شركة إتش جي إم تي أنها اقتربت من مباندي في لوساكا، زامبيا لشراء ٩٠ طنًا من أسمنت التصدير CR ٤٢,٥ لكن شركة مباندي رفضت إتمام البيع بحجة أن لديها اتفاقية أو تفاهمًا مع موزعيها المتواجدين في ملاوي. وقد أجرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تحقيقات في المسألة وراجعت اتفاقيات التوزيع الخاصة بشركة مباندي لكنها لم تثبت أي انتهاك للوائح وبالتالي أغلقت التحقيق.

التحقيق في السلوك المحتمل المناهض للمنافسة من قبل شركة ياماها موتورز المحدودة

في أغسطس ٢٠٢٤، بدأت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تحقيقات ضد شركة ياماها موتورز المحدودة (ياماها) بسبب انتهاك محتمل للمادة١٦ من اللوائح. بدء التحقيق لأن لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا كان لديها سبب للاعتقاد بأن ياماها قد أبرمت اتفاقيات أو ترتيبات موزع حصرية مع الشركات التابعة في أفريقيا والتي تؤثر على

التجارة بين الدول الأعضاء وقد يكون لها هدف أو تأثير منع أو تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كان هذا التحقيق لا يزال جاريًا، ولم تحدد اللجنة بعد ما إذا كان السلوك مناهضًا للمنافسة أم لا. ومن الجدير بالذكر أن بدء التحقيقات لا يفترض مسبقًا أن السلوك قيد التحقيق قد تم تحديده على أنه مناهض للمنافسة ولا أن شركة ياماها موتورز المحدودة قد انتهكت اللوائح.

التحقيق في اتفاقيات التعبئة والتوزيع لشركة كوكا كولا

في سبتمبر ٢٠٢٤، بدأت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تحقيقات ضد شركة كوكا كولا (TCCC) بسبب انتهاك محتمل للمادة ١٦ من اللوائح. تم بدء التحقيق لأن لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا كان لديها سبب للاعتقاد بأن شركة كوكا كولا قد أبرمت اتفاقيات أو ترتيبات تعبئة وتوزيع مقيدة مع الشركات التابعة في أفريقيا والتي تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء ولها هدف أو تأثير منع أو تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة. لذلك، تقوم اللجنة بتقييم هذا السلوك لتحديد تأثيره في السوق المشتركة. وفي فترة التقرير، كان هذا التحقيق لا يزال

جاريًا، ولم تحدد اللجنة بعد ما إذا كان السلوك مناهضًا للمنافسة أم لا..

حماية المستهلك

تخول اللوائح لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا صلاحية حماية المستهلكين في السوق المشتركة ضد السلوك المسيء من قبل الجهات الفاعلة في السوق. وتشمل ولاية حماية المستهلك للجنة، من بين أمور أخرى، منع التمثيل الكاذب أو المضلل؛ وحماية المستهلكين من السلوك المنافي للضمير وتوريد السلع المعيبة وغير الآمنة داخل السوق المشتركة.

وفي عام 2024، حققت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في إجمالي ثمانية عشر (18) قضية استهلاكية مقابل ثماني (٨) قضايا تم التعامل معها في عام 2023. وتناولت القضايا التي تم التعامل معها في عام 2024 مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية. وتوضح الأشكال أدناه توزيع القضايا التي تم التعامل معها في عام 2024 مقارنة بعام 2023.

الشكل 7: أنواع شكاوى المستهلكين المتلقاة

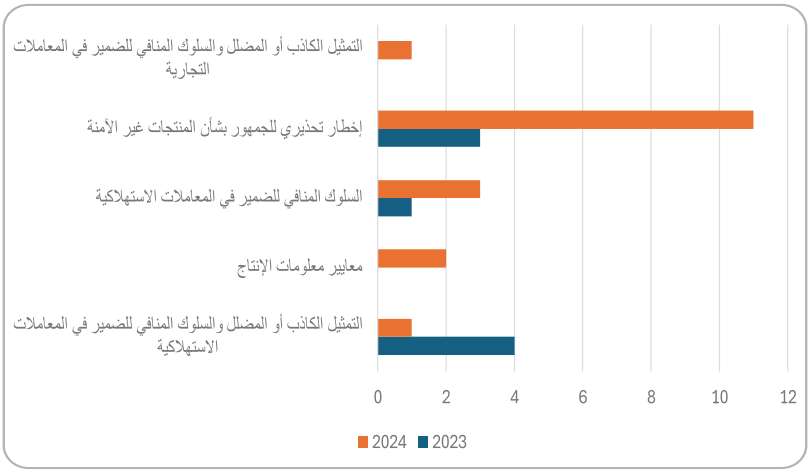

يوضح الشكل 7 أعلاه نوع شكاوى المستهلكين التي تعاملت معها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في عام 2024 مقارنة بعام 2023. ويظهر الجدول أن اللجنة تعاملت مع 13 قضية تتعلق بسلامة منتجات المستهلك مقارنة بـ 3 في عام 2023، و3 قضايا تتعلق بالسلوك المنافي للضمير في معاملات المستهلكين مقارنة بـ 1 في عام 2023. كما تعاملت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مع قضية واحدة انتهكت كلاً من أحكام التمثيل الكاذب أو المضلل والسلوك المنافي للضمير في معاملات الأعمال وواحدة انتهكت كلاً من أحكام التمثيل الكاذب أو المضلل والسلوك المنافي للضمير في معاملات المستهلكين

الشكل 8: القضايا الاستهلاكية التي تمت معالجتها في عام 2024 مقارنة بعام 2023

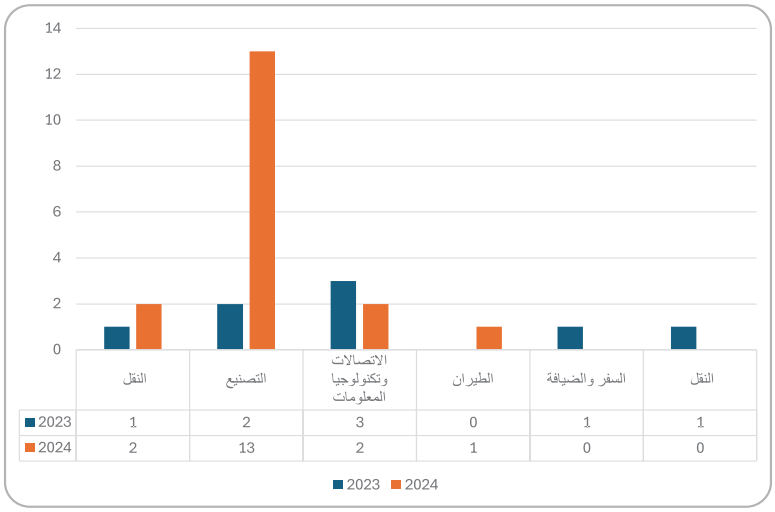

يوضح الشكل 8 توزيع قضايا المستهلكين حسب القطاع الاقتصادي لعامي 2024 و2023. وقد سُجل أعلى عدد من القضايا في قطاع التصنيع بواقع 13 قضية في عام 2024 مقارنة بقضيتين في عام 2023. وكان هناك انخفاض في عدد القضايا المسجلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 3 قضايا في عام 2023 إلى قضيتين في عام 2024، في حين سجل قطاع الطيران قضية واحدة في عام 2024.

الشكل **9:** الدول الأعضاء المتأثرة بالحالات

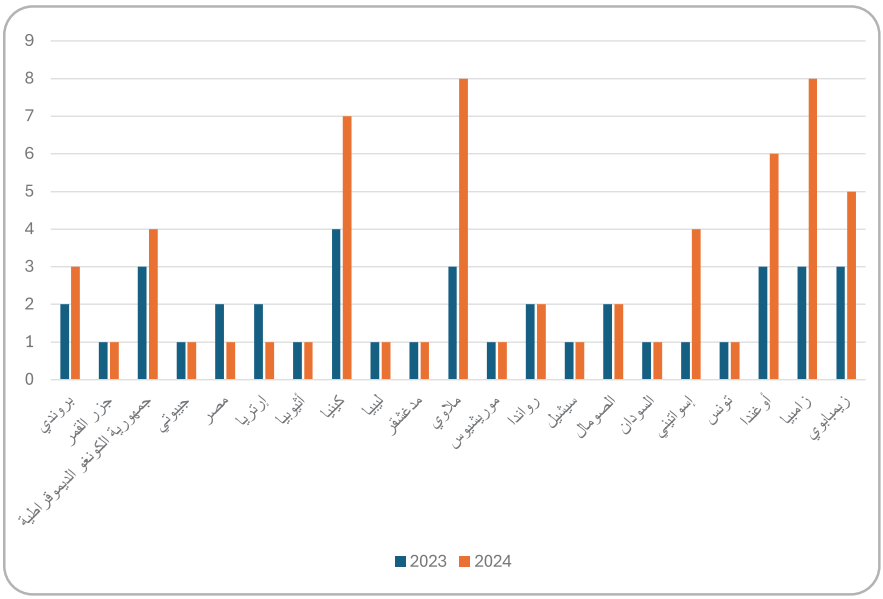

يوضح الشكل 9 الدول الأعضاء المتأثرة بقضايا المستهلكين التي عالجتها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في عام 2024 مقارنة بعام 2023. ويمكن ملاحظة أن غالبية القضايا التي تمت معالجتها في عام 2024 أثرت على ملاوي وزامبيا تليهما كينيا وأوغندا. وفي عام 2023، تأثرت غالبية القضايا في كينيا، تليها ملاوي وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. ومن الشكل أعلاه، يتبين أن الدول ذات أقل القضايا المبلغ عنها في عام 2024 هي جزر القمر وجيبوتي ومصر وإريتريا وإثيوبيا وموريشيوس وسيشيل والسودان وتونس.

أبرز قضايا المستهلكين

التحقيق في قضية شركة أوبر بي في في كينيا ومصر وأوغندا

أجرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تحقيقات ضد شركة أوبر مع التركيز بشكل خاص على شروطها وأحكامها فيما يتعلق بخدمات طلب السيارات التي اعتبرت مضللة ومنافية للضمير وبالتالي مخالفة للوائح. وكان لدى اللجنة شاغل يتعلق بأن شروط وأحكام أوبر تحتفظ بحقها في تغيير السعر المعروض للمستهلك في أي وقت. وهذا يعني أن المستهلك سيضطر إلى دفع سعر أعلى في نهاية المعاملة من سعر الحجز الذي استخدمه المستهلك للدخول في المعاملة.

كما لوحظ أن أوبر احتفظت بالحق في تحديد أو إزالة و/أو مراجعة الرسوم أو إنهاء العقد لأي سبب حتى عندما قد لا يكون ذلك خطأ المستهلك في أي وقت، وفقًا لتقديرها الخاص دون تقديم إشعار مناسب للمستهلكين مما قد يؤثر حتى على المعاملات الجارية. وكانت اللجنة قلقة من أن التغييرات في الشروط، كما هو مذكور، ستؤثر حتى على المعاملات الجارية وتؤثر بشكل غير عادل على المستهلك الذي ربما اعتمد على الشروط الحالية لبدء المعاملة. كما أعفت أوبر نفسها من أي مسؤولية فيما يتعلق بجودة الخدمات والمخاطر المرتبطة بالخدمة التي تقدمها أطراف ثالثة (أي السائقين)؛ وبنود التعويض التي تعوض أوبر من أي وجميع المطالبات من قبل المستهلكين عن الخسائر الناشئة عن استخدامهم لخدمات أوبر أو استخدام محتواهم من قبل أوبر. وكانت اللجنة

قلقة كذلك من أن المستهلكين يتعاقدون مع أوبر وليس مع أطراف ثالثة وبالتالي فإن إنكار المسؤولية من قبل أوبر سيتركهم دون لجوء إذا كانوا غير راضين عن الخدمة أو متضررين من إجراءات الطرف الثالث.

كما لاحظت اللجنة أن أوبر حدت من تطبيق القوانين الوطنية وبدلاً من ذلك اشترطت تطبيق قانون أجنبي (القانون الهولندي) كقانون حاكم في تسوية النزاعات. وهذا يعني أن المستهلك المتضرر في الكوميسا سيضطر إلى السفر إلى هولندا لمتابعة قضية ضد أوبر. ومع ذلك، فإن مثل هذا النهج سيكون مكلفًا للغاية بالنسبة للمستهلك العادي الذي قد لا يكون لديه القدرة على السعي وراء العدالة بسبب التكاليف المترتبة.
وبعد تواصل اللجنة مع شركة أوبر، أبدت تعاونها ووافقت على تعديل شروطها وفقًا لتوصيات اللجنة، لضمان حماية المستهلكين في السوق المشتركة. وعليه، تمت معالجة الشواغل المحددة من خلال التعديلات التي نفذتها شركة أوبر على الفور.

تريد كينغز (وسم معجون بوم)

حققت اللجنة في شكوى تتعلق بمعجون بوم، وهو معجون غسيل منظف توفره مجموعة تريد كينغز، بعد ادعاءات من مستهلكة في ملاوي بأنها تعرضت لجروح في يديها بسبب قطع تشبه الزجاج لوحظت في المعجون.

وأثبتت اللجنة أن تريد كينغز مقرها في زامبيا وتعمل في دول أعضاء أخرى في الكوميسا، بما في ذلك ملاوي وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجرت اللجنة تحقيقات بالتعاون مع سلطات حماية المستهلك الوطنية في ملاوي وزامبيا لتحديد ما إذا كان المنتج يتوافق مع معايير سلامة المستهلك وما إذا كانت تريد كينغز قد قدمت معلومات كافية للمستهلكين حول استخدام المنتج. تضمنت التحقيقات اختبار المنتج مع مكاتب المعايير في ملاوي وزامبيا، ولوحظ أن معجون الغسيل بوم كان يتبلور في درجات حرارة أقل من ١٥ درجة لتشكيل جزيئات تشبه الزجاج كانت ضارة بالمستهلكين. وثبت أن تريد كينغز لم تقدم هذه المعلومات والمخاطر المرتبطة

باستخدام المنتج للمستهلك. وعقب تدخل اللجنة، عدلت تريد كينغزملصقاتها وفقًا لذلك لتوجيه الاستخدام الآمن لمنتج معجون بوم وعوضت المستهلكين المتضررين في ملاوي.

استدعاءات المنتجات

أجرت اللجنة عمليات استدعاء للمنتجات التالية. وتم إجراء عمليات الاستدعاء بهدف حماية صحة المستهلكين في منطقة الكوميسا حيث أثارت المنتجات مخاوف تتعلق بسلامة المستهلك:

استدعاء العديد من المركبات بسبب عيوب في منفاخات وسائد هواء تاكاتا:

علمت اللجنة أن هناك عمليات استدعاء عديدة في يناير ٢٠٢٤ في بلدان مختلفة فيما يتعلق بالمركبات (موديلات السنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٥) المجهزة بمنفاخات وسائد هواء تاكاتا المعيبة. وقد تم استدعاء أكثر من ١٠٠ مليون مركبة مجهزة بوسائد الهواء من قبل أكثر من ٢٠ شركة مصنعة للسيارات. وعلاوة على ذلك، تم ربط وسائد الهواء بـ ٢٢ حالة وفاة وأكثر من ١٨٠ إصابة معروفة. وكشفت الاستفسارات حول هذه المسألة أن وكالات حكومية مثل الإدارة الوطنية للسلامة المرورية على الطرق السريعة في الولايات المتحدة ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في اليابان، تتخذ تدابير لتحذير المستهلكين وتنصحهم بالتأكد مما إذا كانوا متأثرين بوسائد الهواء المعيبة. وقد أصدرت اللجنة تنبيهًا باستدعاء المستهلكين في منطقة الكوميسا بعد الاعتراف بأن هناك استيرادًا كبيرًا للسيارات المستعملة في المنطقة والتي ربما تأثرت بهذه المشكلة.

تنبيه المستهلك بشأن أوزيمبيك المزيف (سيماغلوتيد):

علمت اللجنة أن منظمة الصحة العالمية أصدرت تنبيهًا في ١٩ يونيو ٢٠٢٤ يشير إلى أنه تم اكتشاف ثلاث دفعات مزيفة من أوزيمبيك في عدد من البلدان. وأشار التنبيه إلى أن أوزيمبيك هو من مجموعة الأدوية المُشار إليها لعلاج فرط السكر في الدم في داء السكري من النوع الثاني لدى البالغين والمراهقين والأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ عامًا. وقد تم اكتشاف المنتجات المزيفة في البرازيل في أكتوبر ٢٠٢٣، وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في أكتوبر ٢٠٢٣ وفي ديسمبر ٢٠٢٣، في الولايات المتحدة. وذكرت منظمة الصحة العالمية أن أوزيمبيك المزيف قد يؤدي إلى علاج غير فعال للمرضى بسبب الجرعة غير الصحيحة، أو التلوث بمواد ضارة أو استخدام مكونات بديلة غير معروفة بما في ذلك مخاطر صحية خطيرة أخرى. وبعد ملاحظة أن تنبيه منظمة الصحة العالمية أشار إلى أنه يمكن تسويق المنتجات المزيفة من خلال مواقع الويب غير المنظمة إلى الصيدليات والعيادات والمستشفيات ويتم توزيعها بشكل بارز في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، أصدرت اللجنة تنبيهًا بالاستدعاء في منطقة الكوميسا.

إشعار تحذيري بشأن استدعاء الدفعة رقم A4042 من إفيرالغان فيتامين C 500 ملغ / 200 ملغ (أقراص فوارة) من إنتاج UPSA/SAS، فرنسا:

علمت اللجنة بإشعار استدعاء من هيئة الأغذية والأدوية في رواندا في يونيو 2024 تستدعي فيه إفيرالغان فيتامين C 500سي ملغ / 200 ملغ (أقراص فوارة) من إنتاج UPSA/SAS، فرنسا. وكان القلق الذي أثاره إشعار الاستدعاء هو تغيرات اللون في المنتج التي كانت تضر بمعايير جودته وبالتالي وجهت إجراءات معينة يتعين اتخاذها من قبل أصحاب المصلحة المشاركين في الاستيراد والتوزيع والوصف للمستهلكين. وكشفت تحقيقات اللجنة أن المنتج كان يتم توزيعه أيضًا في دول أعضاء أخرى في الكوميسا مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي اتخذت اللجنة إجراءً لتحذير الدول الأعضاء في الكوميسا.

إشعار تحذيري بشأن استدعاء شامبو معادل للاستخدام لمرة واحدة سعة ٥٠ مل الموجود في مجموعات دارك آند لفلي مويستشر بلاس:

علمت اللجنة ببيان صحفي صادر عن اللجنة الوطنية للمستهلكين في جنوب أفريقيا عن استدعاء شامبو معادل للاستخدام لمرة واحدة سعة ٥٠ مل الموجود في مجموعات دارك آند لفلي مويستشر بلاس (العادية والفائقة) ومجموعة دارك آند لفلي المضادة للتكسر، والذي أشار إلى أن هذه المنتجات تحتوي على بكتيريا قد تؤدي إلى التهابات فروة الرأس مما يؤدي إلى ضعف المناعة. في جنوب أفريقيا، تم نصح المستهلكين بالتوقف فورًا عن استخدام المنتج وإعادة المنتجات للحصول على تعويض كامل. وبعد أن لاحظت اللجنة أن هناك دول أعضاء في الكوميسا تباع فيها المنتجات الخاضعة للاستدعاء؛ إسواتيني وكينيا وزيمبابوي وزامبيا، أصدرت إشعارًا تحذيريًا وتواصلت أيضًا مع الشركة المصنعة، لوريال من جنوب أفريقيا، مطالبة إياها باتخاذ إجراءات لضمان سلامة المستهلكين. وشملت الإجراءات استدعاء المنتجات من دول الكوميسا الأعضاء المتأثرة، وإشعار يحدد أماكن إعادة المنتجات، وإبلاغ الجمهور باستبدال المنتجات وتقديم تقرير إلى اللجنة يشير إلى الإجراءات المتخذة للامتثال لهذه التدابير.

تنبيه المستهلك بشأن استدعاء شراب بينيلين للأطفال المضاد للسعال 100 مل الدفعة رقم 329304 من إنتاج جونسون آند جونسون (بي تي واي)، جنوب أفريقيا:

علمت اللجنة بإشعار عام من هيئة تنظيم الأدوية في زامبيا ومجلس صيدلية وسموم كينيا باستدعاء يتعلق بشراب بينيلين للأطفال المضاد للسعال الدفعة رقم ٣٢٩٣٠٤ المستخدم لتخفيف السعال وأعراضه الاحتقانية والحمى وغيرها من الحالات الحساسية لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و١٢ عامًا. وأشار الاستدعاء إلى اكتشاف مستويات عالية من ثنائي إيثيلين جليكول بعد التحليل المخبري. وبعد أن ثبت أن المنتج يتم تصديره إلى دول أعضاء أخرى، أصدرت اللجنة تنبيهًا للمستهلكين يوجههم لتجنب شرائه أو استخدامه والإبلاغ عنه إلى اللجنة.

استدعاء طوعي لآيس كريم وولورث بزبدة الفول السوداني الألبانية:

علمت اللجنة بتواصل من وولورث المحدودة الملكية بأنها كانت تستدعي آيس كريم زبدة الفول السوداني الألباني ٢ لتر في فبراير ٢٠٢٤ في زامبيا بأثر فوري مشيرة إلى وجود مستويات عالية من الأفلاتوكسين. ووجدت اللجنة في نتائجها الأولية أن وولورث توزع منتجات الآيس كريم الخاصة بها في زامبيا وزيمبابوي ودعت المستهلكين إلى تجنب شراء أو استخدام المنتجات المستدعاة حيث يثبتون توزيعها داخل منطقة الكوميسا. علاوة على ذلك، فإنه بالنسبة لأولئك المستهلكين الذين استهلكوا المنتج، يجب عليهم إجراء فحوصات صحية والإبلاغ إلى هيئات حماية المستهلك المعنية

تعزيز البحث

تدرك لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك بالكوميسا الحاجة إلى البحث القوي وأهميته لإبلاغ تحقيقاتها وقراراتها المتعلقة بإنفاذ اللوائح في السوق المشتركة. كما تستخدم نتائج البحث لإبلاغ صياغة السياسات وتعديلها. وفي سبيل تعزيز ذلك، أجرت اللجنة مسحًا في قطاع الطيران.

مسح المستهلكين في قطاع شركات الطيران

لاحظت اللجنة تزايدًا في عدد الشكاوى من المستهلكين من مصادر مختلفة، تتعلق بسلوك شركات الطيران العاملة داخل منطقة الكوميسا. وكان شاغل اللجنة يتعلق بشكل رئيسي بعدم اهتمام شركات الطيران بالعواقب التي يعاني منها الركاب بسبب سلوكهم. وكانت المخاوف على سبيل المثال لا الحصر تتمثل في إعادة جدولة الرحلات المتكررة، والتأخيرات الطويلة المرتبطة بها وإلغاء الرحلات وكذلك صعوبة توصيل الرحلات، مما يترك العديد من المستهلكين عالقين ومتضررين؛ وتزايد حوادث تأخر أو تلف أو فقدان الأمتعة؛ وفشل شركات الطيران في تقديم الدعم اللازم للركاب المتضررين، وعدم تعويض الركاب عن التأخير أو الإلغاء، وعدم توفير الإقامة أو الوجبات في حالة التأخير الطويل أو عدم وجود إرشادات من شركة الطيران للمساعدة أو متابعة شكاوى الركاب.

لذلك أجرت اللجنة مسحًا في السوق كان يهدف إلى تحديد مدى انتشار القضايا التي تؤثر على المستهلكين في هذا القطاع. وكانت الأهداف الرئيسية للمسح هي تحديد المخاوف الفعلية للمستهلكين في قطاع الطيران؛ وتحديد مدى انتشار مخاوف المستهلكين في السوق المشتركة؛ وتحديد ممارسات شركات الطيران التي تنتهك حقوق المستهلكين في السوق المشترك؛ وبناءً على التقرير، التواصل مع شركات الطيران والسلطات الأخرى لمعالجة المخاوف المحددة في التقرير. ويوضح الشكل أدناه طبيعة شكاوى المستهلكين.

الشكل 10: توزيع شكاوى المستهلكين في سوق الطيران

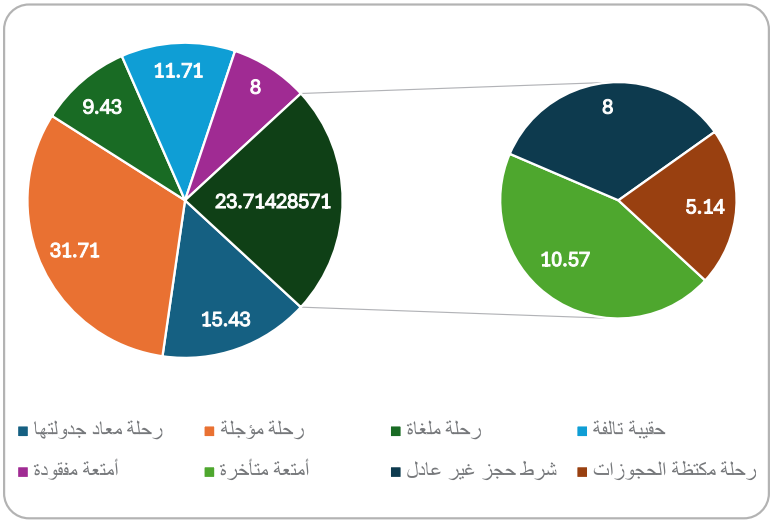

كما هو موضح في الشكل 10 أعلاه، كشف المسح أن هناك مخاوف واسعة النطاق للمستهلكين تشير إلى احتمال وجود انتهاكات لحقوق المستهلك. من بين ثلاثمائة وخمسين (350) شكوى، كان القلق الأكثر شيوعًا الذي يعاني منه المستهلكون هو تأخير الرحلات بنسبة 31،71 بالمائة يليه إعادة جدولة الرحلات بنسبة 15،34 بالمائة، والأمتعة التالفة بنسبة 11،71 بالمائة، وتأخر الأمتعة بنسبة 10،57 بالمائة، وإلغاء الرحلات بنسبة 9،43 بالمائة، وفقدان الأمتعة وظروف الحجز غير العادلة بنسبة ٨ بالمائة لكل منهما بينما كانت الرحلات الزائدة الحجز بنسبة 5،14 بالمائة. وفيما يتعلق بالمستهلكين الذين عانوا من إلغاء أو تأخير الرحلة، لوحظ أن 71،63 بالمائة من المستهلكين لم يتلقوا تعويضًا من شركات الطيران بينما تلقى الباقون تعويضًا. وتستخدم اللجنة نتائج المسح لاتخاذ مزيد من الإجراءات في السوق ضمن حدود اللوائح. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة توصيات سياسية إلى مجلس وزراء الكوميسا في عام 2025 أو 2016. وسيتم بعد ذلك مشاركة التوصيات مع جميع الدول الأعضاء لتوجيه معالجة مثل هذه الحالات.

تعزيز الإنفاذ

يتمثل هدف اللجنة بموجب هذه المسألة الاستراتيجية في بناء قدراتها وقدرات سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء لإنفاذ لوائح المنافسة وحماية المستهلك الإقليمية والوطنية بشكل فعال. وتعزز اللجنة الإنفاذ من خلال المراجعة الشاملة لإطارها القانوني للمنافسة وحماية المستهلك، والمراجعات الشاملة للتشريعات الوطنية للمنافسة وحماية المستهلك وتشجيع الامتثال لقراراتها من قبل الدول الأعضاء.

المراجعة الشاملة للوائح والقواعد

إن اللجنة حاليًا بصدد إلغاء اللوائح والقواعد التي تم إصدارها في عام ٢٠٠٤ والغرض من الإلغاء هو معالجة بعض التحديات العملية التي واجهتها أثناء إنفاذ وتنفيذ اللوائح. كما ستغطي اللوائح المعدلة أحكامًا تعالج القضايا الجديدة والناشئة في قوانين المنافسة وحماية المستهلك مثل الأسواق الرقمية والمخاوف المتعلقة بتغير المناخ/البيئة. كما سيتضمن القانون الجديد نطاقًا موسعًا لحقوق المستهلك القابلة للتقاضي. ومن المتوقع أن يتم النظر في اللوائح والقواعد المعدلة من قبل لجنة الشؤون القانونية للكوميسا وبعد ذلك اجتماعات وزراء العدل والنواب العموم، واللجنة الحكومية الدولية وفي النهاية سنها في قانون من قبل المجلس الوزاري في عام 2025.

مراجعة قواعد الموظفين

أجرت اللجنة تعديلات على قواعد الموظفين. وقواعد الموظفين المراجعة سارية الآن حيث تمت الموافقة عليها من قبل المجلس الوزاري في عام 2024. وتتضمن قواعد الموظفين المراجعة أحكامًا تقدمية في معالجة شؤون الموظفين في اللجنة والتي ستؤدي إلى إنفاذ فعال للوائح. فعلى سبيل المثال، تتضمن قواعد الموظفين المراجعة أحكامًا شاملة بشأن التوظيف تسهل توظيف موظفين مؤهلين تأهيلاً عاليًا.

تعزيز الامتثال لقرارات اللجنة

لتعزيز الامتثال لقراراتها، كانت اللجنة متعمدة في تعزيز جهودها نحو تقديم المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات للدول الأعضاء المختارة وإبرام اتفاقيات تعاون في مجال الإنفاذ مع سلطات المنافسة الوطنية والسلطات المختصة في الدول الأعضاء. وكان الهدف من هذه التدخلات هو مواءمة قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك الوطنية مع القوانين الإقليمية ودعم إنشاء و/أو تفعيل سلطات حماية المستهلك والمنافسة الوطنية. وفي هذا الصدد، تواصلت اللجنة مع الدول الأعضاء التالية:

موريشيوس

أتمت اللجنة ووزارة التجارة وحماية المستهلك في موريشيوس التفاوض على مذكرة تفاهم سيتم توقيعها في الربع الأول من عام 2025. وتسعى مذكرة التفاهم إلى تسهيل تبادل المعلومات، وبرامج التوعية والدعوة المشتركة، وبناء القدرات والتعاون في التحقيق في قضايا المستهلكين. ويتم تنفيذ مذكرات التفاهم من خلال خطط عمل تنفيذية متفق عليها بين سلطات حماية المستهلك الوطنية المتأثرة واللجنة.

بوروندي

حضرت اللجنة افتراضيًا وقدمت عرضًا في ورشة عمل وطنية نظمتها هيئة المنافسة المستقلة حديثًا في يونيو 2024. وناقشت ورشة العمل الوضع الحالي لتنفيذ الإطار القانوني وتنظيم المنافسة في بوروندي. وركز عرض اللجنة على الإعداد المؤسسي والتعزيز.

جزر القمر

قدمت اللجنة الدعم المالي والفني للجنة الوطنية للمنافسة (CNC) في عقد أسبوع توعية وطني بالمنافسة في ثلاث جزر في جزر القمر وهي موروني وموهيلي وأنجوان من ٦-١٠ مايو ٢٠٢٤. وكان الهدف هو زيادة الوعي بوجود قانون المنافسة الوطني لجزر القمر والتفاعلات بين قوانين المنافسة الوطنية والقوانين الإقليمية التي تنفذها اللجنة. وحضر ورش العمل التوعوية أكثر من ٢٠٠ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمع الأعمال والهيئات التنظيمية القطاعية. كما قامت اللجنة بطباعة وتوزيع ٤٥٠ نسخة من قانون المنافسة الوطني لجزر القمر بين مختلف أصحاب المصلحة.

تعزيز الامتثال لقرارات اللجنة

لتعزيز الامتثال لقراراتها، كانت اللجنة متعمدة في تعزيز جهودها نحو تقديم المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات للدول الأعضاء المختارة وإبرام اتفاقيات تعاون في مجال الإنفاذ مع سلطات المنافسة الوطنية والسلطات المختصة في الدول الأعضاء. وكان الهدف من هذه التدخلات هو مواءمة قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك الوطنية مع القوانين الإقليمية ودعم إنشاء و/أو تفعيل سلطات حماية المستهلك والمنافسة الوطنية. وفي هذا الصدد، تواصلت اللجنة مع الدول الأعضاء التالية:

موريشيوس

أتمت اللجنة ووزارة التجارة وحماية المستهلك في موريشيوس التفاوض على مذكرة تفاهم سيتم توقيعها في الربع الأول من عام 2025. وتسعى مذكرة التفاهم إلى تسهيل تبادل المعلومات، وبرامج التوعية والدعوة المشتركة، وبناء القدرات والتعاون في التحقيق في قضايا المستهلكين. ويتم تنفيذ مذكرات التفاهم من خلال خطط عمل تنفيذية متفق عليها بين سلطات حماية المستهلك الوطنية المتأثرة واللجنة.

بوروندي

حضرت اللجنة افتراضيًا وقدمت عرضًا في ورشة عمل وطنية نظمتها هيئة المنافسة المستقلة حديثًا في يونيو 2024. وناقشت ورشة العمل الوضع الحالي لتنفيذ الإطار القانوني وتنظيم المنافسة في بوروندي. وركز عرض اللجنة على الإعداد المؤسسي والتعزيز.

جزر القمر

قدمت اللجنة الدعم المالي والفني للجنة الوطنية للمنافسة (CNC) في عقد أسبوع توعية وطني بالمنافسة في ثلاث جزر في جزر القمر وهي موروني وموهيلي وأنجوان من ٦-١٠ مايو ٢٠٢٤. وكان الهدف هو زيادة الوعي بوجود قانون المنافسة الوطني لجزر القمر والتفاعلات بين قوانين المنافسة الوطنية والقوانين الإقليمية التي تنفذها اللجنة. وحضر ورش العمل التوعوية أكثر من ٢٠٠ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجتمع الأعمال والهيئات التنظيمية القطاعية. كما قامت اللجنة بطباعة وتوزيع ٤٥٠ نسخة من قانون المنافسة الوطني لجزر القمر بين مختلف أصحاب المصلحة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قُدم الدعم اللجنة الوطنية للمنافسة (CONAC) من قبل لجنة الكوميسا من خلال إلحاق ثلاثة من موظفيها بلجنة المنافسة في موريشيوس لمدة شهر واحد. وكان هذا جزءًا من عملية بناء القدرات بين سلطات المنافسة الوطنية في إنفاذ قوانين المنافسة.

جيبوتي

مدير الخدمات القانونية والامتثال في اللجنة يسلم مشروع سياسة المنافسة وقوانين المنافسة وحماية المستهلك إلى الوزير في جيبوتي في نوفمبر2024

تساعد اللجنة جيبوتي في مراجعة وتطوير سياسة وقوانين المنافسة وحماية المستهلك منذ عام 2022. وفي أكتوبر 2024، قدم الاستشاري المكلف بالعمل في المشروع المسودات النهائية لسياسة المنافسة الوطنية في جيبوتي وقوانين المنافسة وحماية المستهلك في أكتوبر 2024. وقدمت اللجنة مشروع السياسة والقانون إلى وزارة التجارة والسياحة في ٥ نوفمبر 2024. ومن المتوقع أن تنفذ جيبوتي السياسة وتسن القانون في الوقت المناسب.

مصر

دعمت اللجنة جهاز حماية المنافسة المصري (ECA) في إجراء مراجعة الأقران لقانون المنافسة المصري. وكان الهدف من مراجعة الأقران هو تحديد مجالات التحسين في الإطار القانوني الساري في مصر والمساهمة في سياسة منافسة أفضل وتنفيذها، وزيادة كفاءة وفعالية المؤسسة وزيادة حماية المصلحة الاقتصادية العامة لمصر.

إسواتيني

تعاقدت اللجنة مع استشاري لدعم لجنة المنافسة في إسواتيني في الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك. وقدم الاستشاري بناء القدرات لمكتب الرئيس التنفيذي، وطور أدلة تشغيل معيارية للمؤسسة وسيقوم بمراجعة قوانين المنافسة وحماية المستهلك لتقديم توصيات لمجالات التعديل.

إثيوبيا

أجرت اللجنة ورشة عمل للتحقق من صحة أصحاب المصلحة لتعديلات قوانين المنافسة وحماية المستهلك، والخطة الاستراتيجية التي تم تطويرها كجزء من المساعدة الفنية التي قدمتها لوزارة التجارة والتكامل الإقليمي الإثيوبية. وأُجريت مهمة ورشة عمل التحقق من صحة أصحاب المصلحة في إثيوبيا من ٢٩ فبراير إلى ١ مارس ٢٠٢٤. وتم تقديم تعديلات على قانون المنافسة الوطني والخطة الاستراتيجية الخمسية إلى وزارة التجارة والتكامل الإقليمي وتم الانتهاء من المشروع.

كينيا

الرئيس التنفيذي للجنة (إلى اليسار) يشارك في إحدى جلسات الشبكة الدولية للمنافسة (ICN) التي استضافتها كينيا بشكل مشترك.

قدمت اللجنة الدعم للجنة المنافسة في كينيا (CAK) في استضافة ورشة عمل الدعوة للشبكة الدولية للمنافسة (ICN) في فبراير. كما شاركت اللجنة في التحدث في بعض الجلسات بما في ذلك «تقييم فعالية مبادرات الدعوة»؛ و»بناء التكتلات الاقتصادية: تعزيز التكامل الإقليمي عبر الدعوة للمنافسة»؛ و»الدعوة في تعزيز المنافسة في أسواق الزراعة والغذاء».

ليبيا

ممثلو اللجنة مع ممثل من مجلس المنافسة ومنع الاحتكار في ليبيا

عقدت اللجنة ورشة عمل لبناء القدرات لمجلس المنافسة ومنع الاحتكار في ليبيا (‹المجلس›). وكانت أهداف ورشة العمل هي رفع الوعي لدى موظفي المجلس حول تطبيق سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك الإقليمية؛ وتعزيز تعاون اللجنة مع سلطة المنافسة الوطنية في إنفاذ سياسة وقانون المنافسة وحماية المستهلك الإقليمي داخل السوق المشتركة، من خلال مواءمة سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك الليبية مع لوائح المنافسة في الكوميسا. كما هدفت ورشة العمل إلى دعم جهود ليبيا في تنفيذ قرارات مجلس الكوميسا واللجنة لنجاح أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا.

ملاوي

قدمت اللجنة الدعم للجنة المنافسة والتجارة العادلة لتسهيل تدريب أعضاء الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة على إنفاذ مشروع قانون ولوائح المنافسة والتجارة العادلة المسنونة حديثًا في ديسمبر ٢٠٢٤. وكان الهدف من الدعم هو تزويد أعضاء الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة بأفضل الممارسات في مراجعة وتقييم وإنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك.

رواندا

نجحت اللجنة في تسهيل تقديم المساعدة المالية والفنية لهيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا من أمانة الكومنولث. وتم تقديم الدعم لتطوير خمسة مبادئ توجيهية حول قوة المشتري، والتحقيقات في سلوك الكارتلات، واعتبارات المصلحة العامة، وإدارة الشكاوى، والبحث والضبط. وانتهى الاستشاري من تطوير المبادئ التوجيهية، وعقدت ورشة عمل للتحقق من صحة أصحاب المصلحة في ١٠ إلى ١١ سبتمبر ٢٠٢٤. وتم الانتهاء من المشروع منذ ذلك الحين.

تونس

دعمت اللجنة مجلس المنافسة التونسي في استضافة المنتدى العربي الخامس للمنافسة من خلال رعاية حضور ممثلين من سلطات المنافسة من جزر القمر ومصر وليبيا والسودان والصومال وجيبوتي. وتم تنظيم ورشة العمل بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .

كما أجرت اللجنة مناقشات جانبية حول توقيع مذكرة التفاهم مع مجلس المنافسة التونسي ووزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية على هامش المنتدى العربي الخامس للمنافسة في تونس. ومن المتوقع توقيع مذكرة التفاهم في عام 2025.

ألقى الرئيس التنفيذي للجنة كلمة خلال منتدى المنافسة

زامبيا

الملحقون باللجنة، من اليسار إلى اليمين، السيدة/ تابيتا شولا (ملحقة بقسم (CCPC) مسؤولو لجنة المنافسة وحماية المستهلك الخدمات القانونية والامتثال)، السيدة/ كلارا ب. كالانانجوا (ملحقة بقسم المنافسة، عمليات الاندماج)، السيدة/ شيسانغا شاندا)(ملحقة بقسم المنافسة، الإنفاذ

ساعدت اللجنة لجنة المنافسة وحماية المستهلك(CCPC) من خلال إلحاق ثلاثة من موظفيها باللجنة في ملاوي لمدة أربعة أشهر ونصف. وكان الهدف من الانتداب هو تعزيز فهم لجنة المنافسة وحماية المستهلك للإنفاذ الإقليمي لقوانين المنافسة وحماية المستهلك. وفي هذا

زيمبابوي زيمبابوي

قدمت اللجنة مساعدة فنية للجنة المنافسة والتعريفة (CTC) في استضافة تدريب القضاة في زيمبابوي في يوليو ٢٠٢٤ بشكل مشترك. وتم تدريب القضاة من مختلف المحاكم بما في ذلك المحاكم العليا والدستورية والعليا على إنفاذ قانون المنافسة.

تعزيز الامتثال لقرارات اللجنة

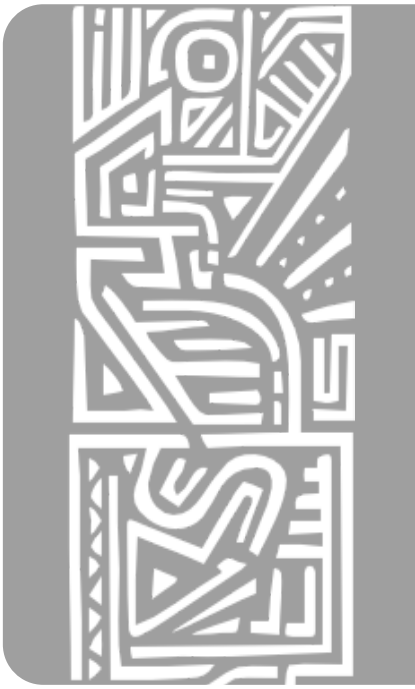

أمانة الكومنولث:

سهلت اللجنة تقديم المساعدة الفنية لهيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا (RICA) بمساعدة من أمانة الكومنولث. وقامت أمانة الكومنولث بتمويل تعيين استشاري لتطوير خمسة مبادئ توجيهية للهيئة والتي تم الانتهاء منها منذ ذلك الحين، وجرت استشارة أصحاب المصلحة وتقديمها إلى الهيئة.

معهد فيديليس للقيادة

قدمت اللجنة مساعدة فنية للجنة المنافسة والتعريفة (CTC) في استضافة تدريب القضاة في زيمبابوي في يوليو ٢٠٢٤ بشكل مشترك. وتم تدريب القضاة من مختلف المحاكم بما في ذلك المحاكم العليا والدستورية والعليا على إنفاذ قانون المنافسة.

المشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين

أمانة الكومنولث:

سهلت اللجنة تقديم المساعدة الفنية لهيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا (RICA) بمساعدة من أمانة الكومنولث. وقامت أمانة الكومنولث بتمويل تعيين استشاري لتطوير خمسة مبادئ توجيهية للهيئة والتي تم الانتهاء منها منذ ذلك الحين، وجرت استشارة أصحاب المصلحة وتقديمها إلى الهيئة.

معهد فيديليس للقيادة

في مارس 2024، وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع معهد فيديليس للقيادة FLI وهو مؤسسة تدريبية مقرها أوغندا تقدم مجموعة شاملة من برامج التدريب والموارد التي تهدف إلى رعاية القادة في الشخصية والمهارات والقيادة الرؤيوية. وتهدف مذكرة التفاهم إلى إنشاء إطار للتعاون بين اللجنة و والمعهد في إجراء برامج تدريبية في المنافسة وحماية المستهلك، وتبادل الخبرات، وتعزيز المعرفة في المنافسة وحماية المستهلك. وبعد توقيع مذكرة التفاهم، تعاونت اللجنة و المعهد في مايو ونوفمبر في تقديم التدريب والتوعية حول قوانين المنافسة وحماية المستهلك لمختلف أصحاب المصلحة في أوغندا وشرق أفريقيا على التوالي. الرئيس التنفيذي للجنة هو الراعي الحالي لمعهد فيديليس.

مركز شامبا للغذاء والمناخ

في فبراير ٢٠٢٤، وقعت اللجنة اتفاقية إطار تعاون مع مركز شامبا للغذاء والمناخ

(مركز شامبا). ومركز شامبا هو منظمة غير حكومية مكرسة للقضاء على الجوع من خلال تعطيل أنظمة الغذاء العالمية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الأغذية الزراعية. ويسعى مركز شامبا إلى تعزيز الأسواق العادلة والفعالة ودعم الحكومات لتحسين إنفاذ وإصلاح قانون وسياسة المنافسة لجعل الأسواق الزراعية والغذائية أكثر مرونة وأقل تركيزًا وأكثر تنوعًا. والغرض من مذكرة التفاهم هو التعاون المشترك في قضايا المنافسة وحماية المستهلك من بين أمور أخرى بشكل رئيسي في الأسواق الزراعية والغذائية. وبعد توقيع مذكرة التفاهم، عملت اللجنة مع مركز شامبا في إجراء تحليل ما بعد الاندماج لبعض عمليات الاندماج في سوق الزراعة.

مركز شامبا للغذاء والمناخ

في فبراير ٢٠٢٤، وقعت اللجنة اتفاقية إطار تعاون مع مركز شامبا للغذاء والمناخ (مركز شامبا). ومركز شامبا هو منظمة غير حكومية مكرسة للقضاء على الجوع من خلال تعطيل أنظمة الغذاء العالمية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الأغذية الزراعية. ويسعى مركز شامبا إلى تعزيز الأسواق العادلة والفعالة ودعم الحكومات لتحسين إنفاذ وإصلاح قانون وسياسة المنافسة لجعل الأسواق الزراعية والغذائية أكثر مرونة وأقل تركيزًا وأكثر تنوعًا. والغرض من مذكرة التفاهم هو التعاون المشترك في قضايا المنافسة وحماية المستهلك من بين أمور أخرى بشكل رئيسي في الأسواق الزراعية والغذائية. وبعد توقيع مذكرة التفاهم، عملت اللجنة مع مركز شامبا في إجراء تحليل ما بعد الاندماج لبعض عمليات الاندماج في سوق الزراعة.

لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية

عملت اللجنة عن كثب مع لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية (USFTC) في عقد ورشة عمل لمعالجي القضايا لعام ٢٠٢٤ في يونيو والتي حضرها أكثر من ٧٠ من معالجي القضايا من مختلف الدول الأعضاء في الكوميسا وأعضاء منتدى المنافسة الأفريقي. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية مولت جزءًا من ورشة العمل هذه.

هيئة المنافسة لجماعة شرق أفريقيا

عقدت اللجنة اجتماعًا مع هيئة المنافسة لجماعة شرق أفريقيا (EACCA) في أكتوبر ٢٠٢٤ لاختتام مفاوضات مذكرة التفاهم وتطوير خطة تنفيذ مذكرة التفاهم. وقد أتمت المؤسستان المفاوضات، ومن المتوقع أن يتم توقيع مذكرة التفاهم في عام ٢٠٢٥.

المسؤولون من اللجنة و هيئة المنافسة لجماعة شرق أفريقيا خلال التفاوض على مذكرة التفاهم وخطة تنفيذ مذكرة التفاهم

بناء القدرات معالجو القضايا الإقليميون

أمانة الكومنولث:

بموجب القضية الاستراتيجية «تعزيز الإنفاذ»، تعقد اللجنة برنامجًا إقليميًا سنويًا لمعالجي القضايا من وكالات المنافسة والمستهلك الوطنية لتعزيز وتقوية قدراتهم على إنفاذ اللوائح وقوانين المنافسة الوطنية الخاصة بهم. ويعد البرنامج أمرًا حاسمًا لضمان أن اللجنة والسلطات الوطنية المختصة لديها المهارات والأدوات الكافية لمنع واكتشاف وحظر السلوك المناهض للمنافسة على المستويين الوطني والإقليمي، مما يساهم في الأمر الإلزامي للتكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة تدريبات لمعالجي قضايا المنافسة وحماية المستهلك في الفترة قيد المراجعة.

وبالشراكة مع لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية (USFTC)، عقدت اللجنة ورش عمل لمعالجي القضايا في يونيو ٢٠٢٤ في كيغالي، رواندا. وحضر التدريب أكثر من ٧٠ من معالجي القضايا من تسعة عشر (١٩) من الدول الأعضاء الإحدى والعشرين (٢١) وهي بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جزر القمر، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، إسواتيني، كينيا، ليبيا، ملاوي، مدغشقر، موريشيوس، رواندا، سيشيل، السودان، تونس، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي وأعضاء منتدى المنافسة الأفريقي مثل ناميبيا وموزمبيق والرأس الأخضر. وتؤكد مشاركة الدول غير الأعضاء في الكوميسا على العمل المهم الذي تقوم به اللجنة في ضمان الأسواق التنافسية ليس فقط في الكوميسا ولكن خارجها أيضًا. ونحن ندرك أن الأسواق المناهضة للمنافسة في أماكن أخرى، سيكون لها آثار في أسواقنا في الكوميسا بسبب الترابط بين الأسواق في أفريقيا وعالميًا. وتألفت الأيام الثلاثة الأولى من ورشة العمل من ورش عمل متوازية للمنافسة وحماية المستهلك بينما تم تخصيص اليومين الأخيرين للتدريب الذي يسرته لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية على المنصات الرقمية.

الميسرون والمشاركون في ورشة عمل التلاعب بالعطاءات

المناصرة والتعاون الاستراتيجي

تهدف القضية الاستراتيجية المتعلقة بالمناصرة والتعاون الاستراتيجي إلى إنشاء ثقافة المنافسة في السوق المشتركة من خلال تعزيز رؤية لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وزيادة الوعي العام بفوائد المنافسة وإنفاذ قانون المنافسة داخل السوق المشتركة. ويعتمد نهج لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا على إشراك مختلف أصحاب المصلحة داخل السوق المشتركة بما في ذلك هيئات المنافسة الوطنية، ومجتمع الأعمال، ومجموعات المستهلكين، ومراسلي الأعمال، والقضاة، والمجتمع القانوني وأصحاب المصلحة الآخرين. كما تتعامل لجنة المنافسة في الكوميسا مع أصحاب المصلحة خارج السوق المشتركة مثل المنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا المنافسة والمستهلك. وفي عام ٢٠٢٤، نفذت لجنة المنافسة في الكوميسا الأنشطة التالية في إطار هذه القضية الاستراتيجية:

ورشة عمل حول التلاعب بالعطاءات

عقدت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بالتعاون مع وزارة العدل الأمريكية ورشة عمل حول التلاعب بالعطاءات في فبراير ٢٠٢٤ في إسواتيني. كان الهدف من ورشة العمل هو زيادة الوعي حول منع التلاعب بالعطاءات في مرحلة التخطيط والتصميم للمناقصات، واكتشاف والإبلاغ عن حالات التلاعب بالعطاءات المشتبه بها والتحقيق في حالات التلاعب بالعطاءات في المشتريات العامة. ضمت ورشة

الميسرون والمشاركون في ورشة عمل التلاعب بالعطاءات

العمل مشاركين من ١٣ دولة عضو، ووكالة تنظيم المشتريات العامة في إسواتيني، ومؤسسات الكوميسا، ووزارة التجارة والصناعة في إسواتيني.

أنشطة اليوم العالمي لحقوق المستهلك

انضمت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا إلى بقية العالم في إحياء اليوم العالمي لحقوق المستهلك من خلال القيام بأنشطة متنوعة. نشرت اللجنة فيلمًا وثائقيًا يتماشى مع موضوع «الذكاء الاصطناعي العادل والمسؤول للمستهلكين» تم بثه على وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية؛ وأقامت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي وورشة عمل افتراضية تضم مختلف الجهات الفاعلة من الدول الأعضاء. وقد جمعت ورشة العمل الافتراضية أكثر من ٤٠ مسؤولاً من السلطات المختصة التي تنفذ قوانين حماية المستهلك في جميع أنحاء السوق المشتركة بالإضافة إلى هيئات المستهلكين.

مجموعة العمل البحثية

أنشأت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مجموعة العمل البحثية في عام ٢٠٢٢. الغرض الرئيسي من مجموعة العمل هو تعزيز التعاون والتنسيق في مجال البحث وتحقيقات السوق في السوق المشتركة. وفي مايو ٢٠٢٤، عُقد اجتماع لرؤساء المنافسة وحماية المستهلك والسلطات المختصة وباحثيهم لمناقشة الأبحاث التي أجرتها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وكذلك الدول الأعضاء. كما وفر الاجتماع بناء القدرات للباحثين وتبادل الخبرات في البحث والمناصرة وإجراء تحقيقات السوق. كما ناقش الاجتماع المسائل المتعلقة ببروتوكول سياسة المنافسة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكنت إحدى نتائج مجموعة عمل البحث أن الدول الأعضاء وافقت على تطوير موقف مشترك بشأن مفاوضات لوائح المنافسة بموجب بروتوكول المنافسة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد تبنت الدول الأعضاء في الكوميسا هذا الموقف.

لجنة حماية المستهلك في الكوميسا

تتكون لجنة حماية المستهلك في الكوميسا، التي بدأت عملها في عام 2021، من وكالات المستهلكين من جميع الدول الأعضاء وبعض جمعيات المستهلكين. ويتمثل التركيز الرئيسي والنتائج المتوقعة من اللجنة في تبادل المعلومات والخبرات حول قضايا المستهلك الموضوعية بما في ذلك تلك المتعلقة بمعايير سلامة المنتجات والمعلومات في السوق المشتركة. وفي الفترة قيد المراجعة، عقدت لجنة حماية المستهلك في الكوميسا اجتماعات افتراضية لمجموعات العمل المعنية بمناهج التعليم وقانون حماية المستهلك النموذجي في نوفمبر 2024. تعمل مجموعة العمل المعنية بمناهج التعليم على تطوير وحدات تدريبية حول حماية المستهلك لاستخدامها من قبل الدول الأعضاء لتدريب وتعزيز مستوى الوعي بحماية المستهلك بين المستهلكين، ومجتمع الأعمال، والوكالات الحكومية، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في السوق المشتركة. قامت مجموعة العمل المعنية بقانون المستهلك النموذجي بتطوير مسودة قانون نموذجي ستعمل كقالب أو مجموعة من أفضل الممارسات التي يمكن استخدامها لتوجيه الدول الأعضاء في صياغة وتعديل وتنفيذ قوانين وسياسات حماية المستهلك الوطنية. وخلال الاجتماعات الافتراضية، ناقش أعضاء مجموعة العمل وقدموا مدخلاتهم في مسودات الوثائق قبل تقديمها إلى لجنة حماية المستهلك في الكوميسا للاعتماد. ومن المتوقع أن يتم اعتماد كل من مسودة المناهج التعليمية وقانون المستهلك النموذجي من قبل لجنة حماية المستهلك في الكوميسا في موريشيوس في عام 2025.

المؤتمر الصحفي

عقدت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا موجزها الصحفي الثاني في أغسطس 2024. تهدف المؤتمرات الصحفية إلى إبلاغ الدول الأعضاء ومختلف أصحاب المصلحة بالقرارات الرئيسية للإنفاذ وإنجازات لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا التي تمت خلال العام. كما أنها أداة إنفاذ ناعمة من خلال المناصرة والتوعية بمتطلبات قانون المنافسة وحماية المستهلك في الكوميسا. يحضر المؤتمرات الصحفية صحفيون وأصحاب مصلحة آخرون من داخل وخارج منطقة الكوميسا.

ورشة عمل مراسلي الأعمال

في الوسط يقف الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وعلى يمينه الرئيس التنفيذي السابق خلال حفل توزيع الجوائز للصحفيين الفائزين

أجرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ورشة العمل التوعوية السنوية الإقليمية الثامنة للصحفيين الاقتصاديين الذين هم أيضًا أعضاء في منتدى مراسلي الأعمال في الكوميسا (COMBREF) في ليفينغستون، زامبيا في أغسطس 2024.

حيث استقطبت ورشة العمل التوعوية أكثر من ٢٥ مشاركًا من وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية. وخلال ورشة العمل التوعوية، كرمت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا الفائزين بمسابقة الكتابة الصحفية الأولى للجنة حول قضايا المنافسة وحماية المستهلك وأطلقت مسابقة الكتابة الثانية للصحفيين. وتُسمى الجائزة «جائزة جورج ليبيميلي للتميز»، على اسم الرئيس التنفيذي الأول للجنة المنافسة في الكوميسا حيث كان رائد ومؤسس منتدى مراسلي الأعمال في الكوميسا الذي يواصل تقديم الدعم له.

المؤتمر الدبلوماسي

عقدت لجنة تنظيم المنافسة في الكوميسا مؤتمرها الدبلوماسي الرابع حول المنافسة والتجارة في أغسطس 2024 في ليفينغستون، زامبيا تحت شعار «إنفاذ قانون المنافسة لمعالجة تضخم أسعار الغذاء، والأمن الغذائي والقضاء على الفقر». وحضر الاجتماع سفراء هم ممثلون دائمون للكوميسا من 13 دولة عضو في الكوميسا. كما حضر الاجتماع الأمين العام والأمين العام المساعد للكوميسا. وناقش المؤتمر قضايا موضوعية مختلفة بما في ذلك الحاجة إلى أن تنفذ الحكومات سياسات لا تعيق المنافسة وحسن سير الأسواق حيث يمكن أن تعيق هذه السياسات التنمية الاقتصادية. وأكدت اللجنة على الدور الذي يمكن أن يلعبه السفراء في دعم إنفاذ قانون المنافسة وأجندة التكامل الإقليمي في المنطقة حيث يقدمون تقارير إلى عواصمهم. لاحظ السفراء دورهم في دعم إنفاذ قانون المنافسة على المستويين الوطني والإقليمي وكذلك المبادرات المختلفة المتخذة في هذا الصدد. كما استغلت اللجنة هذه الفرصة لنشر نتائج البحث المتعلقة بأسواق الغذاء والزراعة للسفراء. وحدد البحث عدة شواغل في هذا القطاع. كانت بعض الشواغل نتيجة لسلوك الشركات ولكن بعضها كان نتيجة لسياسات حكومية حسنة النية ولكنها أدت إلى نتائج غير مقصودة. وتتوقع لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أن يساعد السفراء في نقل هذه المعلومات إلى عواصمهم للنظر فيها ودفع التغيير في السياسات بشكل محتمل.

الدبلوماسيون الذين شاركوا في المؤتمر الدبلوماسي الرابع للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، حيث تجلس في الوسط سعادة السيدة تشيليشي مبوندو كابوييوي، وعلى يمينها السيدة ليليان بواليا، الأمين الدائم، وزارة التجارة والصناعة وعلى يسارها سعادة السفير الدكتور محمد كداح، الأمين العام المساعد للبرامج

تدريب القضاة الإقليميون في الكوميسا

عقدت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ورشة عملها التدريبية الثالثة للقضاة الإقليميين في أكتوبر ٢٠٢٤ في موريشيوس. وتمثل الغرض من الاجتماع في زيادة الوعي حول إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك بين القضاة في المنطقة. وحضر ورشة العمل قضاة من ١٥ دولة عضو وحضر رؤساء القضاة من جزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضًا الاجتماع بينما حضر نواب رؤساء القضاة من كينيا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي الاجتماع مع قضاة كبار آخرين من الدول الأعضاء. ولاحظ القضاة أهمية قانون المنافسة في التنمية الاقتصادية ودور مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك القضاء. وكان هناك التزام من القضاة بأن يكونوا من أصحاب المصلحة المهمين في المساهمة في أجندة التكامل الإقليمي من خلال استخدام أداة قانون المنافسة والمستهلك.

السيد/ مانيش غوبين، المدعي العام ووزير الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية، موريشيوس (في الوسط)، رؤساء القضاة، ونائب رئيس القضاة وكبار القضاة الآخرين الذين يحضرون ورشة عمل القضاة الإقليمية

تدريب المحامين

تولت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تدريب المحامين في موريشيوس. حيث عُقد التدريب بالتعاون مع لجنة المنافسة (موريشيوس) تحت شعار «تعزيز فهم ممارسي القانون لقانون المنافسة». وكان الهدف من الاجتماع هو زيادة الوعي بين ممارسي القانون حول إنفاذ قانون المنافسة، والترتيبات المؤسسية على المستويين الوطني والإقليمي وكذلك كيفية تفاعل المؤسسات المختلفة. كما ناقش الاجتماع القضايا الناشئة في إنفاذ قانون المنافسة ولاحظ الحاجة إلى التدريب المستمر والتفاعل بين المحامين والمنفذين.

محاضرات في جامعات منطقة الكوميسا

طلاب في جامعة موريشيوس يحضرون المحاضرة التي يسرتها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ولجنة المنافسة في (موريشيوس) بالشراكة مع كلية الاقتصاد بالجامعة

أجرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا محاضرات عامة في ثلاث جامعات؛ وهي جامعة موريشيوس، وجامعة زامبيا وجامعة زيمبابوي وتمثل الهدف من المحاضرات العامة في زيادة الوعي حول قضايا المنافسة والمستهلك بين الطلاب حتى يتمكنوا من اعتبارها مجالًا للتخصص. وستواصل اللجنة إجراء محاضرات عامة في الجامعات في السوق المشتركة.

اليوم العالمي للمنافسة

انضمت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا إلى بقية العالم في إحياء اليوم العالمي للمنافسة الذي يقام في ٥ ديسمبر من كل عام. حيث تم إحياء اليوم العالمي للمنافسة ٢٠٢٤ تحت شعار «سياسة المنافسة وعدم المساواة». واحتفلت اللجنة بهذا اليوم بالتعاون مع وحدة المستهلك وجمعية الثقة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

تبرعت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بعناصر مختلفة لدار الأيتام زوي في ملاوي. وجاء ذلك كجزء من برنامج

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية المستمر للجنة حيث يتم التبرع بعناصر مختلفة لمنظمات مختلفة. إذ تدرك لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أن العمل عن كثب مع المجتمع الذي تعمل فيه أمر مهم في لفت انتباه تلك المجتمعات إلى العمل الذي تضطلع به اللجنة. فمثل هذه المبادرات اللجنة من الناس. وهذه التفاعلات لا غنى عنها ليس فقط لرفاهية اللجنة ولكن أيضًا لتلك المجتمعات.

التعاون الدولي والتواصل والشبكات

في عام ٢٠٢٤، نفذت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وشاركت في العديد من الأنشطة الدولية والإقليمية لأغراض التعاون الدولي والتواصل والشبكات. وشملت هذه الأنشطة ما يلي:

حوار رؤساء هيئات المنافسة الأفريقية

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في حوار رؤساء هيئات المنافسة الأفريقية الذي عقد في مارس 2024 في موريشيوس. حيث ناقش الاجتماع قضايا موضوعية في إنفاذ المنافسة. وتضمنت القضايا الرئيسية التي طرحت للمناقشة خلال الاجتماع إنفاذ المنافسة في أسواق الزراعة والغذاء وكذلك الأسواق الرقمية.

المؤتمر الثاني عشر لقانون المنافسة الأفريقي لشركة بومان

حضرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا المؤتمر الثاني عشر الأفريقي لقانون المنافسة لشركة بومان، الذي عقد في نيروبي في فبراير ٢٠٢٤. وهدف الاجتماع إلى مناقشة قضايا موضوعية في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في جميع أنحاء العالم. وشاركت اللجنة من خلال متحدثيها في الاجتماع.

اجتماع جزر المحيط الهادئ للمنافسة والمستهلكين والجهات التنظيمية الاقتصادية (PINCCER)

حضرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وألقت كلمة رئيسية في اجتماع جزر المحيط الهادئ للمنافسة والمستهلكين والجهات التنظيمية الاقتصادية.حيث عقدت ورشة العمل في فبراير 2024 في تاهيتي، فاا، بولينيزيا الفرنسية. وتعمل دول جزر المحيط الهادئ على تطوير شبكة جزر المحيط الهادئ كمنصة للتعاون. وفي ضوء ذلك، وُجهت الدعوة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا لمشاركة خبرتها في الإطار التنظيمي الإقليمي الذي يشمل معاهدة الكوميسا ولائحة المنافسة في الكوميسا.

البريكس: ورشة عمل دولية حول سلاسل القيمة الغذائية العالمية: التركيز على تجارة الحبوب العالمية

حضرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وشاركت في ورشة عمل حول سلاسل القيمة الغذائية العالمية التي تركز على تجارة الحبوب العالمية عقدت في فبراير 2024. وتمثل الهدف الرئيسي من ورشة العمل في تبادل سلطات المنافسة في البريكس الخبرات والأكاديميين لمناقشة كيف يمكن أن يساعد التطبيق الأكثر نشاطًا وشمولية لمبادئ قانون المنافسة في تقديم حل أكثر استدامة وتنافسية لتنظيم تجارة الحبوب العالمية. وهدفت مشاركة اللجنة إلى تبادل خبراتها الخاصة وتعزيز رؤيتها.

الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القوانين (ICPEN)

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في المؤتمر السنوي للشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القوانين الذي عقد في بولندا في مايو وفي سبتمبر في واشنطن العاصمة في عام 2024 حيث شاركت خبراتها في أنشطة إنفاذ قوانين حماية المستهلك.

الرئيس التنفيذي، الدكتور ويلارد مويمبا (الثاني من اليسار) ومدير رفاهية المستهلك والمناصرة (أقصى اليمين) يحضران اجتماع الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القوانين في بولندا.

كما شاركت اللجنة في اجتماعات افتراضية مختلفة نظمتها الشبكة حول مسائل مختلفة تتعلق بالمستهلك. وأتاحت فعاليات الشبكة لفريق اللجنة فرصة لتبادل الخبرات حول إنفاذ قوانين المستهلك وأيضًا التعلم من خبرات الوكالات الأخرى وكذلك التواصل مما أدى إلى تطوير استراتيجيات تعاونية.

المؤتمر العام السنوي للشبكة الدولية للمنافسة

حضرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وشاركت في المؤتمر السنوي للشبكة الدولية للمنافسة الذي عقد في ساويبي بالبرازيل في مايو 2024. حيث واصلت اللجنة تعزيز المشروع الخاص للشبكة الدولية للمنافسة حول مخاوف المنافسة في أسواق الزراعة والغذاء («المشروع الخاص للشبكة الدولية للمنافسة») الذي يناقش من بين أمور أخرى شواغل المنافسة في أسواق الزراعة والغذاء، مع التركيز على البلدان النامية وكيف يتم معالجتها في مختلف الولايات القضائية. وقد شاركت اللجنة في جلسات مختلفة بما في ذلك إنفاذ المنافسة في أسواق الزراعة والغذاء وتأملات حول البحث الاستباقي والمراقبة ومراصد الأسعار.

المنتدى العربي الخامس للمنافسة

مولت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا جزئيًا وحضرت وشاركت في المنتدى العربي الخامس للمنافسة الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD) ، ومجلس المنافسة التونسي (TCC) وفقًا لمذكرة التفاهم بين اللجنة والإسكوا. وقدم الحدث الذي استمر ليومين قناة مشتركة لتعزيز المعرفة وأفضل الممارسات في المنافسة وتسهيل التنسيق والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا كحكم في المسابقة بين طلاب الجامعات العربية، التي نظمتها الإسكوا ومجلس المنافسة التونسي والتي تم الإعلان عن الفائز فيها خلال المنتدى في تونس في 22 مايو 2024.

المنتدى الاقتصادي الأوراسي

قامت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بزيارة اللجنة الاقتصادية الأوراسية في يونيو 2024 بهدف تبادل الخبرات حول إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك من قبل مؤسستين إقليميتين للإنفاذ. حيث ناقشت المؤسسات مسائل ذات اهتمام مشترك وكيفية تعزيز التعاون بين المؤسستين وكذلك المؤسسات الأخرى داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مثل تلك المسؤولة عن تعزيز مسائل حماية المستهلك.

اجتماع الجماعات الاقتصادية الإقليمية

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في الاجتماع الثاني لهيئات المنافسة للجماعات الاقتصادية الإقليمية الذي عقد في أكتوبر 2024 في ساحل العاج. حضر الاجتماع هيئات المنافسة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، وهيئة المنافسة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ERCA) وهيئة المنافسة وحماية المستهلك لجماعة شرق أفريقيا (EACCA) وكان الغرض من الاجتماع هو مناقشة حالة تنفيذ مجالات التعاون المتفق عليها من الاجتماع الأول وكذلك الاتفاق على تطوير إطار للتعاون بين الهيئات. واتفق الاجتماع على مواصلة تعاونه وأنشأ لجنة ستترأسها لجنة تنظيمالمنافسة بالكوميسا لقيادة الأنشطة.

اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي حول حماية المستهلك.

سعادة السيدة تشيليشي مبوندو كابويمبوي، الأمين العام للكوميسا خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي

الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للجنة تنظيمة المنافسة خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في الاجتماع الوزاري الأول للجنة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول حماية المستهلك الذي عقد في أكتوبر 2024 في باريس. حيث شاركت اللجنة في الاجتماع مع الأمين العام للكوميسا. وجاءت مشاركة لجنة اللجنة والأمين العام كمتحدثين في جلسات مختلفة بما في ذلك حماية المستهلك والتنمية الاقتصادية، والانتقال إلى الطاقة الخضراء، وحماية وتمكين المستهلكين في الانتقال الرقمي، ومعالجة مخاطر سلامة المنتجات الاستهلاكية الجديدة في سوق عالمي سريع التطور

الأسبوع السنوي للمنافسة والتنظيم الاقتصادي (ACER)

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في الندوة التاسعة لهيئة المنافسة الكينية والأسبوع الحادي عشر السنوي

السيد/ ستيفن كاموكاما، مديرإدارة رفاهية المستهلك والمناصرة والسيد/ بونيفاس ماكونغو، مديرإدارة المنافسة شاركا كميسرين خلال التدريب

للمنافسة والتنظيم الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر 2024 في نيروبي، كينيا. حيث شارك أعضاء من موظفي لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا كميسرين ومشرفين في مختلف الجلسات. كما رعت اللجنة حضور ممثلين مختلفين من الدول الأعضاء لحضور التدريب.

ورشة عمل منتدى المنافسة الأفريقي حول الكارتلات

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في ورشة عمل منتدى المنافسة الأفريقي حول الكارتلات التي عقدت في أكتوبر في جنوب أفريقيا. كما رعت اللجنة حضور مسؤولين من بعض الدول الأعضاء مثل ملاوي وزيمبابوي.

ورشة عمل الشبكة الدولية للمنافسة حول الاندماجات

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في ورشة عمل الشبكة الدولية للمنافسة حول الاندماجات لعام 2024 التي عقدت في نوفمبر في تايوان. حيث قدمت ورشة العمل فرصة لهيئات المنافسة (NCAs) والمستشارين غير الحكوميين (NGAs) لمناقشة وتبادل الخبرات حول قضايا الاندماج الموضوعية، بما في ذلك المنافسة المحتملة/ الديناميكية، والابتكار، ونظريات الضرر في كل من عمليات الاندماج الأفقية وغير الأفقية وكذلك المعلمات الأخرى غير السعرية للمنافسة. كما ناقشت ورشة العمل حالات افتراضية مختلفة لتوضيح مسودات منتجات مجموعة عمل الاندماج ومناقشة، من بين موضوعات أخرى، الجوانب الإجرائية للتحقيقات في الاندماج.

أسبوع أفريقيا- الاتحاد الأوروبي

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في أسبوع أفريقيا- الاتحاد الأوروبي حول سياسة المنافسة الذي نظمته كلية أوروبا والمفوضية الأوروبية في سبتمبر 2024. حيث شارك مسؤولون من اللجنة في جلسات مختلفة وتبادلوا خبراتهم حول الإنفاذ الإقليمي لقانون المنافسة.

لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا، المؤتمر السنوي الثامن عشر حول قانون واقتصاد وسياسة المنافسة

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في المؤتمر السنوي الثامن عشر للجنة المنافسة في جنوب أفريقيا حول

قانون واقتصاد وسياسة المنافسة الذي عقد في سبتمبر. وشارك موظفو اللجنة بصفتهم أعضاء في لجان النقاش حول التعاون والتنسيق بين لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ولجنة المنافسة في جنوب أفريقيا (CCSA) بشأن التعاون في قضايا محددة، وبناء القدرات، من خلال منتدى المنافسة الأفريقي والمشروع الخاص للشبكة الدولية للمنافسة حول أسواق الزراعة والغذاء.

المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي حول المنافسة

الرئيس التنفيذي الدكتور ويلارد مويمبا (في الوسط) يترأس إحدى الجلسات خلال الاجتماع

شاركت لجنة المنافسة في الكوميسا وترأست جلسة في المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي حول المنافسة الذي عقد في ديسمبر 2024. كما شاركت اللجنة خبرتها في إنفاذ قانون المنافسة.

البرامج المشتركة للكوميسا/مؤسسات الكوميسا ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

يُطلب من لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا كإحدى مؤسسات الكوميسا وفقًا للمادة 175 (1) من معاهدة الكوميسا أن تنظر في أهداف وسياسات وبرامج وأنشطة السوق المشتركة أثناء تنفيذ اللوائح. وكما هو منصوص عليه في المادة 175 (2) من معاهدة الكوميسا، فإنه يتوقع من لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وأمانة الكوميسا الحفاظ على علاقة عمل مستمرة تهدف إلى زيادة تنفيذ معاهدة الكوميسا ووضع ترتيبات للتعاون لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، وفقًا للمادة 175 (3) من معاهدة الكوميسا، تلتزم اللجنة بتقديم تقارير تقدم سنوية إلى المجلس الوزاري للكوميسا حول أنشطتها. وفي ضوء ذلك، قامت اللجنة، في عام 2024، بالأنشطة التالية في إطار برامج الكوميسا ومؤسسات الكوميسا المشتركة وكجزء من مسؤوليتها في الحوكمة المؤسسية لتقديم تقارير إلى المجلس:

منتدى الكوميسا للاستثمار

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في منتدى الكوميسا للاستثمار الذي نظمته وكالة الاستثمار الإقليمية في

الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا (أقصى اليمين) يشارك في اجتماع وكالة الاستثمار الإقليمية.

يونيو في تونس والذي عقد تحت شعار «إطلاق الإمكانات: التجارة والاستثمارات عبر الحدود في الكوميسا». وقد شاركت اللجنة ممثلة بالرئيس التنفيذي في جلسة حول «تمويل وتسهيل التجارة والاستثمار في الكوميسا» حيث سلطت الضوء على دورها في تسهيل التجارة والاستثمار في الكوميسا.

قمة الكوميسا ومنتدى أعمال الكوميسا شاركت لجنة تنظيم

المنافسة بالكوميسا في منتدى أعمال الكوميسا السابع عشر الذي عقد في أكتوبر 2024 حيث شاركت في مناقشة حول مؤسسات الكوميسا التي تسهل التكامل الإقليمي. وسلطت اللجنة الضوء على ولايتها وكيف تساعد في ضمان التجارة الحرة والمحررة في السوق المشتركة.

ورشة عمل توعية الكوميسا

الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا (أقصى اليمين) يشارك في اجتماع وكالة الاستثمار الإقليمية.

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في ورشة عمل توعية الكوميسا التي عقدت في أبريل 2024 في

موريشيوس. جمعت ورشة العمل التي نظمتها أمانة الكوميسا مختلف مؤسسات الكوميسا. كان الغرض من ورشة العمل هو تمكين مختلف مؤسسات الكوميسا من إعادة تقييم تفويضات بعضها البعض وأنشطة التركيز الرئيسية لعام 2024. كما قدمت ورشة العمل منتدى لتقدير تحديات وفرص التجارة داخل السوق المشتركة. وركز عرض اللجنة على القضايا الرئيسية التي تم التعامل معها في الماضي القريب وكذلك البحث الذي تم إجراؤه في إطار مرصد السوق الأفريقية.

الاجتماع السابع والعشرون للشؤون القانونية واجتماع اللجنة الحكومية الدولية الخامس والأربعون للكوميسا

شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الشؤون القانونية والاجتماع السابع والعشرين لوزراء العدل والمدعين العموم للكوميسا الذي عقد في نوفمبر على التوالي واجتماع اللجنة الحكومية الدولية الخامس والأربعون الذي عقد في نوفمبر 2023. وقد نظر الاجتماع الخامس والأربعون للمجلس

الوزاري للكوميسا الذي عقد في نوفمبر واعتمد قواعد موظفي اللجنة والميزانية العادية لها لعام 2025. وعلى هامش الاجتماعات، شاركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أيضًا في الاحتفال بالذكرى الثلاثين لأمانة الكوميسا حيث شارك الرئيس التنفيذي في مناقشة لجنة مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين لمؤسسات الكوميسا.

تعزيز المؤسسات

تبني لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، في سبيل تعزيز عملياتها، قدرات كل من مجلس المفوضين وموظفيها. إذ يعتمد نجاح اللجنة النهائي في تنفيذ تفويضها بشكل كبير على توظيف وتدريب والاحتفاظ بموظفين موهوبين وأكفاء. وعلى هذا النحو، ففي الفترة قيد المراجعة، قامت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بالأنشطة التالية في إطار تعزيز المؤسسات:

القدرة التنظيمية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

نفذت اللجنة الأنشطة التالية التي تهدف إلى تعزيز قدرتها:

مراجعة الهيكل التنظيمي

راجعت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا هيكلها التنظيمي لضمان دعمه لتنفيذ ولايتها. ويهدف الهيكل التنظيمي الذي تمت مراجعته إلى تعزيز تنفيذ ولاية اللجنة، بطريقة تتسم بالفعالية والكفاءة.

التوظيف

في عام 2024، عززت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مجموعة موظفيها بشخصين، وهما السيد/ بونيفاس ماكونغو بصفته مديرًا للمنافسة، والذي انضم في 1 فبراير 2025 والسيد/ غريفين ستاسيون كانغوا بصفته مسؤولًا قانونيًا رئيسيًا. كما عينت اللجنة ثلاثة موظفين مؤقتين وهم مسؤول التوثيق التابع لمكتب المسجل، ومساعد الشؤون المالية والإدارة في قسم الخدمات المؤسسية.

السيد/ بونيفاس ماكونغو، مدير المنافسة

السيد/ غريفين س. كانغوا، المسؤول القانوني الرئيسي

وداع

في عام 2024، ودعت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا اثنين من موظفيها في قسم المنافسة، وهما السيدة/ سيبونيسيليزولو ماسيكو، التي عملت بصفتها محللة منافسة رئيسية والسيدة/ ساندیا بولوك التي عملت بصفتها محللة اندماج رئيسية. وقد تمنت اللجنة للمسؤولين التوفيق في فصولهما المهنية القادمة.

السيدة/ سيبونيسيليزولو ماسيكو، محللة إنفاذ رئيسية، قسم المنافسة

السيدة/ ساندیا بولوك، محللة اندماجات رئيسية، قسم المنافسة

تدريب الموظفين

تولت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا تدريب أعضاء موظفيها على النحو التالي:

الذكاء الاصطناعي في التسويق - التسويق الشخصي وتحليل العملاء

قدم معهد الإدارة لشرق وجنوب إفريقيا (ESAMI) الدورة التي عقدت من 29 يوليو 2024 إلى 9 أغسطس 2024 في مومباسا كينيا. حيث مكنت الدورة المسؤولين المكلفين بإنفاذ أحكام حماية المستهلك من فهم كيفية عمل الذكاء الاصطناعي (AI)، وكيف تستخدم الشركات هذه التكنولوجيا للتفاعل مع المستهلكين. كما ساعدت الدورة في تحديد المناطق الرمادية في تسويق الذكاء الاصطناعي التي قد تنتهك حقوق المستهلكين، وقد تخرق اللوائح وتتطلب تدخلًا تنظيميًا. ومن بين الموضوعات التي تمت تغطيتها خلال الدورة الاعتبارات الأخلاقية في تسويق

الذكاء الاصطناعي؛ نقاط الألم للمستهلك والفرص في تسويق الذكاء الاصطناعي؛ تحليل العملاء باستخدام الذكاء الاصطناعي؛ وتقسيم العملاء المدفوع بالذكاء الاصطناعي.

أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي السنوي (ACER)

السيد غريفين س. كانغوا، يشارك في أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي السنوي (ACER) وندوة هيئة المنافسة الكينية

شارك موظفو لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي السنوي (ACER) وندوة هيئة المنافسة السنوية التي عقدت في نيروبي، كينيا.

المدرسة الصيفية والمؤتمر السنوي الثامن عشر للمنافسة والتنظيم (CRESSE) وتدريب المحامين

شارك موظفو لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في المدرسة الصيفية والمؤتمر السنوي الثامن عشر للمنافسة والتنظيم (CRESSE) حول سياسة وتنظيم المنافسة والذي عقد في الفترة من 29 يونيو إلى 10 يوليو 2024، في جزيرة كريت، اليونان. وغطت الدورة، من بين أمور أخرى، وحدات مثل التطورات الأخيرة في سياسة المنافسة؛ وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية؛ وتعريف السوق وتقييم قوة السوق؛ والبيانات وسياسة المنافسة؛ وفحص الكارتلات، والتقنيات والأساليب؛ والممارسات التواطؤية؛ والهيمنة وإساءة استخدامها؛ واقتصاديات عمليات الاندماج والاندماجات العمودية.

تدريب سياسة وقانون المنافسة في التجارة داخل أفريقيا من قبل معهد الإدارة لشرق وجنوب أفريقيا (ESAMI)

شارك موظفو لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في التدريب على سياسة وقانون المنافسة في التدريب داخل أفريقيا الذي أجراه معهد الإدارة لشرق وجنوب أفريقيا وكان التركيز الأساسي للتدريب هو غرس المعرفة والمهارات

اللازمة للتعامل مع القضايا المتعلقة بالاتفاقيات المناهضة للمنافسة، وإساءة استخدام الهيمنة، والإقصاء وكذلك الممارسات الاستغلالية، وإنفاذ قانون المنافسة ضد الاتفاقيات المناهضة للمنافسة ومعالجة الاختناقات في إنفاذ المنافسة في أفريقيا. فحص التدريب أنظمة المنافسة من منظور السياسة والقانونية. كما استعرض المنطق وراء إنشاء مؤسسات سياسة المنافسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، نظر أيضًا في التعاون في مجال قانون وسياسة المنافسة، في مكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة وكذلك إنفاذ سياسات وقوانين المنافسة.

تدريبات أخرى

شارك موظفو لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا أيضًا في تدريبات مختلفة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات الاتصالات والمالية والإدارة.

ضمان بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوية

نظام إدارة القضايا الإلكتروني

تعمل لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا على تطوير وتنفيذ نظام إدارة القضايا الإلكتروني وقد تعاقدت مع شركة ضمان الجودة لإدارة المشروع. وقد بدأت الشركة عملها وساعدت لجنة المنافسة في الكوميسا في رسم خريطة لتدفق المعلومات الداخلية، وحللت الأنظمة، واحتياجات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وطورت خارطة طريق حول عمليات «لتكون» في المستقبل.

نظام إدارة الرواتب

خلال الفترة قيد المراجعة، أصدرت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا طلباً لتقديم عروض تدعو مقدمي الخدمات للمساعدة في تحسين نظام الرواتب الخاص باللجنة. وقد أكملت اللجنة عملية اختيار مقدم الخدمة ومن المتوقع تنفيذ المشروع في عام 2025.

نظام صن فلو (SUNFLOW)

بهدف أتمتة العمليات المالية والإدارية، شرعت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في إجراء تمرين لتحديد النطاق وتحليل عملية سير العمل. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ النظام في عام 2025.

الارتقاء إلى آفاق الغد

في العام القادم، سيكون تركيز لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا منصبًا على مراجعة وصياغة خطتها الاستراتيجية 2026-2030 حيث ستنتهي الخطة الاستراتيجية الحالية في ديسمبر 2025. لذلك سيكون عام 2025 مهماً للجنة للتفكير في الخطة الاستراتيجية 2021-2025، وتحديد القضايا العالقة وإمكانية تنفيذها قبل ديسمبر 2025. وستحدد اللجنة أيضاً التحديات التي واجهتها في تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2021-2025 وكذلك الحلول لتجنب تكرار هذه التحديات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2026-2030.

وفي عام 2025، ستركز اللجنة على الكارتلات (التكتلات الاحتكارية). وتدرك اللجنة أنه قد تكون هناك عدة كارتلات تعمل في السوق المشتركة لم يتم اكتشافها والتحقيق فيها ومقاضاتها بنجاح بسبب تعقيدات وطبيعة الكارتلات عبر الحدود السرية. كما تدرك اللجنة أن الكارتلات تسبب أسوأ ضرر للأسواق مقارنة بأي سلوك آخر مناهض للمنافسة. وقد بدأت اللجنة تحقيقات بشأن الكارتلات في عام 2024 وستكثف جهودها وقوتها في عام 2025. وتلاحظ اللجنة أنه لتحقيق التكامل الإقليمي، فإن هناك حاجة للتخلص من جميع أشكال الممارسات المناهضة للمنافسة التي تمنع حسن سير الأسواق والتجارة. وستوجه اللجنة أيضاً اهتمامها إلى تعزيز وحماية رفاهية المستهلكين خاصة في القطاعات الإشكالية التي حددتها من خلال استخباراتها السوقية مثل قطاع الطيران والأسواق الرقمية ومخاوف سلامة المنتجات. وتشعر اللجنة بالقلق من أن المستهلكين يواجهون تحديات مختلفة في قطاع الطيران تتعلق بسلوك شركات الطيران فيما يتعلق بتعاملها مع الركاب. ويستند هذا الأمر إلى مختلف الشكاوى المستلمة ومراقبة السوق من خلال الاستطلاعات التي أجرتها اللجنة في سنة التقرير. كما أن سلوك الشركات في الأسواق الرقمية كان مثيراً للقلق أيضاً حيث توجد أدلة قصصية على أن هذه الشركات تعامل المستهلكين بشكل غير عادل وبطريقة غير مقبولة. كما لاحظت اللجنة أيضاً انتشار المنتجات غير الآمنة في السوق المشتركة والتي قد تكون خطرة على المستهلكين. لذلك ستعزز اللجنة إجراءاتها التنفيذية في هذه المجالات المثيرة للقلق لضمان حماية المستهلكين جيداً وعدم فقدانهم للثقة في السوق، وهو وضع له القدرة على الإضرار بالأسواق.

ويستمر البحث في لعب دور مهم في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك والتأثير على السياسات عبر المنطقة. ففي هذا الصدد، ستواصل اللجنة إجراء أبحاث في أسواق الزراعة والأغذية، مع التركيز على أسواق السكر والدواجن في عام 2025، لفهم ديناميكيات المنافسة ورفاهية المستهلك. وسيساعد هذا اللجنة في تصميم تدخلات مناسبة لمعالجة المخاوف الملاحظة.

وستواصل اللجنة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء لتغطية مجالات مثل تطوير الصكوك القانونية والسياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات وبناء القدرات وتوعية مختلف أصحاب المصلحة. إذ يُعد بناء القدرات نشاطاً مستمراً حيث توجد حاجة إلى تدريب مسؤولي سلطات المنافسة الوطنية وحماية المستهلك والسلطات المختصة في الدول الأعضاء على المستويين الوطني والإقليمي باستمرار لضمان بقائهم على اطلاع بالتطورات في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك.

وتدرك اللجنة أن الدعوة مهمة في تعزيز رؤيتها وبالتالي ستستمر في مبادراتها الدعوية وكذلك إقامة شراكات استراتيجية مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين للإنفاذ الفعال لقانون المنافسة وحماية المستهلك. جدير بالذكر أن اللجنة تعتزم التعاون والتنسيق مع هيئات المنافسة الإقليمية الأخرى داخل وخارج أفريقيا في تعزيز إنفاذ قانون المنافسة في أفريقيا، وبالتالي دعم الدعوة إلى قارة متكاملة. وتعتبر الرؤية المعززة مهمة لأنه كلما كان أصحاب المصلحة أكثر وعياً بعمل اللجنة، أصبح من الأسهل تحديد السلوك المناهض للمنافسة والتحقيق فيه.

وفي الختام، تتفاءل اللجنة بأن اللوائح والقواعد المعدلة ستتم الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية في هياكل الكوميسا. ومن المتوقع أن تعالج التعديلات على اللوائح بعض القضايا الناشئة وكذلك التحديات التي واجهتها في تنفيذ اللوائح الحالية على مر السنين.SS

حسابات الإدارة 2024

تعليق الرئيس التنفيذي

1. يقدم الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ("اللجنة") تعليقه على الأداء المالي للجنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

2. تنص القواعد المالية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا (2023) في القاعدة 6 (2) على أن الرئيس التنفيذي هو كبير المحاسبين للجنة المسؤول أمام المجلس من خلال مجلس الإدارة عن الإدارة السليمة لأموال اللجنة.

3. تشمل حسابات الإدارة بيان الدخل والنفقات، وبيان المركز المالي، وبيان التغيرات في الأموال المتراكمة، وبيان التدفقات النقدية، والإيضاحات بشأن المبالغ الواردة في البيانات المذكورة.

4. تجمع حسابات الإدارة هذه بين نتائج الأنشطة المنفذة بتمويل من الدول الأعضاء (الميزانية العادية) والموارد الذاتية للجنة (الميزانية التشغيلية) على النحو المنصوص عليه في اللوائح والقواعد. وتقدم حسابات الإدارة لمحة عامة كاملة عن الشؤون المالية للجنة للسنة المالية 2024. ويشمل ذلك معلومات عن المركز المالي للجنة، وعملياتها خلال السنة، والتحركات في الأموال والاحتياطيات المتراكمة، وتدفقاتها النقدية، وكذلك الالتزامات والالتزامات المالية للجنة.

5. من أهم ما يميز حسابات الإدارة لعام 2024 هو المركز المالي القوي الذي تدعمه السيولة النقدية العالية. وتتمتع اللجنة بمركز نقدي قوي يبلغ 25.2 مليون دولار أمريكي، مدعومًا بأموال واحتياطيات متراكمة تبلغ 18.3 مليون دولار أمريكي. وارتفعت الأرصدة النقدية بمقدار 1.75 مليون دولار أمريكي من 23.4 مليون دولار أمريكي إلى 25.2 مليون دولار أمريكي نتيجة لزيادة إخطارات الاندماج.

6. بدأ العمل في مشروع مبنى المكتب ومركز التدريب على قانون المنافسة في عام 2024، وقد جرى سداد مدفوعات عن المشروع بلغت 221,803 دولار أمريكي تتعلق بتصميم المبنى. وقد خفضت هذه المدفوعات الرصيد الأصلي لاحتياطي المبنى من 6,000,000 دولار أمريكي إلى 5,778,197 دولار أمريكي حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024.

7. أسفرت عمليات اللجنة لعام 2024 عن عجز قدره 1.27 مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض إيرادات رسوم الاندماج المعترف بها البالغة 2.8 مليون دولار أمريكي على الرغم من تحصيل اللجنة مبلغًا قياسيًا قدره 8 ملايين دولار أمريكي خلال العام. ويرجع ذلك إلى أن اللجنة لا تعترف بالإيرادات عند استلام الأموال بل عند البت في الحالة وفقًا لتوجيهات مراجعي الحسابات الخارجيين في تقرير مراجعة الحسابات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وفي هذه الحالة، سيجري

الاعتراف بمبلغ 2.4 مليون دولار أمريكي من أصل 8 ملايين دولار أمريكي جرى تحصيلها كإيرادات في عام 2025. ويرجع ذلك إلى أن غالبية الحالات قد جرى الإبلاغ عنها في نهاية عام 2024. ويمكن أن ننظر إلى مبلغ 2.4 مليون دولار أمريكي بوصفه زيادة كبيرة في الإيرادات غير المكتسبة لرسوم الاندماج في الميزانية العمومية. وارتفعت إيرادات الفوائد بشكل طفيف من 1.1 مليون دولار أمريكي إلى 1.3 مليون دولار أمريكي.

8. العوامل الأخرى التي ساهمت في العجز هي:
   8.1 الزيادة الكبيرة في نفقات البرنامج، إذ ارتفعت بمقدار 0.8 مليون دولار أمريكي (قُدِّمَت تفسيرات في الإيضاحات بشأن حسابات الإدارة).
   8.2 الخسارة البالغة 0.33 مليون دولار أمريكي عند التصرف في قطعة الأرض القديمة.

9. يوضح البند التالي تفاصيل حسابات الإدارة.

:

الدكتور ويلارد موميا
الرئيس التنفيذي

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

بيان المركز المالي بالدولار الأمريكي

حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024

برمجيات مُرسمَلة			6,669	6,669
		6,669		
معدات	6		617,054	
		492,170		592,489
مبالغ مستحقة من أطراف ذات صلة	7	**-**	2,173,202	-
إجمالي الأصول غير المتداولة		**498,839**	**2,796,925**	**599,158**
المخزون		**11,098**	-	-
الذمم المدينة	8		4,626	368,312
		234,702		
أطراف ذات صلة	7		-	5,744
		3,425		
النقد والنقد المعادل	9	**25,193,677**	23,350,638	23,442,784
إجمالي الأصول المتداولة		**25,442,902**	**23,355,264**	**23,816,840**
إجمالي الأصول		**25,941,741**	**26,152,189**	**24,415,998**
المبالغ والاحتياطيات				
مبالغ متراكمة		**12,560,824**	19,537,762	13,617,933
تكوين الاحتياطي		**5,778,197**	-	6,000,000
احتياطيات إعادة التقييم		**-**	3,145	-
إجمالي المبالغ والاحتياطيات		**18,339,021**	**19,540,907**	**19,617,933**
الخصوم				
أطراف ذات صلة		**-**	5,312	2,696
ذمم دائنة	10	**6,918,004**	6,007,158	4,142,612
إيرادات مؤجلة من الدول الأعضاء	11		598,812	652,757
		684,716		
إجمالي الخصوم المتداولة		**7,602,720**	**6,611,282**	**4,798,065**
إجمالي المبالغ والاحتياطيات والخصوم		**25,941,741**	**26,152,189**	**4,415,998**

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

بيان الدخل والنفقات بالدولار الأمريكي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	ايضاحات	2024 (غير مدققة)	2023 (مدققة)	2022 (مدققة)
إجمالي الدخل	1	3,735,291	3,830,068	5,509,953
مصروفات البرامج	2	(3,175,832)	(2,275,089)	(1,488,622)
تكاليف الموظفين	3	(2,246,771)	(2,027,325)	(2,219,887)
مصروفات إدارية	4	(263,856)	(317,692)	(87,462)
مصروفات تشغيلية	5	(151,666)	(162,174)	(74,173)
خسارة بيع أصول		(337,486)	558	288
الإهلاك	6	(100,551)	(88,852)	(74,153)
إجمالي المصروفات		(6,276,162)	(4,870,574)	(3,944,009)
دخل الفوائد من الاستثمارات		1,261,959	1,117,532	621,586
(العجز)/ الفائض		(1,278,912)	77,026	2,187,530

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

بيان المبالغ المتراكمة بالدولار الأمريكي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	احتياطي إعادة التقييم	تكوين الاحتياطي	مبالغ متراكمة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير **2023**	3,145	-	19,537,762	19,540,907
الربح خلال الفترة	-	-	77,025	77,025
مُحوَّل لتكوين احتياطي	-	6,000,000	(6,000,000)	-
إطفاء احتياطي إعادة التقييم	(3,145)	-	3,145	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	-	6,000,000	13,617,932	19,617,932
الرصيد في 1 يناير 2024	**-**	**6,000,000**	**13,617,932**	**19,617,932**
العجز خلال الفترة	**-**	**-**	**(1,278,912)**	**(1,278,912)**
مُحوَّل لمبالغ متراكمة	**-**	**(221,80z)**	**221,803**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**-**	**5,778,197**	**12,560,824**	**18,339,021**

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

بيان التدفقات النقدية بالدولار الأمريكي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاحات	غير مدققة 2024	مدققة 2023	مدققة 2022
(العجز)/ الفائض للسنة		**(1,278,912)**	**77,026**	**2,187,530**
التسويات				
الإهلاك	6	100,551	88,852	74,153
إطفاء المنح الرأسمالية		-	-	(7,097)
السلع الرأسمالية المُستلَمة		-	-	(321,525)
التصرف في الأصول		337,486	(558)	(288)
الدخل من الفوائد		(1,261,959)	(1,117,532)	(621,586)
		(2,102,834)	**(952,212)**	**1,311,187**
التغيرات في				
المخزون		(11,098)	-	-
المبالغ المستحقة من أطراف ذات صلة	7	2,319	2,167,458	10,867
المبالغ المستحقة لأطراف ذات صلة	7	(2,696)	(2,616)	(11,073)
ذمم مدينة	8	133,610	(363,686)	(984)
ذمم دائنة	10	2,775,392	(1,864,546)	(372,281)
إيرادات مؤجلة من الدول الأعضاء	11	31,959	53,945	77,893
		2,929,486	**(9,445)**	**(295,578)**
صافي النقد المحقق من العمليات		**826,652**	**(961,657)**	**1,015,609**
تدفقات نقدية من أنشطة استثمارية				
نفقات رأسمالية	6	(337,718)	(65,597)	(206,235)
عوائد التصرف في أصول		-	1,868	288
فوائد مستلمة من بنوك وودائع أخرى		1,261,959	1,117,532	621,586
صافي النقد المحقق من أنشطة استثمارية		**924,241**	**1,053,803**	**415,639**
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**1,750,893**	**92,146**	**1,431,248**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**23,442,784**	**23,350,638**	**21,919,390**
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	**9**	**25,193,677**	**23,442,784**	**23,350,638**

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

إيضاحات حول حسابات الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2024

الإيضاح (1) – الدخل	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
اشتراكات الدول الأعضاء	894,650	720,859	719,286
دخل آخر – الدول الأعضاء	-	-	337,486
رسوم عمليات اندماج	2,809,914	2,783,061	4,445,133
إشعار بالاستئناف	30,086	-	-
رسوم تصريح	-	10,000	-
غرامات	-	314,914	-
إطفاء منح رأسمالية	-	-	7,097
دخل آخر	641	1,234	951
	3,735,291	3,830,068	5,509,954

الإيضاح (2) – مصروفات البرامج	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
مؤتمرات ودعم لوجيستي	485,516	450,026	175,239
تذاكر طيران	1,172,939	707,180	414,062
بدلات	1,090,048	855,183	713,436
بناء قدرات	90,3z1	43,880	6,000
تكنولوجيا معلومات	38,713	38,405	34,456
خدمات دعم مكتبي	298,245	180,414	145,429
	3,175,832	2,275,089	1,488,622

الإيضاح (3) – تكاليف الموظفين	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
الراتب الأساسي	1,303,474	1,161,535	1,155,063
بدل سكن	404,584	391,364	388,816
بدل طبي	112,866	96,976	92,414
بدل تعليم	74,761	67,732	62,885
بدل مُعالين	11,994	11,754	17,764
أجر وقت إضافي للموظفين	-	1,745	284
بدل تمثيل	-	4,040	1,416
مقابل نقدي للإجازات	35,688	3,030	214,692
منح			
	184,393	174,964	174,740
إجازات مدفوعة	30,547	7,860	14,172
تدريب الموظفين وتطويرهم	34,440	41,972	85,417
موظفون مؤقتون ومعارون	27,090	29,795	-
بدل زوج	1,514	310	-
بدل قانوني	12,583	24,431	9,681
تأمين جماعي على الحياة	12,012	7,121	-
تكاليف إدارة صندوق التقاعد	824	2,696	2,544
	2,246,771	2,027,325	2,219,888

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

إيضاحات لحسابات الإدارة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2024

الإيضاح (4) – المصروفات الإدارية	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
اجتماعات فنية	-	-	1,383
مصروفات توظيف وعودة موظفين إلى بلادهم	29,957	44,429	16,461
نشر ودعاية	53,431	30,991	7,923
إيجارات ومصروفات	6,774	19,355	8,155
ضيافة	1,975	4,571	173
مصروفات أخرى	10,561	9,109	575
تكاليف استشارات	91,455	134,420	-
علاقات عامة وأنشطة ترويجية	8,742	26,968	-
مصروفات سفر	-	-	15,420
رسوم بنكية	40,960	23,045	28,344
مصروفات مراجعة حسابات – السنة الماضية	-	4,805	-
مخصص أتعاب مراجعة حسابات للسنة	20,000	20,000	9,028
	263,856	317,692	87,462

الإيضاح (5) – مصروفات تشغيلية	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
مصروفات سيارات	22,396	25,247	17,147
اتصالات	18,335	28,445	19,500
مكافأة المفوض	60,077	59,900	6,171
ترجمة ونسخ	2,890	11,633	
تأمين	,700	5,626	
			5,644
لوازم مكتبية	3,945	9,933	6,843
مصروفات صيانة المكتب والأمن	27,324	21,390	18,867
	151,666	162,174	74,173

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا إيضاحات لحسابات الإدارة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2024

التكلفة	الأرض والمباني	المبنى الإداري	سيارات	أثاث	معدات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	الإجمالي
في 1 يناير 2023	337,486	-	180,308	77,947	68,953	179,296	843,990
إضافات	-	-	-	2,216	37,881	25,500	65,597
بيع	-	-	-	(9,356)	(4,931)	(8,019)	(22,306)
في 31 ديسمبر 2023	337,486	-	180,308	70,807	101,903	196,777	887,281
في 1 يناير 2024	337,486	-	180,308	70,807	101,903	196,777	887,281
إضافات	-	221,803	69,243	2,891	9,848	33,933	337,718
بيع	(337,486)	-	-	-	-	-	(337,486)
في 31 ديسمبر 2024	-	221,803	249,551	73,698	111,751	230,710	887,513
الاستهلاك							
في 1 يناير 2023	-	-	51,066	45,463	43,311	87,096	226,936
تكلفة الاستهلاك للفترة	-	-	31,868	6,113	6,197	44,674	88,852
زيادة الاستهلاك في الفترة السابقة	-	-		(9,356)	(4,931)	(6,709)	(20,996)
إعادة الرصد في 31 ديسمبر 2023	-	-	82,934	42,220	44,577	125,061	294,792
في 1 يناير 4202	-	-	82,934	42,220	44,577	125,061	294,792
تكلفة الاستهلاك للفترة	-	-	37,519	6,349	11,854	44,828	100,551
في 31 ديسمبر 2024	-	-	120,453	48,569	56,431	169,889	395,343
صافي القيم الدفترية							
في 31 ديسمبر 2024	-	221,803	129,098	25,129	55,320	60,820	492,170
في 31 ديسمبر 2023	337,486	-	97,374	28,587	57,326	71,716	592,489

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

إيضاحات لحسابات الإدارة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2024

الإيضاح (7) – الأطراف ذات الصلة	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
مبالغ مستحقة من أطراف ذات صلة			
الأمانة العامة للكوميسا	3,425	5,744	2,173,202
مبالغ مستحقة لأطراف ذات صلة			
الأمانة العامة للكوميسا	-	2,696	5,312

الإيضاح (8) – الذمم المدينة	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
دفعات مقدمة	35,095	31,650	-
ضريبة القيمة المضافة	12,399	8,268	3,626
قروض وسُلف للموظفين	185,872	263,831	1,000
ذمم مدينة أخرى	1,336	64,564	-
	234,702	368,312	4,626

الإيضاح (9) – النقد والنقد المعادل	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
مبلغ في حساب عادي لدى بنك ستاندرد (بالدولار الأمريكي)	523,613	335,239	279,039
مبلغ في حساب تشغيل لدى بنك ستاندرد (بالدولار الأمريكي)	499,221	1,054,381	1,810,029
إيرادات من بنك إيكو (بالدولار الأمريكي)	492,538	332,986	1,550,746
مبلغ في حساب عادي لدى بنك ستاندرد (بالكواشا الملاوية)	9,985	33,309	5,369
مبلغ في حساب تشغيل لدى بنك ستاندرد (بالكواشا الملاوية)	71,600	107,483	79,278
وديعة قصيرة الأجل تحت الطلب لدى بنك إيكو	7,438,625	6,033,328	5,706,225
وديعة قصيرة الأجل تحت الطلب لدى بنك ستاندرد	1,621,700	2,543,044	7,871,637
حساب وديعة قصيرة الأجل لدى بنك إن إس بي	7,904,012	7,411,021	3,026,815
وديعة قصيرة الأجل لدى بنك سي دي ايتش الاستثماري	6,310,242	5,334,772	3,021,500
حساب جاري لدى بنك سي دي ايتش	19	-	-
حساب قروض موظفين	322,123	218,944	-
نقد عابر	-	38,277	-
	25,193,677	23,442,784	23,350,638

حسابات الإدارة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

إيضاحات لحسابات الإدارة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر 2024

الإيضاح (10) – الذمم الدائنة	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
مخصص أتعاب مراجعة حسابات	20,000	20,000	10,000
مخصص إجازات مدفوعة الأجر	236,603	214,695	208,516
رسوم عمليات اندماج مستحقة للدول الأعضاء	2,807,700	2,707,791	4,549,421
إيرادات غير محققة – رسوم عمليات اندماج	3,616,266	1,200,127	1,200,030
مصروفات مستحقة	237,435	-	39,191
	6,918,004	4,142,613	6,007,158

الإيضاح (11) – إيرادات مؤجلة من الدول الأعضاء	2024 غير مدققة	2023 مدققة	2022 مدققة
الرصيد في 1 يناير	652,757	598,812	520,919
دخل مؤجل الإضافة إلى الدخل (انظر الإيضاح 1)	(894,650)	(720,859)	(719,286)
دخل مؤجل للسنة	926,609	774,804	813,140
مصروفات رأسمالية	-	-	(15,961)
الرصيد في 31 ديسمبر	684,716	652,757	598,812

الحركات والأرصدة الهامة في حسابات الإدارة لعام 2024

1. ظلت الإيرادات للسنة عند نفس مستوى العام السابق إذ بلغت 3,735,291 دولارًا أمريكيًا (2023: 3,830,068 دولارًا أمريكيًا). ومن الجدير بالذكر أنه لم تكن هناك غرامات في العام الحالي، بينما في عام 2023، تضمنت الإيرادات غرامات بلغت 314,914 دولارًا أمريكيًا. وبلغت إيرادات رسوم الاندماج التي تم الاعتراف بها في عام 2024 مبلغ 2,809,914 دولارًا أمريكيًا (2023: 2,783,061 دولارًا أمريكيًا). ويوضح البند (د) تحليلًا مفصلًا لإيرادات رسوم الاندماج.

2. ارتفع الدخل من الفوائد على الاستثمارات بشكل طفيف في عام 2024 مقارنة بعام 2023. فقد بلغت إيرادات التمويل في عام 2024 مبلغ 1,261,959 دولارًا أمريكيًا (2023: 1,117,532 دولارًا أمريكيًا). وجرى تخفيض الاستثمارات بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي، والذي جرى تحويله من حسابات الاستثمار إلى الحساب التشغيلي لتغطية رسوم الاندماج التي صُرِفَت في ديسمبر 2023.

3. فيما يتعلق بالنفقات، زادت نفقات البرامج من 2.2 مليون دولار أمريكي في عام 2023 إلى 3.1 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى زيادة أنشطة بناء القدرات، ومنها المساعدة التقنية للدول الأعضاء. كما ازدادت تكاليف الموظفين من 2 مليون دولار أمريكي إلى 2.2 مليون دولار أمريكي، حيث ارتفع عدد الموظفين من 25 إلى 27 موظفًا في عام 2024. ومع ذلك، فقد خفف من هذه الزيادة خروج اثنين من الموظفين في منتصف العام.

4. فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، طُلب من اللجنة التنازل عن قطعة الأرض في المنطقة 34، حيث خصصت حكومة ملاوي قطعة أرض جديدة في المنطقة 20، وهذا يعني أنه كان لا بد من شطب قيمة الأرض من دفاتر اللجنة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في رصيد الممتلكات والمنشآت والمعدات بمبلغ 337,486 دولارًا أمريكيًا، فضلًا عن خسارة مقابلة بنفس المبلغ في بيان الدخل. وقد أسهم ذلك أيضًا في العجز الذي سجلته اللجنة في عام 2024. ولا توجد قيمة للأرض الجديدة في دفاتر اللجنة لأن اللجنة لم تتسلم سندات الملكية بعد.

COMESA COMPETITION COMMISSION
KANG'OMBE HOUSE, 5TH FLOOR
P.O. BOX 30742
LILONGWE 3
MALAWI

+265 (0) 111 772 466
+265 (0) 999 970 269

compcom@comesacompetition.org

COMESA Competition Commission | @CCC_COMESA | COMESA Competition Commission